عصام فاهم العامري

المأزق العالمي للديمقراطية

بلوغ نقطة التحول

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



هذا الكتاب

يناقش هذا الكتاب مستقبل السياسات الديمقراطية، عمليًا وفكريًا، في عدد من البلدان، مفترضًا أن هذه الديمقراطية تواجه مأزقًا عالميًا بسبب التحولات العالمية الكبرى والمطالبة الشعبية بالديمقراطية التي تتراجع وفق مؤشرات القياس المعتمدة لها، والتي تنتكس وتبرز أمامها تحديات تنحدر بها إلى نوع من الدكتاتورية والقيصرية، وتحوّل ربيعها إلى شتاء. الأمر الذي أوصلها إلى نقطة تحول باحتمالين: ارتدادها وانحسارها أو السير بها إلى آفاق رحبة تنهض بمؤسساتها وقيمها وجوهرها على نحو يستجيب لعصر مابعد الصناعة، بشكل يحيي روح المبادئ الديمقراطية التي خبت.

عصام فاهم العامري

باحث وصحافي عراقي، يحمل شهادة الماجستير بالعلوم السياسية. عمل وتعاون مع عدد من الصحف العراقية والعربية. أسس وكالة الملف برس (موقع إخباري إلكتروني) وجريدة **النور** اليومية (ورقية) في بغداد. له عدد من المؤلفات، منها: **الدعاية الإيرانية والدعاية الإسرائيلية؛ مخالب إسرائيل؛ خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء الشرق الأوسط الجديد.**



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات

Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 10 دولارات

ISBN 978-614-445-099-4



المأزق العالمي للديمقراطية

بلوغ نقطة التحول

المأزق العالمي للديمقراطية

بلوغ نقطة التحول

عصام فاهم العامري





الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

العامري، عصام فاهم

المأزق العالمي للديمقراطية: بلوغ نقطة التحول/ عصام فاهم العامري.

255 ص. ؛ 24 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (ص.227-234) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-099-4

1. الديمقراطية. 2. الديمقراطية - الصين. 3. الثورات - البلدان العربية - تاريخ - القرن 21. 4. الدكتاتورية. 5. الديمقراطية - أمريكا. 6. الديمقراطية - أوروبا. 7. الديمقراطية - الأوروغواي. أ. العنوان.

321.8

العنوان بالإنكليزية

Global Democracy Deadlock: Reaching a Turning Point

by Issam Fahem al-Ameri

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 00974 44199777 فاكس: 00974 44831651

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute. org
الموقع الإلكتروني: www. dohainstitute. org

الطبعة الأولى
بيروت، تموز/ يوليو 2016

المحتويات

قائمة الجداول

موجز الكتاب

كان القرن العشرون قرن الديمقراطية بامتياز؛ إذ تزايد خلاله عدد الدول الديمقراطية في العالم. ففي دراسة أُجريت في عام 1991، تبيّن أن 2 في المئة من سكان العالم في القرن التاسع عشر كانوا يعيشون في دول ديمقراطية، ثم ارتفعت هذه النسبة بحلول عام 1900 إلى 10 في المئة، وبلغت في عام 1991 نحو 40 في المئة. وعند بلوغ نهاية القرن الماضي، تهاوت البدائل الرئيسة للديمقراطية وتحولت إلى بقايا شاذة تقبع في آخر معاقلها.

تبرز أهمية هذا التحول عند مقارنته بما كان سائدًا في العالم حتى حلول القرن العشرين؛ إذ كان العالم في أغلبيته ينادي بتفوق النظم غير الديمقراطية، أكان في النظرية أم في الممارسة. وخلال القرن الماضي، مثّلت الديمقراطية بمؤسساتها وتنظيماتها نظامًا استدعائيًا يغري بالمحاكاة والتقليد في كثير من الأنظمة في العالم، حتى الأنظمة الدكتاتورية والشمولية؛ فهذه الأخيرة كثيرًا ما بدأت تلجأ إلى إجراء انتخابات عامة - كما يقول موريس دوفرجيه - وإن تكن غير حرة في عدد كبير منها، ومقصورة على فرض الموافقة الإلزامية على مرشحين محدَّدين. كما أن في دول الأنظمة الشمولية كلها تقريبًا برلمانات ومنظومات قضائية مستقلة شكليًا، كما كانت الحال في دكتاتوريات المنظومة الاشتراكية السابقة، والدكتاتوريات المحافظة في إسبانيا فرانكو وبرتغال سالازار وكايتانو، والدكتاتوريات العسكرية في دول العالم الثالث.

يبدو أن التقليد والمحاكاة امتدا ليطاولا أنظمة الإسلام السياسي، كحال

الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي أتت بأنموذج للممارسة السياسية على الطراز الديمقراطي الحديث، من حيث الشكل على الأقل، وإن اتخذ مسميات لها صبغة إسلامية.

كان الأمل قبل بضعة أعوام من نهاية القرن العشرين يشي بأن الديمقراطية ستهيمن على العالم، بعد أن تأصلت في النصف الثاني منه في أصعب الأوضاع: في ألمانيا التي كانت تعاني السياسات الشمولية بسبب النازية، والهند التي كان فيها أكبر عدد من فقراء العالم، في حين ازدهرت الديمقراطية في اليونان (1974) وإسبانيا (1975) والأرجنتين (1983) والبرازيل (1985) وتشيلي (1989)، وفي تسعينياته، انتهى نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا فأعطى زخمًا لنشوء مجموعة ديمقراطيات جديدة في أفريقيا وآسيا، وأدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى نشوء عدد من الديمقراطيات في أوروبا الوسطى.

في غمرة التحولات الديمقراطية التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين، ولا سيما بعد سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي، ساد شعور تمحور حول التفاؤل المفرط أن انتصار الديمقراطية تاريخي ونهائي. ولم ينحصر هذا الإدراك عند مفكرين غربيين كثر، بل أضحى أيضًا محور السياسة الدولية للقوة العظمى الوحيدة (الولايات المتحدة الأميركية) التي بادرت إلى شن حروب تحت شعار مكافحة الإرهاب، وبذريعة «تصدير الديمقراطية» وتغيير النظامين السياسيين في أفغانستان والعراق، وهددت بشن حروب على دول أخرى للغرض نفسه.

أضحى عدد كبير من الديمقراطيات فريسة أوقات عصيبة في بدايات الألفية الثالثة، حين شهدت هذه الديمقراطيات عزل من سوّلت لهم أنفسهم بالاستبداد، لكن خصومهم أخفقوا في معظم الحالات في إنشاء أنظمة ديمقراطية قابلة للحياة. وحتى في الديمقراطيات الغربية الراسخة، أصبحت عيوب الأنظمة السياسية مرئية ومستشرية ومثيرة للقلق ومخيبة للآمال نتيجة عوامل كثيرة، في مقدمها تصدع الغرب نفسه وانقسام أهوائه إلى أميركي وأوروبي، حتى بات مفهوم «الغرب» ومعناه موضع تساؤل.

برز صراع الرؤى في شأن موضع الشرعية الديمقراطية داخل الحضارة الغربية على ضفتي الأطلسي، فضلًا عن عوامل أخرى، من بينها خوض الولايات المتحدة أطول حروبها في أفغانستان والعراق من دون انتصار حاسم، واندلاع الأزمة الاقتصادية، وانتقال مركز الثقل العالمي من الغرب إلى الشرق. ولأن هناك ارتباطًا واسعًا بين النمو الاقتصادي والتغيير الاجتماعي وهيمنة الأيديولوجيا الديمقراطية الليبرالية في العالم اليوم، صار مستقبل الديمقراطية نفسه مشكوكًا فيه، لا من حيث اتساع رقعتها وتمددها أو تقلصها فحسب، بل أيضًا من حيث استمراريتها في الغرب نفسه؛ حيث إن الطبقة الوسطى في المجتمعات الغربية بدأت تنهار، الأمر الذي سيفضي، في حال استمراره، إلى تداعيات تصيب الديمقراطية، وهذا على الأقل ما يطرحه صاحب نهاية التاريخ فرانسيس فوكوياما في مقالة له بعنوان «مستقبل التاريخ».

في أي حال، إذا كان المستقبل يعتمد على الماضي والحاضر، فإن إحباطاته تتراءى من الآن، ولا سيما أن خبرات التاريخ تشير إلى فواصل تاريخية طويلة شهدتها الممارسة الديمقراطية. إذ ساد الارتداد عن الديمقراطية في معظم مراحل تاريخ البشرية، وإنما كانت عصور ازدهارها هي الاستثناء. أمّا الحاضر، فيحمل في طياته تراجعات وخيبات أمل وأحلام ضائعة، فهل نحن أمام أفول عصر الديمقراطية؟

توقف التقدم الذي كان يُعتبر متدفقًا في أواخر القرن العشرين؛ إذ على الرغم من وجود عدد من البشر أكثر من أي وقت مضى يعيش في بلدان تجري فيها انتخابات حرة، فثمة سؤال يبرز بإلحاح: هل آن للديمقراطية العالمية أن تتوقف، أم ربما آن لها أن تسلك الاتجاه المعاكس؟

يعتقد تقرير فريدوم هاوس أن عام 2013 كان العام الثامن على التوالي الذي تراجعت فيه الحرية العالمية، إذ بلغت ذروة تقدمها في نهاية القرن العشرين. لكن، مع بداية القرن الجديد، تراجعت ديمقراطيات اسمية كثيرة نحو الاستبداد، على الرغم من حفاظها على المظهر الخارجي للديمقراطية، كإجراء الانتخابات، مغفلة الحقوق والمؤسسات التي لا تقل أهمية في ما يتعلق بوجود نظام ديمقراطي فاعل.

الواقع أن الإيمان بالديمقراطية يشتعل في لحظات الانتصار، كلحظة إطاحة نظام سياسي لا يحظى بشعبية، كالنظام في القاهرة أو في كييف على سبيل المثال، لكنه سرعان ما يُهمَل بعد ذلك. فكثيرًا ما بدا أن الديمقراطية في خارج «الغرب» تتداعى وتنهار، وغالبًا ما ترتبط في داخله بالديون والعجز، وبالتمدد والتوسع خارجيًا. علاوة على ذلك، كان للديمقراطية دائمًا منتقدوها، لكن ما يحدث الآن هو بروز الشكوك القديمة في شأنها مجددًا، بعد الضعف الذي تعانيه حاليًا في معاقلها وهشاشة نفوذها في أماكن أخرى، ما يدعو إلى السؤال بإلحاح: لماذا فقدت الديمقراطية زخم تقدمها؟

يبدو أن الأضرار التي نجمت عن الأزمة المالية العالمية، ولا سيما في جانبها النفسي علاوة على جانبها المالي، كشفت عن نقاط الضعف الأساسية في الأنظمة السياسية الغربية، وقوّضت الثقة بالنفس بعد أن كانت من أصول الديمقراطية؛ إذ تمادت الحكومات في تأجيل الاستحقاقات المالية فترات امتدت عقودًا، نجمت عنها مستويات خطِرة من الديون المتفاقمة. وبدأ السياسيون أنفسهم يعتقدون أن هذه الأزمة أنهت قدرتهم على السيطرة على دورات الازدهار والكساد وترويض مخاطرها، علاوة على أن شعوبًا كثيرة خابت آمالها في عمل أنظمتها السياسية، خصوصًا عندما هرعت الحكومات إلى إنقاذ المصارف الموشكة على الانهيار مستعينة بأموال دافعي الضرائب، لكنها ما لبثت أن توقفت عاجزة بسبب استمرار كبار المديرين في منح أنفسهم مكافآت ضخمة.

يأتي هذا التطور في الوقت الذي كسر فيه الحزب الشيوعي الصيني احتكار العالم الديمقراطي للتقدم الاقتصادي؛ فحين كانت الولايات المتحدة هي الدولة الأسرع نموًا اقتصاديًا، حيث تضاعفت فيها مستويات المعيشة كل 30 عامًا تقريبًا، بقيت مستويات المعيشة في الصين تتضاعف كل عقد من الزمان تقريبًا في الأعوام الـ 30 الماضية. وفي هذا الصدد، تقول النخبة الصينية إن أنموذجها الذي أحكم الحزب الشيوعي الصيني تنظيمه والجهد الكبير لملء الموهوبين صفوف القيادة العليا، أكثر كفاءة من الديمقراطية وأقل عرضة للجمود. فالقيادة السياسية في البلاد تتغير مرة واحدة كل عشرة أعوام تقريبًا.

يدين النقاد الصينيون سيطرة الحكومة على الرأي العام بوسائل شتى، منها حبس المعارضين السياسيين وفرض الرقابة على المداولات في الإنترنت. وتنبع المفارقة أن هاجس حيازة الحكومة الصينية السيطرة على الرأي العام يعني أنها توليه اهتمامًا شديدًا. إضافة إلى ذلك، كان قادة الصين قادرين على معالجة بعض المشكلات الكبيرة التي تواجه بناء الدولة، ويحتاج حلها إلى عشرات السنين في ظل النظم الغربية الديمقراطية؛ فعلى سبيل المثال، رفعت الصين في عامين فقط تغطية رواتب تقاعد شهور إضافية لسكان الريف إلى 240 شهرًا، وهي تغطية تضم في حقيقتها عددًا أكبر كثيرًا من إجمالي عدد الذين يغطيهم نظام التقاعد الأميركي العام.

يعبّر الصينيون عن رضاهم عن أداء نظامهم الاقتصادي، مع ملاحظة أنهم يقولون بضرورة استمرار النمو؛ إذ أظهر مسح أجراه مركز بيو للمواقف العالمية (Pew Global Attitudes) في عام 2013 أن 85 في المئة من الصينيين كانوا «راضين جدًا» عن التوجه المتّبع في بلادهم، مقارنة بـ 31 في المئة من الأميركيين، وبلغ ترويج بعض المثقفين الصينيين لنظامهم على نحو إيجابي إلى درجة التبجح به. وفي هذا الصدد، يحاجج تشانغ يوي من جامعة فودان بأن الديمقراطية هي أداة لتدمير الغرب، خصوصًا الولايات المتحدة، لأنها تصيب المؤسسات بالجمود، ويصفها بأنها تهوّن عملية صنع القرار وتنجب رؤساء من الدرجة الثانية، مثل جورج بوش الابن، في حين يرى يو كه بينغ من جامعة بيجين أن الديمقراطية تجعل الأمور البسيطة «عبثية وبالغة التعقيد»، وتسمح «لبعض السياسيين الذين يتمتعون بالكلام المعسول بتضليل الشعب». ويرى وانغ جي سي، من جامعة بيجين أيضًا، أن «كثيرًا من البلدان النامية التي أدخلت القيم الغربية والنظم السياسية تعاني الآن الاضطراب والفوضى»، وأن الصين توفر أنموذجًا بديلًا. وتأخذ بلدان من أفريقيا (رواندا) إلى الشرق الأوسط (دبي) إلى جنوب شرق آسيا (فيتنام) هذه النصيحة على محمل الجد.

جاءت الأزمة المالية التي عصفت بالولايات المتحدة وشركائها الغربيين بشكل أساس، وكذلك التقدم الاقتصادي الصيني، في وقت شهد العالم فيه سلسلة

من خيبات الأمل في شأن الديمقراطية منذ عام 2000. وكانت الانتكاسة الكبرى الأولى في روسيا؛ إذ بعد سقوط جدار برلين في عام 1989، بدت دمقرطة الاتحاد السوفياتي السابق أمرًا لا مفر منه. فاتخذت روسيا في تسعينيات القرن الماضي خطوات متخبطة في هذا المسار تحت حكم بوريس يلتسين. لكن في نهاية عام 1999 استقال يلتسين وسلّم السلطة إلى فلاديمير بوتين، الضابط السابق في وكالة الاستخبارات السوفياتية، الذي تولى الحكم مرتين رئيسًا للوزراء وثلاث مرات رئيسًا للدولة، ليصبح «قيصر عصر مابعد الحداثة»، ويدمر جوهر الديمقراطية في روسيا.

أصبح قمع الصحافة وسجن المعارضين أسلوبًا يعتمده كثير من الأنظمة التي قامت على أساس انتخابي، وتربع فيها زعماء على قمة السلطة في بلدانهم نتيجة فوزهم بأصوات الناخبين؛ ومن هؤلاء زعماء في فنزويلا وأوكرانيا والأرجنتين، وفي غيرها من الدول، حرّفوا المسار الديمقراطي، وسلكوا طريق الاستبداد، متسلحين أحيانًا بـ «شرعية» مستمدة من نتائج انتخابات نزيهة، الأمر الذي زاد سمعة الديمقراطية تشوّهًا.

تمثّلت الانتكاسة الكبرى للديمقراطية في الحرب على العراق؛ فعندما أخفق الغزاة في العثور على أسلحة دمار شامل كانت مزاعم وجودها قد اتُّخذت ذريعة حرب، لجأوا إلى مزاعم الكفاح من أجل نشر الحرية والديمقراطية («إن تضافر ما تبذله الدول الحرة من جهد لتعزيز الديمقراطية هو المقدمة لهزيمة أعدائنا»). وراج الحديث عن أن الشرق الأوسط سيبقى مرتعًا للإرهاب ما دام تحت سيطرة الطغاة. لكن في الحقيقة، سبّبت الحرب الأميركية على العراق ضررًا كبيرًا للديمقراطية، فاعتبر اليساريون أن هذه الحرب دليل على أن الديمقراطية مجرد ورقة ابتزاز في يد الإمبريالية الأميركية، بينما اعتبر الواقعيون أن غرق العراق في الفوضى المتزايدة دليل على أن الجهد الذي تقوده الولايات المتحدة لدمقرطة البلد كان وصفة لعدم الاستقرار. وأُصيب المحافظون الجدد بخيبة أمل، ورأى أحدهم، فوكوياما، أن تجربة الديمقراطية في العراق تدل على أن الديمقراطية لا يمكن أن تضرب بجذورها في أرض صخرية.

كانت الانتكاسة الخطِرة الثالثة التي مُنيت بها الديمقراطية تلك التي شهدتها المنطقة العربية ومناطق أخرى من العالم عصية على الديمقراطية. لكن سرعان ما تحولت نشوة الأمل إلى يأس؛ إذ فاز في الانتخابات التي أُجريت في معظم دول الربيع العربي ناشطون غير ليبراليين (موزعون على عدد لا يحصى من الأحزاب)، من قوى وشخصيات أحزاب الإسلام السياسي. وبدا في كثير من الدول العربية أن ثمة ما هو أسوأ من الدكتاتورية وغياب الحرية والقمع: الحرب الأهلية والفوضى و«الدول الفاشلة» التي تمتد حاليًا من باكستان إلى مالي. وتأكّد أن البديل من الدكتاتورية ليس الديمقراطية بالضرورة، وإنما الفوضى في كثير من الأحيان. وأثبتت التجربة العراقية بشكل جلي أن إسقاط الطغاة أسهل كثيرًا من إقامة الديمقراطيات. وعلى الرغم من إدراك أن الأنظمة الاستبدادية هي مصدر تلك الفوضى التي أصابت دول الربيع العربي، كرر كثيرون أن الدكتاتورية هي «أهون الشرين» في أغلبية الحالات، لأنها تَعِد باستمرار الاستقرار.

يطرح مثل هذا الشعور أسئلة عدة، في مقدمها: هل الدكتاتورية أكثر فاعلية من الديمقراطية؟ هناك مواطنون، أو حتى أعضاء في المجتمع الدولي، يرون في استحضارهم الحاضر ومقارنته بالماضي أن الدكتاتوريات كانت حاضنة الاستقرار. لكن، إذا كانت دكتاتوريات صدام حسين في العراق وحسني مبارك في مصر ومعمر القذافي في ليبيا وزين العابدين بن علي في تونس، مستقرة، فلماذا انهارت؟ وبغضّ النظر عمّا يعتقده بعضهم أن مسار حوادث الربيع العربي لا يدعم حجة أن الدكتاتورية هي البديل الأفضل من الفوضى، يحكي هذا المسار قصة أنظمة استبدادية كان بعضها مدعومًا من الغرب لعقود من الزمن، ثم سقطت في النهاية بسرعة مذهلة. والواقع أن هذه الأنظمة كانت فاسدة في جوهرها منذ فترة طويلة، وحانت نهايتها بسبب تناقضاتها الداخلية وعجزها عن تلبية حاجات مواطنيها الأساسية، التي لم تكن بالضرورة حرية التعبير والديمقراطية، وإنما العمل والغذاء والحق في حياة كريمة، وبالتالي يخطئ من يقول إن الدكتاتوريات والاستقرار يسيران جنبًا إلى جنب.

إن الديمقراطيات الفاعلة أكثر استقرارًا من الدكتاتوريات في الأمد البعيد، على الرغم من أن الدكتاتوريات تبدو مستقرة عندما تكون قمعية بشكل كبير، أو

قادرة على توفير الرخاء لشريحة واسعة من سكانها. لكن الحكم الدكتاتوري ليس مستقرًا في الأساس، لذا نراه يلجأ إلى استخدام القوة لإحكام قبضته على السلطة، لكنه في العادة يهيئ الأوضاع التي تؤدي إلى انهياره في النهاية، بصرف النظر عن فقدانه الشرعية الاجتماعية. وهذا سبب آخر يجعل الاعتقاد أن «الدكتاتورية الفاعلة أكثر قبولًا من الفوضى» أمرًا مضلِّلًا؛ ذلك أن الدكتاتورية، في كثير من الأحيان، هي مجرد بيئة ملائمة لتهيئة الأحوال التي تؤدي إلى انتشار الفوضى لاحقًا.

على الرغم من الانتكاسات التي أصابت الديمقراطية، والاختلاف البيِّن والتراجع في نوعية الديمقراطية التي تتمتع بها حكومات كثيرة، لا تزال الديمقراطية تحظى ببريق يحمل الناس على المخاطرة بأمنهم وحياتهم من أجل المطالبة بتحقيقها. وتكررت في الأعوام الماضية مشاهد جموع الناس تحتشد في ساحات عواصم دول عدة من أجل إسقاط أنظمة أوتوقراطية أو دكتاتورية. وعلى الرغم من الصعوبات وممارسات البطش، وحتى «البلطجة» التي تبديها الحكومات المستهدَفة في مواجهة المطالبين بالديمقراطية، فإن هذه المطالبات لم تتراجع. وهناك أسباب موضوعية لتفضيل الناس الديمقراطية، منها أن الأنظمة الديمقراطية تكون في الأغلب أكثر ثراء من الأنظمة غير الديمقراطية، وأقل عرضة لخوض الحروب، كما أنها تتمتع بسجل أفضل في ميدان مكافحة الفساد، فضلًا عن أنها تتيح للناس التعبير عن أفكارهم ورسم مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

علاوة على ذلك، إن من شأن الاتجاهات الكبرى التي ستسيطر على مجمل التحولات العالمية في العقود المقبلة أن تدفع بمطالب عدة نحو مزيد من التوسع الديمقراطي في العالم، منها:

– نمو الطبقة الوسطى، أكان من حيث الأرقام المطلقة أم من حيث نسبة السكان التي يمكن أن تكسب مكانة الطبقة المتوسطة خلال الأعوام الخمسة عشر المقبلة؛ فالمتوقع هو زيادة المجموع الكوني للذين يعيشون في الطبقة المتوسطة من مليار نسمة، أو نحو ذلك، في الوقت الحاضر إلى أكثر من ملياري نسمة. ويرى بعض التقديرات أن تعداد الطبقة الوسطى الكونية ربما يصل إلى 3 مليارات نسمة بحلول عام 2030. ويقترن بنمو الطبقة الوسطى توسع ضخم في المناطق

الحضرية لتضم نحو 60 في المئة من سكان العالم في الفترة المشار إليها، الأمر الذي يعني ارتفاع مستويات المعيشة لمعظم سكان العالم، وازدياد حاجاتهم من الغذاء والماء والطاقة.

- ترتبط بنمو الطبقة الوسطى تطورات مهمة على المستوى العالمي، في مقدمها توسّع إطار استخدام الإنترنت، وانخفاض عدد الفقراء في العالم، وتحقق المزيد من التحصيل التعليمي، إضافة إلى انخفاض عدد الأميين وتحسّن سبل العناية الصحية بشكل عام في العالم؛ فهذه كلها مؤشرات تؤثر في الحياة اليومية للأفراد والجماعات، وتجعلهم على مقربة من الحوادث التي تقع في مسافات بعيدة عنهم ليتعلموا منها، ويوسعوا آفاقهم وطموحاتهم باتجاه مزيد من المشاركة السياسية، ويتعلموا كيف ينتفضون على أنظمتهم الدكتاتورية بوسائل سلمية.

- يعمل الاتجاهان السابقان في الدفع باتجاه انتشار القوة وتوزعها بين الدول والشبكات والتحالفات غير الرسمية. وبالتالي، فإن أسباب القوة الفعلية ما عادت حكرًا للدول والحكومات، بل غالبًا ما تكون الشبكات والتحالفات أقوى من الحكومات. فكما أن تمكُّن الأفراد وانتشار القوة يشكلان عاملين أساسيين من عوامل التوسع الديمقراطي، فإنهما أيضًا عوامل كاشفة عن تقصير الديمقراطية في تطبيقاتها ومسارات ممارستها بعيدًا عن قيمها وروحها، ما جعلها تعاني مأزقًا عالميًا محوره توسع الديمقراطية كمًا من جهة، وتراجعها نوعًا من جهة ثانية، حتى بدأ السخط الجماهيري يجتاح الدول التي تُعدّ معاقل الديمقراطية في العالم المعاصر. إضافة إلى ذلك، فقد عدد كبير من الدول التي تحولت إلى الديمقراطية زخم عمليات دمقرطتها؛ فمنذ بداية التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا في عام 1994، لا تزال البلاد تخضع لحكم الحزب نفسه (حزب المؤتمر الوطني الأفريقي) الذي تداخلت علاقته بالدولة لتنحو منحى الخدمة الذاتية. وأما تركيا التي بدا على نحو ما أنها تجمع بين الإسلام المعتدل والرخاء والديمقراطية، فها هي الأمور تنزلق فيها دفعة واحدة نحو الفساد والاستبداد، في حين كثرت حالات مقاطعة أحزاب المعارضة الانتخابات التي تُجرى أو رفضها قبول نتائجها في بعض البلدان، مثل بنغلادش وتايلاند وكمبوديا.

ذلك كله يثبت أن بناء المؤسسات اللازمة للحفاظ على الديمقراطية عمل بطيء جدًا في الواقع، ويبدد المقولة الرائجة أن «الديمقراطية سوف تزدهر بسرعة وعفوية مرة واحدة متى زرعت بذورها». فربما تكون الديمقراطية «طموحًا عالميًا»، لكنها في جوهرها ممارسة ثقافية بحاجة إلى تجديد من جيل إلى آخر.

غير أن ما حدث في الأعوام الأخيرة هو أن المؤسسات التي يُفترض أن تقدم نماذج للديمقراطيات الجديدة، بدت متقادمة ومتهالكة وغير فاعلة في تأدية مهماتها. فأصبح اسم الولايات المتحدة مرادفًا للجمود والهوس الحزبي الذي أدى بالبلاد إلى حافة التخلف عن سداد ديونها مرات كثيرة في الأعوام الماضية. إذ أصيبت الديمقراطية الأميركية بالتعفن بسبب عدم المساواة والغش وممارسة رسم حدود الدوائر الانتخابية ترسخ قوة شاغلي المقاعد، الأمر الذي شجع التطرف بسبب عدم استجابة السياسيين إلا للمخلصين للحزب، وهذا كله يؤثر في حرمان عدد كبير من الناخبين من حق الاقتراع، ويؤثر سلبًا في السياسة الأميركية بشكل لم يسبق له مثيل. كما أن وجود آلاف جماعات الضغط في الولايات المتحدة (أكثر من 20 جماعة لكل عضو في الكونغرس)، إضافة إلى الوقت الذي تستغرقه التشريعات وتعقيداتها، واعتماد أفضل الأساليب لتمرير الامتيازات الخاصة، تغرس انطباعًا مؤداه أن كل شيء في الديمقراطية الأميركية قابل للبيع، والأغنياء أقوى من الفقراء، إلى درجة دفعت جماعات الضغط والجهات المانحة لتعلن أن الإنفاق السياسي جزء من ممارسة حرية التعبير، ما أدى إلى انحدار الديمقراطية في الولايات المتحدة بشكل رهيب.

أما الاتحاد الأوروبي الذي كان يُعَدّ أنموذجًا مثاليًا للديمقراطية، فبدأ يشهد انحدار الديمقراطية فيه أيضًا؛ فقرار اعتماد اليورو في عام 1999 عملة موحّدة اتخذه التكنوقراطيون في بلدانه إلى حد كبير، بينما لجأت الدانمارك والسويد إلى استفتاء شعبيهما في هذا الشأن، وكانت نتيجته الرفض. كما جرى التخلي عن الجهد الرامي إلى الحصول على موافقة شعبية لمعاهدة لشبونة، ما عزز قوة المفوضية الأوروبية في بروكسل. وحين بدأ التصويت بشكل «خاطئ» في أحلك أيام الأزمة المالية، أجبرت نخبة اليورو إيطاليا واليونان على إحلال التكنوقراطيين

محل القادة المنتخبين في حكومتيهما وفي البرلمان الأوروبي. أمّا المحاولة الفاشلة لإصلاح العجز الديمقراطي في أوروبا، فجرى تجاهلها وازدرائها. وأصبح الاتحاد الأوروبي مرتعًا للأحزاب الشعبوية (مثل حزب من أجل الحرية في هولندا والجبهة الوطنية بزعامة مارين لوبان في فرنسا) التي تدعي الدفاع عن الناس العاديين ضد النخبة المتغطرسة وغير الكفوءة. كما أن تغوّل السلطات التنفيذية وتمددها على حساب المؤسسات التشريعية أضحيا سمة بارزة في الديمقراطيات كلها، لا في دول الاتحاد الأوروبي فحسب، إلى درجة أن التمادي المستمر في هذا التغول أسس لقيام «قيصرية منتخبة»، ولا سيما أن خضوع الديمقراطية لمنطق السوق حوّل الزعماء والقادة السياسيين إلى سماسرة يتاجرون بالدولة ومؤسساتها ويُنتجون نماذج شعبوية، خصوصًا أن المؤسسات نفسها أضحت خاضعة لقواعد السوق عبر جماعات الضغط التي أخضعت المؤسسات الديمقراطية لرأي «من يدفع أكثر»؛ فمناقشات الكونغرس الأميركي - والحال تنطبق على المؤسسات التشريعية في معظم الدول - تحولت بصورة أكبر إلى حرفة من خلال المعلومات الجوهرية التي يوفرها متخصصو جماعات الضغط الممثلون للمصالح الخاصة.

على الرغم من أن الدول الغربية تشكّل النسبة الأكبر من الدول الموصوفة بالديمقراطيات الكاملة، فإنها تشهد انخفاضًا حادًا في المشاركة السياسية وضعفًا في الأداء الحكومي فيها، إضافة إلى قيود أمنية على الحريات المدنية ورقابة على الخصوصية الفردية، الأمر الذي يشير إلى وجود تأثير هدام في الديمقراطيات الراسخة. ففي الولايات المتحدة ثمة تأكّل للحريات المدنية بسبب قوانين مكافحة الإرهاب، وثمة استمرار لتراجع الثقة الشعبية في المؤسسات السياسية في الديمقراطيات الغربية كلها؛ ففي بريطانيا مثلًا، تبلغ نسبة ثقة المواطنين بالأحزاب السياسية والسياسيين نحو 9 في المئة فقط، ونسبة ثقتهم بالبرلمان نحو 15 في المئة، أما ثقتهم بالحكومة فنحو 17 في المئة، في حين كانت في عام 1986 نحو 40 في المئة. عمومًا، يثق 20 في المئة من الأوروبيين الغربيين بالأحزاب السياسية، ويثق نحو 30 في المئة منهم ببرلماناتهم وحكوماتهم. يضاف إلى ذلك كله أن الديمقراطيات كلها أضحت تعاني مستوى ضعيفًا من المشاركة السياسية، أكان في عضوية الأحزاب السياسية أم في النشاط السياسي بحقوله المختلفة، فضلًا

عن المشاركة في التصويت الانتخابي الذي يشوبه انخفاض مستمر. الملاحَظ أن الأحزاب السياسية المتطرفة والقوى المناهضة للمهاجرين والأجانب بدأت تتعزز في دول أوروبية عدة، منها النمسا وهولندا. كما أن الركود الاقتصادي وما أفرزه من اضطرابات واحتجاجات اجتماعية، مثل ما جرى في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة (حركة احتلوا وول ستريت)، وطريقة التعاطي الحكومي معها، من شأنه أن يلقي بظلاله على ترسخ الديمقراطية في هذه الدول، ولا سيما أن الحكومات صارت تُظهر تدخلًا أكبر في آليات الاقتصاد وحرية الأسواق في كثير من الديمقراطيات الكاملة، وهذا أمر غير معتاد؛ فعمليات تأميم جزء كبير من الصناعة المصرفية، كالتي أجرتها بريطانيا والولايات المتحدة، وتابعتها دول ديمقراطية أخرى، أثارت الخشية من أنها لن تقتصر على القطاع المصرفي، باعتبار «أنه ليس هناك اشتراكية قطاع واحد»، وهو أمر يعطي الحكومات سلطات واسعة و«أنيابًا» أطول.

يثير تراجع كفاءة الديمقراطية وفاعليتها في معظم الدول الغربية كثيرًا من علامات الاستفهام في شأن استمراريتها وترسخها في هذه الدول، ولا سيما أن فرنسا واليونان والبرتغال التي كانت تصنَّف ضمن الديمقراطيات الكاملة في عام 2006 وما قبلها، صُنِّفت في عام 2012 وما بعده ضمن الديمقراطيات المعيبة، وأُضيفت إليها إيطاليا منذ أعوام.

أمّا في أوروبا الشرقية، فسجلت 19 دولة من مجموع 28 دولة تراجعات في ديمقراطياتها، وأصبحت الاتجاهات الاستبدادية راسخة في معظم الدول أعضاء رابطة الدول المستقلة (CIS). كما تتآكّل الديمقراطية في شرق أوروبا ووسطها؛ فدول أوروبا الشرقية عادت في معظمها إلى المركزية، ولا سيما بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب الثقافة السياسية السائدة التي تغيب عنها الثقة. ويتجلى تأكّل الديمقراطية بانخفاض مستويات المشاركة السياسية في التصويت، فضلًا عن انخفاض الثقة العامة في المؤسسات. كما نرى أن ناخبين كثرًا أبدوا سخطهم من عملية التحول الديمقراطي التي شعروا بأنها لم تحسّن أوضاعهم، بل تكبدوا خسائر بسببها، فضلًا عن أن السياسة الحزبية تتجه إلى السيطرة والمركزية،

وما المجر (هنغاريا) إلا أنموذجًا واضحًا في هذا الصدد؛ فمنذ فوزه في انتخابات عام 2010 وحصوله على ثلثي مقاعد البرلمان، بدأ حزب فيدس (الاتحاد المدني المجري) بشكل منهجي بالاستيلاء على المؤسسات المستقلة سابقًا في البلاد: رئاسة الجمهورية، وتأسيس مجلس يديره أعضاء في الحزب للسيطرة على وسائل الإعلام، كما فرض قيودًا على المحكمة الدستورية، ولا سيما في شأن بتِّ مسائل تخص الميزانية.

أمّا في روسيا، فحُوّل مجلس الدوما إلى برلمان شكلي، حيث يعين بوتين حكام الأقاليم مباشرة، في حين تسيطر الدولة على وسائل الإعلام الرئيسة، وتُحكم قبضتها على الاقتصاد ومنظمات المجتمع المدني، وتتخذ قرارات الدولة كلها مجموعة صغيرة من المطيعين لبوتين. ويبدو أن لدى عدد كبير من الروس ثقافة محورها الربط بين الديمقراطية والفوضى، واعتبار الخصخصة مزوّرة ومرادفة للرأسمالية.

على مدى الأعوام القليلة الماضية، عانت بلدان جنوب شرق أوروبا بالتحديد تقلصًا في هامش الحريات الإعلامية، كان من مظاهره ترهيب الصحافيين والضغط على وسائل الإعلام على نطاق واسع، إضافة إلى الدعم الحكومي الكبير غير القانوني لوسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومات في معظم دول البلقان.

أما في ألبانيا، فيواصل الصحافيون شكاواهم من الضغط السياسي الممارس على وسائل الإعلام، في حين تشن الحكومة في مقدونيا حملات مطاردة أمنية ضد وسائل الإعلام والصحافيين الذين ينتقدون الحكومة، ولا تحقق الشرطة فيها في قضايا العنف الممارَس ضد الصحافيين. وفي مونتينيغرو، تتراجع حرية التعبير غير المكتملة في الأساس. أما في صربيا، فيحيط الغموض بملْكية وسائل الإعلام، ويتعرض الصحافيون ووسائل الإعلام لضغط كبير، في حين يفرض المسؤولون الحكوميون تعيين رؤساء تحرير في وسائل الإعلام المختلفة لغايات سياسية خاصة بهم. وفي كرواتيا، يتعرض الصحافيون لملاحقة أجهزة الدولة عندما يكتبون عن الفساد والجريمة المنظمة. وفي رومانيا، تعتبر الحكومة وسائل الإعلام مصدر تهديد محتملًا للأمن القومي. وفي بولندا، يُخضَع المذيعون

العموميون لسلطة وزير المالية، فيما تتراجع حصة الدولة من وسائل الإعلام لمصلحة وسائل إعلام خاصة غير معادية للحكومة، وبينما تستمر مضايقات جهاز الأمن الداخلي ضد الصحافيين الذين لا يمتثلون للأوامر، تُصدر المحاكم قرارات مثيرة للجدل في شأن حرية التعبير.

عمومًا، تراجعت ثقة الأوروبيين الشرقيين بالمؤسسات السياسية؛ فأقل من 10 في المئة تقريبًا يثقون بالأحزاب السياسية، و20 في المئة فقط من هؤلاء يثقون بالحكومات والبرلمانات. علاوة على ذلك، أصبحت الاتجاهات الاستبدادية راسخة في معظم الدول التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفياتي السابق أو تدور في فلكه. وأضحى الإقبال على المشاركة في التصويت للانتخابات يسجل نسبًا متدنية في كثير من دول المنطقة. وفي أوكرانيا، يجري تقويض مستمر للمكاسب الديمقراطية للثورة البرتقالية (هذا طبعًا قبل إطاحة حكم الرئيس فيكتور يانوكوفيتش عبر احتجاجات شعبية، وتعقّد الأوضاع بالتدخل العسكري الروسي في القرم، ومن ثم فصل هذه الأخيرة عن أوكرانيا وضمها إلى الاتحاد الروسي، واستفحال الأوضاع المعقدة في أوكرانيا بما يهدد وجودها).

تعد جمهورية التشيك الدولة الوحيدة ذات النظام الديمقراطي الكامل في أوروبا الشرقية. وعلى الرغم من أن سلوفينيا كانت تُعدّ في الأعوام الأخيرة من الديمقراطيات الكاملة، فإن هناك تدهورًا غير عادي في مجموعة من المواقف المرتبطة بالديمقراطية فيها، ولا سيما التراجع الحاد في ثقة الجمهور بالمؤسسات السياسية (الأحزاب السياسية والحكومة والبرلمان)، بحسب استطلاعات الرأي فيها، وتراجع المشاركة السياسية، الأمر الذي يعدّ تفسيرًا لمشاعر عدم المبالاة والاستياء من النخبة السياسية.

أمّا في آسيا، فالأحوال الديمقراطية متباينة بين مناطقها؛ إذ لا تزال الأنظمة في أجزاء المنطقة الآسيوية الممتدة من ميانمار وكوريا الشمالية ولاوس وفيتنام والصين تصنَّف أنظمة استبدادية بصورة راسخة، لكن العقود القليلة الماضية شهدت انتشار الديمقراطية في المنطقة بشكل عام؛ فمنذ العقد الماضي، تُجرى في عشرين دولة آسيوية انتخابات وانتقال للسلطة بشكل سلمي، من دون أن يعني

ذلك عدم وجود مشكلات. وعلى الرغم من أن الهند لا تزال تمثّل أكبر ديمقراطية من حيث عدد السكان، فإنها شهدت في الأعوام الماضية تراجعًا في ديمقراطيتها، ولا يزال ترتيبها الدولي في انخفاض مستمر. وفي حين تصنّف كوريا الجنوبية في دائرة دول الديمقراطيات الكاملة، فإن تسع دول آسيوية تُجرى فيها انتخابات لا يمكن وصف الانتخابات فيها بأنها حرة ونزيهة. كما يمارَس - في الأغلب - ضغط واسع النطاق على الإعلام المستقل، حتى في الدول التي لا توصف بأنها سلطوية. وغالبًا ما توصف الثقافتان السياسية والديمقراطية في آسيا بأنها متخلفة وسطحية، ويسود فيها حنين إلى الطغاة الذين أطيحوا، إلى درجة أن ثمة من يدعو في المنطقة إلى العودة إلى ما يسمّى «القيم الآسيوية»؛ فـ «البارومتر» الآسيوي أظهر أن معظم المواطنين الآسيويين يعتقد أن التحولات الديمقراطية لم تحسّن نمط حياته، كما لا يرى أكثرهم أن التغيير كان إيجابيًا.

في مجال آخر، يبدو أن استدامة الديمقراطية في أميركا اللاتينية محفوفة بالمخاطر؛ فمع أن الانتخابات التي أُجريت في هذه المنطقة في الفترة اللاحقة لعام 2008 تُعتبر أكثر حرية ونزاهة، لا تزال استدامة الديمقراطية في خطر بسبب تركُّز السلطة وغياب المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وانعدام الأمن، وتزايد العنف. وتشير الدراسات الاستقصائية إلى تحوّل بطيء في المواقف العامة في شأن كثير من القضايا باتجاه ما يفضي إلى الديمقراطية؛ ففي هذه المنطقة ثمة 14 دولة تندرج ضمن فئة دول الديمقراطية المعيبة، فيما تُعتبر الأوروغواي وكوستاريكا الدولتين الوحيدتين المندرجتين ضمن دول الديمقراطية الكاملة. أمّا كوبا، فهي دولة استبدادية بامتياز.

إن الضعف المؤسسي في أميركا اللاتينية واسع النطاق، فالسلطات التشريعية ضعيفة نسبيًا، في حين أن القضاء مسيَّس في معظم الحالات. أما الحريات الإعلامية، فهي متآكلة في معظم دولها، ومنها كوبا وفنزويلا اللتان لحقت بهما بنما والأرجنتين بعد فرضهما قيودًا ورقابة على الإنترنت. كما أن وتيرة العنف المرتبط بجرائم تجارة المخدرات تصاعدت، حيث إنها تمعن في تقويض فاعلية الأجهزة الأمنية والقضائية، وتشكل بالتالي سببًا مهمًّا من أسباب إضعاف الديمقراطية.

أما الأحوال الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فلا يبدو وجود أي تحسن؛ حيث ما زالت 12 دولة من مجموع دول هاتين المنطقتين الـ 20 تُعتبر استبدادية. ويُلاحَظ أن ليبيا ومصر واليمن لم تشهد تقدمًا ملموسًا باتجاه الديمقراطية، وأن الحرب الأهلية في سورية تنطوي على تداعيات تهدد لبنان والعراق. كما أن حظر التنظيمات السياسية لا يزال ساريًا في دول الخليج العربي باستثناء البحرين، على الرغم من أن بعض الإصلاحات السياسية في منطقة الخليج أُجري في الأعوام الأخيرة، منها إنشاء مجالس تمثيلية، كما حصل في عُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة، علاوة على عودة البرلمان المنتخب في البحرين. لكن هذه الإصلاحات ليست باتجاه إحداث تغيير جذري في النظم السياسية، بدليل أن السلطات التنفيذية غير الخاضعة للمساءلة لا تزال تهيمن عليها.

أمّا في الجزائر، فتلا ميثاقَ الجزائر من أجل السلام والمصالحة الوطنية تمديدُ الولاية الرئاسية، وإزالة القيود التي كانت تحدد فترات الرئاسة، واستمرار الحظر على الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

أما في أفريقيا جنوب الصحراء، فعلى الرغم من أن إجراء الانتخابات في دولها مسألة طبيعية منذ أواخر القرن العشرين، فإن معظم هذه الانتخابات غير حر أو نزيه، وغالبًا ما يرفض الخاسرون فيها الاعتراف بهزيمتهم. وعلى الرغم من تراجع وقوع انقلابات عسكرية، فإن الحكومات الفاشلة وانتهاكات حقوق الإنسان في تزايد. وفي هذا الصدد، تُعَدّ موريشيوس الدولة الوحيدة التي لا تزال تحافظ على التقاليد الديمقراطية منذ استقلالها في عام 1968، وهي تقع ضمن دائرة دول الديمقراطيات الكاملة، في حين أن في المنطقة دولًا ذات أنظمة ديمقراطية معيبة بسبب ضعف المشاركة السياسية والثقافة السياسية فيها (جنوب أفريقيا، بنين، بوتسوانا، ناميبيا، غانا، ملاوي، زيمباوي، الرأس الأخضر)، و9 دول ذات أنظمة هجينة، وأكثر من نصف المجموع هي دول تعاني أنظمة استبدادية. وشهد كلٌّ من ملاوي والسنغال تحسنًا في عام 2012، حيث انتقلتا من دائرة الأنظمة الهجينة إلى دائرة الديمقراطيات المعيبة، وانتقلت بوروندي من نظام سلطوي استبدادي إلى نظام هجين.

تُبرز حال الديمقراطية، كما هو واضح في التقويمات المختلفة، حقيقة «التوعك» الذي أضحى يصيبها، ويكاد يكون في مناطق شتى في المعمورة كليًا، بمعنى أنه أصبح يصيب قيمها ومؤسساتها وممارساتها، وشموليًا بمعنى أنه صار يشمل الديمقراطيات الراسخة كما الديمقراطيات الأخرى غير الراسخة. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الشأن: ما يجعل الدول أمام واحدة من حالات ثلاث: إمّا تطاح الديمقراطية فيها بصورة محدودة، وإمّا تطاح الديمقراطية فيها بصورة أوسع، وإمّا ترتد إلى الاستبداد؟

يبدو أن مؤشرات تأكّل شرعية الديمقراطية عند الشعوب آخذة بالتنامي أكثر ممّا هي في المجتمعات التي يفترض أنها تنتمي إلى الديمقراطيات الراسخة. تولّد هذا الاقتناع لدينا من خلال مراقبة المشاهد التي عبّر فيها شبان المجتمعات الغربية بشعاراتهم عن سخطهم وغضبهم على حكوماتهم خلال الأعوام القليلة الماضية. وربما يفضّل عدد لا يستهان من هؤلاء (ولا سيما من وُلدوا بعد إسقاط جدار برلين) أنظمة حكم غير ديمقراطية، لأنه لم يعش ويلات أنظمة الحكم الدكتاتورية.

في أي حال، وجد معهد لوي في استطلاع أجراه في عام 2013 أن نحو 48 في المئة فقط من الشبان الأستراليين الذين تراوح سنهم بين 18 و29 عامًا، يفضلون حكومة ديمقراطية على سواها من أشكال الحكم، بينما كانت نحو 39 في المئة في استطلاع أجراه المعهد نفسه في عام 2012، وبالتالي يدل الاستطلاعان على أن أغلبية الشباب الأسترالي تفضل أنظمة حكم غير ديمقراطية.

يفسر الفيلسوف الفرنسي جاك رانسيير ما يسمّيه «الكراهية الجديدة للديمقراطية» في كثير من المجتمعات الغربية أن الديمقراطية فيها اهتمت بالشكل وأهملت قيمها وجوهرها وروحها وغاياتها، الأمر الذي جعل هذه المجتمعات تعيش في ما يسمّيه «دولة قانون أوليغارشية».

إن من أسباب إخفاق الديمقراطية في الآونة الأخيرة أنها ركزت كثيرًا على الانتخابات وقليلًا جدًا على الميزات الأساسية الأخرى للديمقراطية، ومن ذلك، على سبيل المثال، وجوب فحص السياسة الاجتماعية لضمان توزيع الموارد بشكل عادل، وضمان الحقوق الفردية أيضًا، مثل حرية التعبير وحرية التنظيم؛

فنجاح الديمقراطيات يقوم في جزء كبير منه على تجنّبها إغراءات حيازة الأغلبية، ومنها أن الفوز في الانتخابات يخول الأغلبية القيام بكل ما يحلو لها، وهذه فكرة مرفوضة تمامًا.

من الطبيعي أن يساعد تدهور الديمقراطية في قلب البيئة التي نمت فيها وازدهرت في تعريضها لانتكاسات في مناطق أخرى. وربما لهذا السبب يرى جون آر برادلي أن إخفاق الربيع العربي وتبدد الأمل الديمقراطي فيه يعودان في جانب كبير منه إلى ضرورة هبوب رياح التغيير الديمقراطي على الغرب نفسه قبل أن تنتقل إلى المناطق الأخرى، ومنها المنطقة العربية.

لهذه الأسباب، ولأسباب أخرى غيرها يعرضها هذا الكتاب، بلغت الديمقراطية نقطة تحوّل، فإمّا أن تنحدر أكثر وتخسر أفضليتها على باقي أشكال الحكم الأخرى، وإمّا أن يجري تطويرها وتجديدها؛ إذ من غير المعقول مواصلة التعويل على البنى والمؤسسات الأساسية للديمقراطية التي أُقّرت في القرن الثامن عشر في الوقت الذي عصفت فيه متغيرات عصر مابعد الصناعة بمفاصل الحياة الإنسانية وأبعادها كلها. ولعل من أبرز سمات عصر مابعد الصناعة غياب النمطية من جانب، ووجود فائض في الاختيار على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والسلعية والثقافية، وحتى السلوكية. ومن المفترض أن تنهض السياسة وقضايا شؤون الحكم كي تستجيب لسمات العصر حتى تستطيع التكيف معه ومع إنسانه وحاجاته. لذا، فمن متطلبات تجديد الديمقراطية عدم اتخاذها صيغة نمطية من ناحية، وتوفيرها فائض الاختيار من ناحية أخرى، بمعنى أنه يجب كسر نمطية الديمقراطية التمثيلية، وليس المقصود هنا إلغاء الديمقراطية التمثيلية، وإنما اعتمادها إلى جانب أشكال أخرى من الديمقراطية المباشرة وشبه المباشرة، فضلًا عن تعددية مصادر عملية اتخاذ القرارات.

إن المجتمعات المعاصرة أكثر تنوعًا وحيوية وانفتاحًا، حيث لا يمكن مقارنتها بكل ما مر به الإنسان من قبل. والخيار هو إمّا أن نحافظ على المؤسسات القائمة العاجزة عن الاستجابة لحاجات المجتمعات وتنوعها وحيويتها، وإمّا أن نسلّم بالتنوع والحيوية ونغيّر المؤسسات ونأتي بمؤسسات تتواءم مع حاجات

العصر وحاجات الإنسان والمجتمعات فيه. ومعنى التسليم بالتنوع هو الاعتراف بأن المجتمعات الحالية مجتمعات لا جماهيرية، وهذا شيء طبيعي؛ فمثلما أن المعلومات تغيّرت وما عادت مركزية، بل انتشرت إلى أجزاء أصغر، تغيّر الإنتاج الاقتصادي والحياة الأسرية والأسواق والعمل بانقسامها إلى أجزاء صغيرة متباينة، وبالتالي تنوعت السلع والخدمات على نحو سريع. يعكس هذا التنوع كله في حقيقته التنوع المتنامي للحاجات الحقيقية والقيم والأساليب الحياتية، ويعكس الأهداف أيضًا. وبهذا المعنى غاب التجانس، وأصبحت المجتمعات المعاصرة مجتمعات يغلب عليها طابع الأقليات، حتى بالمعنى التقليدي للأقليات، حيث أصبح الناس في كل مكان يعون الاختلافات العرقية والدينية والمهنية والثقافية والجندرية والفردية. وحتى الجماعات التي ناضلت في العقود الماضية لتندمج في مجتمعاتها، بدأت ترفض في الأعوام الأخيرة التخلي عن خصائصها وميزاتها وخصوصياتها. وغدت الحالة غير الجماهيرية وتمايز الأقليات والجماعات التي تسعى إلى تعزيز هوياتها، هي ما يميز المجتمعات المعاصرة، فحتى اليابان التي كثيرًا ما وصُفت بأكثر الدول تجانسًا ورغبة في الأداء الجماعي بدأت تفقد هذه الخصائص، بل إن علماء الاجتماع في اليابان يرون إن المجتمع الياباني يفقد وحدته واندماجه. يضاف إلى ذلك أن النزعات القومية طفقت تضيق بالتدريج باتجاه نزعات إقليمية، ومن ثم باتجاه نزعات مناطقية. وجرى استبدال بوتقة الانصهار بضغط يُبرز التمايزات الإثنية، وحتى وسائل الإعلام نفسها تنوعت وبدأت تنشر الثقافة غير الجماهيرية.

يتعيّن على تجديد الديمقراطية أن يعكس هذا التطور، ما معناه أن قاعدة الأغلبية، كما هي قائمة حاليًا في النظم البرلمانية، ما عادت متوافقة مع متطلبات العصر، ولا بد من تحديث النظام برمّته لتقوية دور الأقليات المتنوعة حتى تسنح الفرصة لتشكل الأغلبيات. ويتطلب تحقيق هذا الهدف إجراء تحولات جذرية في الهياكل السياسية بدءًا من صندوق الاقتراع. وعلينا استخدام نظام التصويت وصندوق الاقتراع بما يحقق المقايضات التعاقبية، بمعنى إذا أنا تخليت عن موقفي من القضية (س)، فهل ستتخلى أنت عن موقفك من القضية (ص)؟ وربما تبرز الحاجة إلى إزالة بعض قوانين التصويت حتى لا تتاح الفرصة أمام مناهضي

الأقليات تخريب عملية تجديد الديمقراطية. وهناك أساليب عدة لتحقيق ذلك، منها تبنّي أحد متغيرات التصويت التراكمي، كما هو متّبع في بعض الشركات لحماية حقوق أصحاب الأسهم القليلة أو الصغيرة. وتمنح هذه الأساليب خيارات الناخبين قوة، وبالتالي ترتّب أولويات هذه الخيارات لا للمرشحين فحسب، بل أيضًا للقضايا والمصالح والحاجات ذات الأولوية؛ فربما يكون ثمة حاجة إلى تعيين «دبلوماسيين» أو مفاوضين للتوسط بين الأقليات في المجتمع السياسي، وربما نحتاج إلى مؤسسات شبه سياسية لمساعدة الأقليات - أكانت هذه الأقليات مهنية أم عرقية أم جنسية أم إقليمية أم استجمامية أم دينية... إلخ - لتشكل التحالفات في ما بينها، ولتتناول المشكلات القائمة، ولتتفاوض في شأن البرامج الحكومية وحل الخلافات، وربما يتمخض عن ذلك تحالفات بنّاءة بينها، أو على الأقل كشف الاختلافات واستكشاف قاعدة المقايضة السياسية.

في أي حال، لا ندّعي أن هذا الكتاب يقدم مخططًا جاهزًا لتجديد الديمقراطية، حيث إن من الممكن أن يتخذ تجديدها مسارات متعددة، ويستفيد من التجارب الناجحة ويطورها أو يضيف إليها. لكن في الأحوال كلها، من الضروري إقناع الناخبين والحكومات على حد سواء بالأسس الموضوعية لقبول القيود المفروضة على ميل الحكومات الطبيعي إلى تجاوز حدود صلاحياتها. ومثلما هو دور المصارف المركزية كسلطات مستقلة عن الحكومة للسيطرة على السياسة النقدية وترويض التضخم، آن الأوان لتطبيق المبدأ نفسه، في سبيل إيجاد الحكومة المحدودة، على مجموعة أوسع من السياسات. ومن شأن هذا أن يمكّن الحكومات من ممارسة ضبط النفس في أساليب مختلفة عدة. وكما فعل السويديون بالتعهد لتحقيق التوازن في الميزانية على مدى الدورة الاقتصادية، يمكن وضع «شروط» من شأنها أن تجبر السياسيين على تجديد القوانين كل عشرة أعوام مثلًا، ويمكن أن يُطلَب من لجان غير حزبية اقتراح إصلاحات طويلة الأجل. فعلى سبيل المثال، أنقذ السويديون نظام معاشاتهم التقاعدية من الانهيار عندما اقترحت لجنة مستقلة إصلاحات واقعية، منها زيادة استخدام صناديق المعاشات الخاصة، وربط سن التقاعد بالسن المتوقعة.

إن ممارسة نوع من الديمقراطية المباشرة صارت ضرورية في العصر الراهن، ولا سيما مع ما تتيحه تكنولوجيا الاتصالات من سهولة في بعض تطبيقات الديمقراطية المباشرة؛ فالحكومة الفنلندية تحاول تسخير الوسائل الإلكترونية للمسار الديمقراطي بأن يلتزم برلمانها النظر في أي مبادرة للمواطنين تحمل 50.000 توقيع عبر شبكة الإنترنت. والمثال الأكثر تشجيعًا هو كاليفورنيا التي يسمح نظام الديمقراطية المباشرة لمواطنيها بالتصويت لمصلحة سياسات متناقضة، مثل زيادة الإنفاق وخفض الضرائب. وعلى مدى الأعوام الخمسة الماضية، أجرت كاليفورنيا سلسلة من الإصلاحات، منها تشكيل لجنة Think Long للتصدي لاتجاهات مبادرات الاقتراع القصيرة الأجل. وأدخلت هذه اللجنة نظام الانتخابات التمهيدية المفتوحة، وسلّمت سلطة إعادة رسم حدود المناطق الانتخابية إلى لجنة مستقلة، ونجحت في تحقيق التوازن في الميزانية.

علاوة على ذلك، يمكن الدمج بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية غير المباشرة أو الديمقراطية التمثيلية، كأن يتشارك البرلمان وعيّنة عشوائية تمثّل الرأي العام في التصويت على قرار معين. ويمكن أن يوفر انتشار الحواسيب ووسائل الاتصال سهولة في اختيار العيّنة العشوائية من صفوف الرأي العام، فضلًا عن جعل أفراد العيّنة يطّلعون لحظة بلحظة على المعلومات الحديثة المتعلقة بالمسألة المطروحة. وعندما يحين وقت اتخاذ القرار، تصبح حصة البرلمان والنواب 50 في المئة من مجموع الأصوات، ويكون للعيّنة العشوائية المنتشرة جغرافيًا الـ 50 في المئة الباقية من الأصوات التي يُدلى بها من خلال الوسائل الإلكترونية. ومن شأن تطبيق هذا النظام أن يوجه ضربة قاضية إلى الجماعات ذات المصالح الخاصة وجماعات اللوبيات التي تضغط باستمرار في أروقة البرلمانات.

في أي حال، يستطيع العقل البشري المبدع والخلاق أن يبدع مؤسسات وآليات، بعضها يُعَدّ تطويرًا لما هو موجود في الإطار السياسي القائم، بينما يتعين على بعضها الآخر ربما أن يزيح ما هو موجود في الإطار السياسي الحالي. ومن الطبيعي أن تتفجر صراعات في خضم هذا التطور، لكن في النهاية ستثبت جدارة المستقبل وجودها، شئنا ذلك أم أبينا، خصوصًا أن ثورة الاتصالات الحديثة المتدفقة تحمل في طياتها قواعد وأسسًا لوعد ديمقراطي مستقبلي.

مقدمة

يخاطر الناس في كثير من الدول بحياتهم بالنزول إلى الساحات مطالبين بتغيير أنظمة الحكم في بلدانهم وبإحلال الديمقراطية. وعلى الرغم من الأثمان الباهظة التي تدفعها الشعوب في سبيل ذلك، فإنها لم تحقق في معظم الأحيان مطالبها في تحقيق الديمقراطية كما أرادت وحلمت. صحيح أنه كثيرًا ما أُطيح المستبدون، لكن خصومهم أخفقوا في معظم الحالات في إنشاء أنظمة ديمقراطية قابلة للحياة. وعلى الرغم من الإحباط الذي منيت به شعوب كثيرة بسبب تجارب التحول الديمقراطي الفاشلة، فإن هذه الشعوب نفسها، وغيرها من الشعوب، لم تكف عن المخاطرة المَرة تلو الأخرى لدفع الأثمان غاليًا في سبيل تحقيق حلمها في الديمقراطية، فهل تستحق محاولة تحقيق الديمقراطية هذه التضحيات كلها؟

أمّا الأسباب، فيسهل تبريرها؛ فالأنظمة الديمقراطية هي في المتوسط أكثر ثراءً من الأنظمة غير الديمقراطية، وأقل عرضة لخوض الحرب، وتتسم بسجل أفضل في مكافحة الفساد. والأهم من ذلك هو أن الديمقراطية - كنظام حكم - تتيح للناس التعبير عن أفكارهم، وصوغ مستقبلهم ومستقبل أبنائهم بطريقة أفضل ممّا يتيحه سواها من أساليب الحكم.

إن مشاهد الانتفاضات الشعبية ضد أنظمة فاسدة وظالمة أضحت تتكرر على نحو متزايد في عواصم مختلفة منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ليس في الشرق الأوسط وحده بل أيضًا في كييف وأنقرة واسطنبول وبنغلادش وتايلاند وكمبوديا وغيرها من البلدان. ويُتوقّع أن يتوسع في الأعوام المقبلة

نطاق هذه المشاهد أفقيًا في أماكن أخرى من العالم، بعد أن أضحت الشعوب أكثر قدرة على مواجهة حكوماتها الفاسدة والمستبدة. ومن شأن هذا أن يوسع الاتجاه العالمي للديمقراطية، ولا سيما أن خروج الجماهير إلى الشوارع بعشرات الآلاف، وبالملايين أحيانًا، لتغيير حكوماتها، قلّص إلى حد كبير الأدوار التي كانت تضطلع بها الجيوش في حماية الحكومات المستبدة.

في أي حال، يتأكد توسّع الاتجاه العالمي للديمقراطية بفعل الاتجاهات الكبرى التي تسيطر على مجمل التحولات في العالم خلال العقدين المقبلين على الأقل، التي من شأنها أن ترسم ملامح المستقبل للعالم في باقي عقود القرن الحادي والعشرين. وتصنّف هذه الاتجاهات الكبرى بين أربعة اتجاهات رئيسة: **أولًا**، تمكين الأفراد ونمو الطبقة المتوسطة عالميًا؛ **ثانيًا**، انتشار القوة وتوزعها بين الدول والشبكات والتحالفات غير الرسمية؛ **ثالثًا**، التغيرات الديموغرافية الناجمة عن التوسع الحضري والهجرة والشيخوخة السكانية؛ **رابعًا**، زيادة الطلب على الغذاء والمياه والطاقة[1]. ومن شأن هذه الاتجاهات - أقله الاتجاهات الثلاثة الأولى - أن تبشر بتوسعٍ ما للديمقراطية على المستويين العالمي والمحلي[2].

غير أن هذا التوسع نفسه بدأ يلقي بظلاله على الديمقراطية ليشكل أحد عناصر مأزقها على المستوى العالمي. فكلما ازدادت الشعوب تمكنًا وتحضرًا، وارتفعت قابليتها واتسعت قدراتها ومعارفها ومعلوماتها، وتنوع اطلاعها على مشكلاتها وعلى الشعوب الأخرى وطريقة عيشها، وتعرفت إلى حاجاتها، صارت أقدر على تقويم أداء حكوماتها، وعلى فرض أدوات العقاب عليها، وأصبحت بالتالي أكثر تشبثًا بنداء الديمقراطية وبفرضه على نخبها وسياسييها وحكوماتها.

لعل ما يؤكد هذا الإدراك هو ما تواجهه الحكومات حاليًا من غضب عارم يعتري شعوبها التي ساهم ازدياد وعيها من جهة، وتطور وسائل الاتصالات وشبكة الإنترنت وتأثيراتها من جهة أخرى في قدرتها على تقويم أداء حكوماتها

(1) *Global Trends 2030: Alternative Worlds: A Publication of the National Intelligence Council* (New York: National Intelligence Council, 2012), pp. 7-37, <https://globaltrends2030.files.wordpress.com/2012/11/global-trends-2030-november2012.pdf>.

(2) المصدر نفسه، ص 30-37.

ومعرفة مكامن الفساد والخلل فيها، وبالتالي تفجّر غضب الشعوب ضد أداء الحكومات حتى ساد ما يسمّيه سيمون شاما «عصر الغضب الشعبي» الذي يجتاح عددًا كبيرًا من دول العالم، ومنها دول أوروبا الغربية وأميركا[3] التي طالما اعتُبرت «مهد الديمقراطية».

إن بروز عصر الغضب والأساليب التي يمكن أن تلجأ إليها الحكومات الديمقراطية لقمع المتظاهرين الغاضبين بقوة، يلقي الضوء على العنصر الآخر لمأزق الديمقراطية على المستوى العالمي. إذ تكشف مشاهد قمع الغاضبين في لندن وباريس ونيويورك (وُول ستريت) وفي غيرها من المدن الغربية، مدى انتكاسات الديمقراطية حتى في الدول الغربية. وربما هذا ما دعا باتريك سيل إلى وصف الأساليب التي تتبعها الحكومات الغربية في مواجهة الغاضبين أنها «ليست فقط تعبيرًا عن انفراط العقد الاجتماعي بل ونسفًا للديمقراطية»[4].

في الواقع، إن الغضب الشعبي الذي اجتاح المجتمعات الغربية ليس مرهونًا بالأزمة الاقتصادية العالمية التي لا يزال العالم يعانيها منذ أواخر عام 2007، وإن كانت هذه الأزمة قد فاقمت حالة السخط بسبب ما أحدثته من بطالة وتراجع في مستوى الحياة ونقص الدخل الفردي، وتراكم الديون الشخصية، وإنما مصدره هو «توعك» الديمقراطية، كما يقول أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورج تاون، تشارلز كوبتشان، النابع من أزمة الحاكمية التي تعاني الأنظمة الغربية بسببها، إضافة إلى العولمة. ويضيف كوبتشان أنه في مواجهة الضغط الاقتصادي والتفكك الاجتماعي والانقسام السياسي الذي أضحت تعانيه المجتمعات الغربية، بدأ الناخبون يبحثون عن ممثليهم المنتخبين من أجل نجدتهم ومساعدتهم. لكن، مثلما تحفّز العولمة هذا الطلب الضاغط من أجل حكم قادر على الاستجابة، فإنها تضمن أيضًا أن يعاني هذا الحكم نقصًا شديدًا في المعروض. وكانت الحكومات في الغرب الصناعي قد ولجت فترة من عدم الفاعلية الواضحة لثلاثة أسباب

---

(3) Simon Schama, «The World Teeters on the Brink of a New Age of Rage,» *Financial Times*, 22/5/2010, <http://www.ft.com/cms/s/0/45796f88-653a-11df-b648-00144feab49a.html#axzz41YHN5YFL>.

(4) باتريك سيل، «ظروف متشابهة خلف الانتفاضة العالمية،» الحياة (لندن)، 19/ 8/ 2011.

رئيسة[5]: **أولها** أن العولمة جعلت كثيرًا من أدوات السياسة التقليدية التي تستخدمها الديمقراطيات الليبرالية أدوات كليلة وفجّة باطراد؛ ففي عالم معولم، أصبح لدى الديمقراطيات ببساطة سيطرة أقل على النتائج ممّا كان لديها من قبل؛ **ثانيها** أن كثيرًا من المشكلات التي يطالب الناخبون الغربيون حكوماتهم بحلها تتطلب مستوى من التعاون الدولي يبدو غير قابل للتحقق بسبب انتشار القوة الغربية وتوزّعها على باقي العالم، ما يعني وجود عدد كبير من «الطهاة» الجدد الذين يعملون في «المطبخ». وبهذا، ما عادت الإجراءات الفاعلة تعتمد بالدرجة الأولى على التعاون بين الديمقراطيات المتماثلة في التفكير؛ **ثالثها** أن الديمقراطيات تكون ذكية وسريعة الاستجابة عندما يتمتع ناخبوها بقناعة وتوافق في آرائهم، لكنها تكون بطيئة وخرقاء عندما يكون مواطنوها مبتئسين ومنقسمين. ولما كان أداء الأنظمة السياسية الغربية يعاني الجمود والضعف في الأساس، فإن هذه الأنظمة كرست تراجع جاذبيتها الانتخابية، وبالتالي جاذبيتها الديمقراطية، الأمر الذي أشارت إليه مجلة دير شبيغل الألمانية في إطار تغطيتها احتجاجات الشباب الأوروبي في لشبونة وباريس وأثينا ومدريد، واصفة إياها بأنها احتجاجات تطالب بـ«الديمقراطية الحقيقية». إضافة إلى ذلك، فإن منطقة تجمّع الشباب الفرنسي كانت الشريط الوسط من ساحة البوليفار في باريس إلى مدخل أوبرا الباستيل، في تحرك يرمز إلى اقتحام سجن الباستيل. وبحسب المجلة، كان المعمر الفرنسي (93 عامًا)، ستيفان هيسيل، عضو المقاومة الفرنسية السابق ضد الاحتلال الألماني إبان الحرب العالمية الثانية، هو من وفّر الأرضية لاحتجاجات الشباب بشعار «اغضبوا»، الذي كان عنوان منشور وزعه قبل الاحتجاجات بعام واحد أو أكثر. واشتُقّت العبارتان الإسبانية «Indignadoc» والفرنسية «Indigiees» من عنوان ذلك المنشور. وعلى الرغم من أن هيسيل لم يؤسس الحركة الأوروبية كلها بنفسه، فإنه طالب بـ «انخراط المواطنين»، الأمر الذي راج مجددًا بعد أعوام من اللامبالاة[6].

---

(5) Charles A. Kupchan, «Democratic Malaise: Globalization and the Threat to the West,» *Foreign Affairs*, vol. 91, no. 1 (January-February 2012), pp. 62-67.

(6) ماثيو فون روهر وهيلين زوبر، «غضب الساخطين: جيل أوروبي ينزل إلى الشوارع،» ترجمة عبد الرحمن الحسيني، الغد (عمّان)، 18/ 6/ 2011، نقلًا عن دير شبيغل.

الواقع أن الشباب المتعلمين في أوروبا وأميركا، إضافة إلى النخبويين في السياسة والفكر في المجتمعات الغربية، يؤمنون إجمالًا بأن الديمقراطية ونظامها خيار لا يمكن اتخاذ موقف الحياد تجاهه. لكن الديمقراطية في الغرب أصابها التعفن والتقادم وأعطاب كثيرة، وبدأ الجميع يشعر بوطأة ذلك، ويدعو إلى تجديدها وتغيير مؤسساتها لتكون أكثر حيوية؛ إذ كتب دون إيبرلي في تسعينيات القرن الماضي في هذا الشأن: «إن حياتنا السياسية وحوارنا العام في أزمة؛ فالناس يتصورون أن الحكومة غير مؤهلة في كثير ممّا تفعله، وأن فشلها مكلف، ويعتبرون أن السياسة معزولة وغير مترابطة. لقد تطورت السياسة لتصبح عملًا ذا شأن عظيم بحيث أصبح لدينا طبقة حاكمة شبه دائمة هي المنتج والمستهلك لكل ما يجري. لذلك، لا غرابة أن يرى الناس أن السياسيين لا يخدمون سوى أغراضهم الخاصة، وأنهم أميل الى خلق المشاكل من حلها. ومن المستبعد أن يقدموا حلولًا حقيقية لتحسين نوعية الحياة». هنا يدعو إيبرلي الرجال والنساء إلى التحرك لاستعادة الاستقامة المفقودة في المؤسسات السياسية والحكومية، ويدعو مع زملائه في النخبة الأميركية إلى إعادة بناء نوعية الحياة العامة عبر اختراع المواطَنة كعقد اجتماعي، يشمل العمل الجاد والتضحيات ضمن بيئة مشتركة من الحياة المشتركة، لا عبر المشاركة في السياسة فحسب، بل في إطار إعادة بناء المجتمع المدني، وتقوية البنى الوسيطة فيه بهدف إغلاق الفجوة بين الفرد والدولة والالتزام والانخراط في المشاركة الديمقراطية اليومية، واعتبار هذا الأمر أكثر مشروعات حماية الديمقراطية إلحاحًا، فذلك يتيح إعادة تقويم سريع لسوء استخدام سلطات الحكم، ويحوّل الفرد إلى مواطن، لا مجرد «زبون» في السوق السياسية[7].

في أواخر عام 2012 رعى معهد غوته الألماني مبادرة «رسم خريطة الديمقراطية» على المستوى العالمي، شارك فيها عبر شاشات الفيديو خبراء من العالم العربي والغرب ناقشوا فيها واقع الحركات الاحتجاجية في ظل فقدان الثقة بالنظام الديمقراطي في الغرب، ومرحلة الانتقال الديمقراطي في العالم العربي.

(7) دون إي. إيبرلي، تحرير، بناء مجتمع من المواطنين: المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين، ترجمة هشام عبد الله (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003)، ص 17-55.

وحضر للمشاركة في هذه الفاعلية التي عُقدت في مسرح «كامَرشبيلِن» المعروف في مدينة ميونيخ، عدد من الزوّار الألمان الذين طرحوا أسئلتهم على مديرة الحوار جيرالدين دو باستيون مباشرة، وعبر «تويتَر». وخلُص المشاركون إلى أن الديمقراطية مبدأ مثالي لم يجرِ بلوغه بشكل كامل على المستوى العالمي، وهو معرَّض للخطر؛ فعدم رضا الشعوب عن السياسيين موجود حتى في الغرب، أمّا في الشرق – كما في حالة مصر مابعد الثورة – فإن الديمقراطية تمُر بمرحلتها الثانية من التطور. وأشار الباحثون والخبراء الغربيون في نقاشاتهم إلى أن المواطنين في الغرب اعتادوا في العقود الماضية وجود أحزاب سياسية، مُحَافِظة ويسارية، ذات برامج انتخابية مختلفة. لكنهم صاروا يرون حاليًا أن هذه البرامج كلها ذات نمط واحد لا اختلاف بينها، وأن السياسيين يتهافتون على الأسواق المالية ويحركهم منطقها المثير. وتوصلت النقاشات في جزئها الغربي إلى ضرورة معاودة الديمقراطية اختراع نفسها[8].

في هذا الإطار، نهدف من هذا الكتاب إلى المساهمة في الحوار الدائر في عدد من البلدان في شأن مستقبل السياسات الديمقراطية، ونفترض فيه أن الديمقراطية تواجه مأزقًا عالميًا بسبب وجود تحولات عالمية كبرى وفواعل كثيرة تدفع باتجاه توسع الديمقراطية، وتعظم نداء الشعوب نحوها، ولا سيما أن هناك نماذج حكومات تسعى إلى الارتقاء بمثُلها وقيمها، إضافة إلى تراجع الديمقراطية وفق مؤشرات القياس المعتمدة لها، وانتكاساتها وبروز تحديات متعاظمة تنحدر بها إلى نوع من الدكتاتورية والقيصرية، وتحوّل ربيعها إلى شتاء جاف، الأمر الذي أوصلها إلى نقطة تحوّل حادة تنفتح على احتمالين: **الأول**، ارتدادها وانحسارها، كما حدث في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، والثاني، السير بها إلى آفاق رحبة تنهض بمؤسساتها وقيمها وجوهرها على نحو يستجيب لعصر مابعد الصناعة، بشكل يحيي روح المبادئ الديمقراطية التي خبت، ويعيد إلى المواطَنة

---

(8) كلاوديا منده، «رسم خريطة الديمقراطية: حوار عالمي عبر الكاميرات: مقارنة بين ديمقراطيات عربية ناشئة وغربية راسخة،» ترجمة علي المخلافي؛ تحرير طارق أنكاي، قنطرة (موقع إلكتروني) (2012)، <https://ar.qantara.de/content/rsm-khryt-ldymqrty-hwr-lmy-br-lkmyrt-mqrn-byn-dymqrtyt-rby-nshy-wgrby-rskh>.

مفهومها المفقود، وإلى المجتمع السياسي تفاعله الخلاق من أجل أن تصون الديمقراطية للإنسان كرامته.

نحاول في هذا الكتاب، في سياق تحقيق الأهداف المرجوة منه، دراسة الديمقراطية من ناحية عملياتية من دون إهمال الجوانب الفكرية الضرورية، وذلك في خمسة فصول وخاتمة:

نبحث في **الفصل الأول** في ماهية الديمقراطية ومفاهيمها وعناصرها ومعاييرها وأوجه قياسها. ونناقش في **الفصل الثاني** الحجج التي تؤيد فرضية التوسع العالمي للديمقراطية. ونتناول في **الفصل الثالث** بالتحليل والدراسة تحولات الديمقراطية وموجاتها التي شهدتها عبر التاريخ، مع التركيز على حوادث الربيع العربي ومآلاته. أما في **الفصل الرابع** فنتطرق إلى واقع الديمقراطية في مناطق العالم المختلفة وانتكاساتها والتحديات التي تتعرض لها. ونستكشف في **الفصل الخامس** شروط ازدهار الديمقراطية من ناحية عملية، عبر نماذج حكومات ديمقراطية اجتهدت من أجل الارتقاء بأدائها كي تسعد شعوبها. ونختم باستنتاج بلوغ الديمقراطية نقطة تحوّل فاصلة في مصيرها.

الفصل الأول

ما الديمقراطية؟

إن وقع كلمة الديمقراطية محبب، منذ وقت غير قصير، على نفوس البشر وقلوبهم، على العكس من عبارات مثل العنصرية والتعصب والاستبداد والطغيان والدكتاتورية، ما يجعل معظم الناس يدّعي وَصلًا بها. ولعلنا نتذكر أنظمة هي أبعد ما تكون عن الديمقراطية وإن ادّعتها في أسمائها الرسمية، مثل كوريا الشمالية وكمبوديا في عهد بول بوت واليمن الجنوبي (السابق) وليبيا في عهد معمر القذافي[1]، وحتى الصين التي تتميز بنظام شمولي مركزي وتوجّه انتقادات إلى أنموذج الديمقراطية الليبرالية وتعتبر أن نظامها يمتلك جدارة تَفوق حال النظم الديمقراطية الغربية؛ هذه الصين نفسها تتشبث بالديمقراطية، وتقول إن نظامها يبني ديمقراطية ذات أنموذج خاص يتفق وحاجات المجتمع الصيني، كما سنلاحظ ذلك لاحقًا. لكن كلمة الديمقراطية ذاتها لا تزال، على الرغم من قِدَمها، تعاني تشوشًا وعدم وضوح جوهرها. ومع أنها كانت موضوع نقاش على مدى 2500 عام، وهي فترة تكفي تقديم مجموعة ضخمة من الأفكار عن الديمقراطية يوافق عليها جميع الناس أو أغلبهم، فإن ذلك لم يحدث، بل إن هذا التاريخ المديد تسبب في مزيد من الخلط والاختلاف[2].

أولًا: غموض المفهوم وسيولته

يقول فيليب غرين إن الديمقراطية في أواخر القرن العشرين ليست موضع خلاف فحسب، بل إنها أيضًا بالغة الغموض[3]. وفي الحقيقة، بدأ الخلاف في

---

(1) إيريك هوبزباوم، العولمة والديمقراطية والإرهاب، ترجمة أكرم حمدان ونزهت طيب (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2009)، ص 83.

(2) روبرت دال، عن الديمقراطية، ترجمة أحمد أمين الجمل (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000)، ص 8.

(3) فيليب جرين، تحرير، الديمقراطية، ترجمة محمد درويش (بغداد: دار المأمون للترجمة والنشر، ووزارة الثقافة، 2007)، ص 12.

شأن الديمقراطية منذ انطلاقاتها الأولى في أثينا؛ إذ إن سقراط الذي حاكمه نحو 500 قاضٍ، وجده معظمهم مذنبًا في حق أثينا وديمقراطيتها، هو نفسه سقراط الذي كان يلقن طلابه دروس الديمقراطية الحقة، وماهية الرجل الديمقراطي و«روح الديمقراطية الباقية»، لا «شكلها الفاني»؛ إن سقراط الذي صُنّف عدوًا للديمقراطية، هو في حقيقته مؤمن حقيقي بقيم الديمقراطية، لكنه كان يتهكم على النظام الديمقراطي الذي كان سائدًا في أثينا، فكان يشيع بين طلابه أن من العار أن يجري اختيار حكام المدينة بحبات الفول؛ فهذه الطريقة ليست صالحة لاختيار قبطان سفينة أو حتى عازف ناي. وربما سلك أفلاطون منحى أستاذه سقراط، حين كره ما سمّاه «الديمقراطية المزخرفة»، وأوضح بالقول ربما يبدو نظامها أفضل الأنظمة وأجملها لأنه مزخرف بكل أنواع السجايا، فيلوح جميلًا كالثوب المزركش، لكن هذه ديمقراطية منحطة، ولا يمكن أن تكون مستقيمة، فالديمقراطية المستقيمة لا تقبل أن تعزل بركليس، بطل معاركها وحبيب الجماهير، وديمقراطية معتدلة لا تقبل إعدام سقراط، معلم الحكمة وسيد الفلسفة. لكن أفلاطون غيّر موقفه هذا لمصلحة الديمقراطية وحكم القانون[4].

حدث عند المفكرين الكلاسيكيين اضطراب للديمقراطية مثلما حدث عند آباء الفلسفة الأوائل؛ فها هو جان جاك روسو يقول: «إذا كان هناك شعب من الآلهة، فإن حكومتهم ستكون ديمقراطية... إن مثل هذه الحكومة ليست للبشر». لكنه يقسم الحكومات ثلاثة أنماط: ديمقراطية وأرستقراطية وملكية[5].

يتراءى عمق التناقض أكثر عند جون ستيوارت مِل؛ فبعد أن أيّد في انطلاقته نشوء الديمقراطية على أسس أخلاقية، مقتربًا كثيرًا من الديمقراطية المباشرة، مقرًا بأن الديمقراطية التمثيلية ليست إلا صورة تقريبية للديمقراطية، سيطر عليه مثل الديمقراطية الإغريقي الأعلى، فأبدى اهتمامًا بالجانب التربوي كعنصر مكمل ولازم للديمقراطية. غير أن مِل نفسه اختار طريقًا أخرى حين ابتدع مبدأ

(4) إبراهيم أبو خزام، الديمقراطية المباشرة: منابعها الفكرية ومؤسساتها السياسية (طرابلس - ليبيا: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 1997)، ص 75 وما بعدها، وص 82 وما بعدها.

(5) المصدر نفسه، ص 158، وجرين، ص 13.

تعدد الأصوات في تأويل جديد لمبدأ المساواة؛ إذ ذهب في فكره إلى ضرورة الاعتراف بالفروق الذهنية عند الناخبين، وإيجاد نظام انتخابي يأخذ هذه الفروق في الاعتبار. وعلى الرغم من عدم خوضه في تفصيلات كثيرة في شأن توزيع الأصوات، اقترح منح العامل العادي صوتًا واحدًا، والعامل الماهر صوتين، ورئيس العمال ثلاثة أصوات، وأربعة أصوات لكل من الفلاح والتاجر، وخمسة أو ستة أصوات لكل من الموظف والفنان وصاحب المؤهلات العليا. ولئن كان مِل قد أراد في اقتراح مثل هذا النظام إيجاد نوع من «المساواة الفاعلة»، فإنه عمد في الوقت نفسه إلى نسف المفاهيم النظرية للديمقراطية، وفي مقدمها مبدأ المساواة، بل إنه ذهب أبعد من ذلك حين دعا إلى برلمان لا يشرّع القوانين، بل تنحصر مهمته في الموافقة على القوانين أو رفضها أو إعادة دراستها، وهو في هذا اتخذ مذهبًا مناقضًا للمُثُل السياسية، ولا سيما تلك التي نادى بها جون لوك الذي اعتبر أن تنازُل البرلمان عن مهمته التشريعية من موجبات انحلال الحكومة وعودة السلطة إلى الشعب[6].

إن تراجع مِل عن القيم الديمقراطية كان واضحًا أيضًا في كتابه **عن الحرية**؛ فهو يشير بخصوص حرية التعبير بقوله: «إذا ما تحدثنا بشكل عام، فليست هناك من خشية في البلدان الدستورية من أن تحاول الحكومة، أكانت مسؤولة بشكل كامل عن الناس أم لا، أن تسيطر على التعبير عن الرأي، إلا حينما يجعلها فعل ذلك أداة للتعصب الشامل العام»[7]. وهكذا، استمر غموض مفهوم الديمقراطية من أيام سقراط، مرورًا بالمفكرين الكلاسيكيين، وصولًا إلى عصرنا الراهن.

ربما يستحيل في العصر الحديث إزالة الغموض والتناقض في الاستعمالات المتعددة للديمقراطية، لأنها تكون راسخة في المفهوم نفسه. وفي اللحظة التي نتفوه فيها بالديمقراطية ونعتقد أنها حميدة، كقولنا «إن الديمقراطية تعني حكم الشعب»، نكون قد أنشأنا تناقضًا. فعلى سبيل المثال، يعارض المحافظون في

---

(6) أبو خزام، ص 205 وما بعدها.

(7) جون ستيوارت ميل، **عن الحرية**، ترجمة هيثم كامل الزبيدي ([د. م.]: منبر الحرية، 2007)، ص 22.

الولايات المتحدة برامج العمل الإيجابية باسم الديمقراطية بما هي حكم الأغلبية، بينما يؤيد الليبراليون البرامج ذاتها باسم الديمقراطية بما هي الحقوق المتساوية للأقليات[8].

على الرغم من أن الحرية والديمقراطية ليستا مترادفتين، فإنهما غالبًا ما تُستخدمان بالتبادل. فمن المفترض أن الديمقراطية، بوصفها مجموعة مبادئ وممارسات، تتأسس لحماية الحرية، إلا أن غموض المفاهيم غالبًا ما يجعل الديمقراطية والحرية مترادفتين، من ذلك، على سبيل المثال، هذا الترادف الواضح الذي ورد في محاضرة ألقاها كارل بوبر في 25 آب/ أغسطس 1958، ونُشرت أول مرة في عام 1967: «تكون الدولة حرة من الناحية السياسية إذا كانت مؤسساتها السياسية تمكّن مواطنيها، من الناحية العملية، من تغيير حكومة قائمة من دون سفك دماء، متى ما كانت الأغلبية راغبة في ذلك». ويقول أيضًا في محاضرة أخرى ألقاها في عام 1987 إن المبدأ الأخلاقي للديمقراطية هو «شكل الدولة الذي يسمح بإقالة حكومة من دون إراقة دماء»[9].

هكذا يتصف مصطلح الديمقراطية بسيولة مفهومية هائلة، ناجمة ربما عن محمولات المصطلح الفكرية والإجرائية التي طرأت طوال التاريخ الموغل في القدم؛ هذه السيولة تكشف عن نفسها أحيانًا في اضطرارنا الى إضافة صفة أخرى للمصطلح تستبطن محمولًا آخر.

كان من الطبيعي أن تتعدد النماذج، حتى أن ديفيد هيلد عرض تسعة نماذج يتفرع بعضها إلى أجناس فرعية، وها نحن أمام تسميات متعددة: الديمقراطية الانتخابية؛ الديمقراطية الليبرالية؛ الديمقراطية النخبوية؛ الديمقراطية الكلاسيكية؛ الديمقراطية المباشرة؛ الديمقراطية الحديثة المباشرة؛ الديمقراطية النخبوية التنافسية؛ الديمقراطية التعددية الجديدة؛ الديمقراطية القانونية؛ ديمقراطية المشاركة الموسعة؛ الديمقراطية الذاتية؛ الديمقراطية العالمية؛

---

(8) جرين، ص 12.

(9) كارل بوبر، في الحرية والديمقراطية، ترجمة عقيل يوسف عيدان (الكويت: مركز الحوار للثقافة (تنوير)، 2009)، ص 7.

الديمقراطية الشعبية؛ الديمقراطية التوافقية؛ الديمقراطية المركزية؛ الديمقراطية الموجهة... إلخ[10].

ربما لهذه الأسباب، أو لأسباب أخرى، يرفض المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات (IDEA) في استكهولم بشدة وضع تعريف للديمقراطية. إذ ينص إعلانه في الأساس: «لا توجد دولة يمكن اعتبارها بشكل حاسم ونهائي أنها ديمقراطية؛ فالديمقراطية قابلة للتعفن والفساد والتراجع، ويجب أن يتم السعي لإعادة تجديد الديمقراطية مع كل جيل جديد»[11].

في أي حال، نحن معنيون في هذا الكتاب بمناقشة الديمقراطية التي انتشرت خلال القرن العشرين، حيث التركيز على مستوى المعيشة التي يوفرها نظام الحكم في سبيل تأمين حياة أفضل، وقدرة السكان على تقرير مصيرهم، وحماية القانون المواطنين من الجور والفساد، وتعزيز رخائهم وحرياتهم الفردية، وأمنهم والعدالة لهم والمساواة اجتماعيًا بينهم، والمشاورات العامة معهم، والحل السلمي لنزاعاتهم. هذا المفهوم الجوهري للديمقراطية، الذي يرتقي بها الى نوع من المثالية، يحتاج إلى مجموعة دنيا من الطرائق التي يجب أن تعمل باستمرار: مشاركة المواطنين الفاعلة في انتخاب من يمثّلهم في أجهزة الحكم ويمثّل مصالحهم، وبالتالي يجعلهم يتحكمون في جدول أعمال السلطة بما يحقق رغباتهم. هذه الديمقراطية هي التي ابتدعتها الدول الغربية باسم ديمقراطية التمثيل، وغدت الوحيدة تقريبًا في الساحة السياسية العالمية، وهي التي يفضل معظم الشعوب اتباعها.

---

(10) ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية، ترجمة فاضل جتكر (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006)، وآرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006).

(11) المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات: هو مؤسسة حكومية دولية، يدعم الديمقراطية المستدامة في أنحاء العالم. أُنشئ في استوكهولم في عام 1995 بموجب اتفاقية دولية، ومسجّل لدى الأمم المتحدة، وحصل فيها على صفة مراقب. وكانت الدول المؤسّسة له هي تشيلي والدانمارك وفنلندا والهند والنرويج وجنوب أفريقيا والسويد، وله في هذه الأخيرة مكانة دبلوماسية. انظر: «Frequently Asked Questions,» IDEA, <http://www.idea.int/about/faq/#idx1>, (Visited: 20/7/2013).

الواقع أن حتى هذه الديمقراطية التي يتحدث عنها الجميع الآن، هي الأخرى محوطة بالغموض، لا من الناحية الأكاديمية فحسب، بل أيضًا من ناحية الممارسة السياسية وفي خطاب الترويج لها. فبحسب ما يؤكد إيرفنغ لويس هوروفيتز، على الرغم من أن الترويج للديمقراطية هو في رأس قائمة أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ليس ثمة توافق في الآراء داخل الحكومة الأميركية نفسها في شأن شكل الديمقراطية التي يراد الترويج لها، ويقول إن «القوة العظمى الوحيدة في العالم التي تسعى في خطابها السياسي والعسكري إلى تعزيز الديمقراطية التي تمارسها وتملك سجلًا طويلًا في شأنها، تجهل أي ديمقراطية تريد أن تنشرها في العالم»[12].

ثانيًا: أبعاد الديمقراطية وعناصرها

وفقًا لأطروحات جون لوك، المنظِّر الأساس لديمقراطية التمثيل، فإن المجتمع السياسي نشأ بانضمام الأفراد بعضهم إلى بعض لتحقيق مصالح كل فرد فيهم. وتتلخص مصلحة الفرد في امتلاك الفرد حياته وحريته وملكيته المادية. وتبعًا لهذه الفكرة، يصبح كل فرد في المجتمع السياسي مساويًا للآخر، ويستوجب خرق مصالح الأفراد المتساوين معاقبة من يخرقها. وكان لا بد من أجل توحد سلطة العقاب واستبعاد الأحكام الشخصية على مدى التزام القانون، وجود قواعد غير متحيزة لتطبّق على الأطراف كلها، كما تطبّقها سلطة تحكم بواسطة أشخاص تلقوها من المجتمع. ولأن المجتمعات السياسية لا يمكن أن تقوم على الإجماع - إلا بشكل نادر ربما - فلا مفر من القبول بقاعدة الأغلبية التي قبِلها كل فرد بإرادته بخضوعه لحكم الأغلبية التي تحكمه، وعلى الأفراد الخضوع لقراراتها[13].

تبعًا لهذه الأفكار، وضع لوك مجموعة من القواعد الدستورية: الشعب بيده السلطة العليا في المجتمع السياسي (الدولة)؛ الشعب (السلطة العليا) يختار، وفقًا

---

(12) Irving Louis Horowitz, «The Struggle for Democracy,» *The National Interest*, no. 83 (Spring 2006), pp. 114-120.

(13) أبو خزام، ص 185 وما بعدها.

لقاعدة الأغلبية، سلطة تشريعية لفترة محدودة تتولى سن القوانين للمجتمع بين الحين والآخر، وتكون هذه القوانين ثابتة ومعلنة مسبقًا للناس؛ لا يجوز الحكم بأوامر قهرية مرتجلة؛ تعيّن السلطة التشريعية موظفين يتولون تنفيذ القوانين تسمّى «سلطة تنفيذية» وتكون خاضعة لها (أي للسلطة التشريعية). وحتى تستقيم هذه الديمقراطية وتحقق أغراضها، وضع لوك لها أربعة شروط رئيسة[14]:

- إن السلطة التشريعية غير مطلقة؛ فالقوانين التي تسنّها هذه لا بد من نيلها رضا السلطة العليا التي هي الشعب، وإلا فقدت قوّتها الملزِمة.

- عدم جواز نقل السلطة التشريعية سلطةَ سن القوانين إلى أيدٍ أخرى أو سلطات أخرى، وإذا حدث أن تنازلت السلطة التشريعية لغيرها عن وظيفة سن القوانين، فإن مثل هذه القوانين تصبح غير مشروعة وغير ملزمة للشعب.

- عدم إمكان أخذ السلطة التشريعية من أي إنسان أي جزء من ممتلكاته من دون موافقته.

- إن الشعب هو صاحب السلطة العليا في إزالة المشرّع أو تغييره، عندما يرى أن المشرع يعمل ضد الأمانة الموكولة إليه. كما أنه ألزم السلطة التنفيذية دعوة السلطة التشريعية إلى الانعقاد ودعوة الشعب إلى إعادة انتخاب السلطة التشريعية.

اعتبر لوك أن التقيد بهذه الشروط الأربعة ضروري لصون الحكم النيابي، وأن الانحراف عن أحدها أو كلها يقود الحكومة إلى التحول نحو الطغيان.

انطلاقًا من هذه المبادئ، تقوم الديمقراطية التمثيلية على ثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة: احترام حقوق الإنسان الأساسية؛ المواطنة؛ الصفة التمثيلية للزعماء. وبتكامل هذه الأبعاد تتبلور مؤسسات الحكم النيابي التي يؤسس من خلالها الترابط بين الدولة والمجتمع المدني؛ إنه الترابط الذي يفرض مجموعة عناصر للديمقراطية، في مقدمها الصفة التمثيلية للزعماء الذين يكونون وكلاء سياسيين وآلات للمجتمع وممثّلين له. ولأن المجتمع المدني مؤلف من تعددية الفاعلين

---

(14) المصدر نفسه، ص 188 وما بعدها.

الاجتماعيين، فلا يسع الديمقراطية أن تكون ذات صفة تمثيلية ما لم تكن تعددية. لذا لا يمكن للدولة التي لا تعترف بتعددية العلاقات والفاعلين الاجتماعيين المتنوعين في المجتمع أن تكون ديمقراطية، حتى لو تمتعت الحكومة أو الحزب الحاكم بأغلبية تدعمهما.

العنصر الثاني للحكم الديمقراطي هو كون الناخبين مواطنين ويعتبرون أنفسهم كذلك، فما يعني الاختيار الحر للحاكمين ما لم يهتم المحكومون بالحكومة، وما لم يشعروا بأنهم ينتمون إلى مجتمع سياسي؟ ويرتبط بذلك وجوب ارتباط الاختيار الحر بكون سلطة الحاكمين محدودة. كما أن إجراء الانتخابات نفسها يوفر مثل هذه المحدودية للسلطة، بشكل ملموس أكثر، عن طريق احترام القوانين والتزامها؛ تلك القوانين التي تعيّن الحدود التي يجري ممارسة السلطة ضمنها. كما أن الاعتراف بالحقوق الأساس واحترامها لا يحدّ من سلطة الدولة فحسب، وإنما من سلطات مؤسسات أخرى أيضًا، مثل سلطة المؤسسة الدينية والمؤسسات العشائرية والقبلية، وحتى سلطة الشركات والأعمال. أمّا العنصر الآخر المهم الذي تستدعيه المواطَنة، فهو التلاحم الاجتماعي ووعي الانتماء إلى جماعة مترابطة بثقافة وتاريخ داخل وعاء إقليمي جغرافي[15].

على الرغم من ذلك، فإن اجتماع الصفة التمثيلية والمواطَنة وتحديد السلطة بواسطة الحقوق الأساس لا يكفي إنشاء الديمقراطية ما لم يرتبط بعنصر آخر أكثر عمومية يتلخص في نفي كل صفة جوهرية للسلطة نعبّر عنها عادة، بشكل ملموس، بقانون الأغلبية، وهو ليس أداة بيد الديمقراطية إلا إذا سلّمنا بأن الأغلبية لا تمثّل شيئًا آخر إلا نصف عدد الناخبين، مضافًا إليه واحد، وبالتالي فإن هذه الأغلبية معرضة للتبديل والتعديل على نحو دائم؛ فقانون الأغلبية في جوهره معاكس للسلطة الشعبية، والاستعانة به من دون التشبث بالعناصر المتكاملة الأخرى تؤدي إلى نشوء أنظمة استبدادية وهدم الديمقراطية بدلًا من بنائها[16].

---

(15) آلان تورين، ما الديمقراطية؟، ترجمة عبود كاسوحة (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2000)، الفصل الأول، والفصل الثاني، ولا سيما ص 43 وما بعدها.

(16) المصدر نفسه، ص 49 وما بعدها.

ثالثًا: معايير الديمقراطية ومقاييسها

لم تجد الديمقراطية كفكرة مثالية طريقها إلى الممارسة منذ حكم بركليس في أثينا. لذلك، سنكتفي في هذا الموضع بالحديث عمّا هو واقعي لا عمّا هو مثالي، ونتجه صوب الديمقراطية باعتبارها مجموعة مؤسسات وممارسات سياسية، أو هيئة خاصة للحقوق ونظام اجتماعي واقتصادي، ومنظومة تتضمن صنع قرارات جماعية ملزمة. والسؤال المركزي في هذا الشأن: ما يميز نظامًا من آخر لجهة تبنّي الديمقراطية أو عدم تبنّيها، أو لجهة مدى ديمقراطيته في حال تبنيه لها؟

مثلما اختلفت الرؤى، كما تبين في الصفحات السابقة، في شأن ماهية الديمقراطية، فليس هناك أيضًا توافق في الآراء في شأن كيفية قياس الديمقراطية. وفي أي حال، اشترط روبرت دال خمسة معايير عملياتية للديمقراطية، فتحدث أولًا عن كيفية عملها في جمعية تطوعية حرة، واقترح في سبيل تحققها[17]: **أولًا** المشاركة الفاعلة التي تقتضي، قبل أن تتبنى الجمعية سياسة ما، أن يكون لدى أعضائها فرص فاعلة ومتساوية لعرض آرائهم في شأن ما يجب أن تكون عليه سياسة الجماعة تجاه الأعضاء الآخرين؛ **ثانيًا** المساواة في حق التصويت عندما يحين وقت اتخاذ قرار نهائي في شأن سياسة الجمعية، حيث يجب أن يتساوى جميع الأعضاء في الفرص والإجراءات الممنوحة لهم للتصويت، ويجب اعتبار الأصوات كلها متساوية؛ **ثالثًا** التفهم المستمر، ضمن حدود معقولة من حيث الوقت، فتُتاح الفرص المتساوية والفاعلة لاطّلاع كل عضو على السياسات البديلة ذات الصلة ونتائجها المحتملة؛ **رابعًا**، تنظيم جدول الأعمال، فيُمنح الأعضاء فرصة تقرير كيفية تنظيم جدول الأعمال، وتحديد مؤداه إذا أرادوا. وبذلك لا تغلق العملية الديمقراطية التي تتطلبها المعايير السابقة، فسياسات الجماعة منفتحة دائمًا على تغيير يقوم به الأعضاء إذا اختاروا ذلك؛ **خامسًا**، شمول البالغين، حيث يجب أن يكون لجميع المقيمين الدائمين من البالغين، أو معظمهم، في الأحوال كلها،

(17) دال، ص 39.

الحقوق الكاملة للمواطنين التي تتضمنها المعايير الأربعة الأولى، مع العلم أن المعيار الأخير لم يكن مقبولًا في معظم النظم الديمقراطية قبل القرن العشرين، حيث كان في ما سبق يجري في أشكال الحكم اليونانية والرومانية، وحتى في الديمقراطيات الحديثة في ما بعد، استبعاد النساء والعبيد والأقنان والمعوزين من المداولات.

الملاحَظ أن معايير دال تختلف عن المعايير الدستورية والإجرائية، حيث يتجنب إدخال شروط أو نتائج في هذه الديمقراطية، فالقائمة التي ذكرها تصف كيفية عمل الجمعية لا الأساليب المتبعة للوصول إلى أهدافها. وعندما ينتقل من الجمعيات إلى أنظمة الحكم القومية، يبقي على منظوره العملياتي، لكنه يتحول إلى الحديث عن المؤسسات التي لها صفة الدوام، والمتوزعة بين: موظفين منتخبين؛ انتخابات حرة وعادلة ومتكررة؛ حرية تعبير؛ مصادر بديلة للمعلومات؛ حكم ذاتي جماعي؛ مواطَنة شاملة[18].

من الواضح أن معايير دال جامدة، بمعنى أن دورها يكمن في تحديد ما

(18) يصف دال هذا النوع من المؤسسات بأنه موجود في الأنظمة الديمقراطية التي يصرّ على تسميتها أنظمة «الديمقراطية البوليباركية» (Polyarchal Democracy)، ويقول إن هذه التسمية قليلة الاستخدام، لكنه طرحها، بحسب قوله، مع زميل له في عام 1953 للتعبير عن الديمقراطية النيابية الحديثة ذات حق الاقتراع الشامل. ويقول إن هذه الديمقراطية هي نظام سياسي يضم المؤسسات الست، وتختلف عن الديمقراطية النيابية ذات الاقتراع المحدود، كتلك التي كانت قائمة في القرن التاسع عشر، كما تختلف عن الديمقراطيات والجمهوريات الأقدم التي كان ينقصها، إضافةً إلى حق الاقتراع الشامل، الأحزاب وحقوق تكوين المنظمات والجمعيات ومنظمات المصالح الخاصة للتأثير في الحكومة القائمة أو لمعارضتها، وهي تختلف عن الممارسات الديمقراطية في الوحدات الصغيرة التي يستطيع فيها الأعضاء الاجتماع واتخاذ القرارات والتوصيات بشكل مباشر. ويوضح دال أن كثيرًا من الدول الديمقراطية كان يحرم عددًا كبيرًا من الرجال والنساء من حق الاقتراع؛ إذ كانت أعداد من الرجال مستبعَدة من حق الاقتراع بسبب عدم توفّر هؤلاء الرجال على شرط معرفة القراءة والكتابة وشرط حيازة ملْكية، وهو ما كان يؤيده عدد كبير ممّن يعرّفون أنفسهم أنهم دعاة الحكومة الديمقراطية. كما أن النساء كن مستبعدات في الولايات المتحدة، وكذلك في نيوزيلندا حتى عام 1893، وفي أستراليا حتى عام 1902، وفي كثير من الدول حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى. بل إن النساء في دول ديمقراطية مثل سويسرا وفرنسا وبلجيكا، لم يحصلن على حق التصويت إلّا بعد الحرب العالمية الثانية. انظر: المصدر نفسه، ص 82 و84-85.

إذا كان النظام ديمقراطيًا أم لا، من دون أن تكشف درجة الديمقراطية، فضلًا عن أمور أخرى. فعلى سبيل المثال، تتمتع كولومبيا كالولايات المتحدة بنظام حكم ديمقراطي، وفقًا لمعايير دال، غير أن كولومبيا، كما يقول إيريك هوبزباوم: «جمهورية بمقاييس أمريكا اللاتينية، بل بمعايير اليوم عمومًا، تتمتع برقم فريد من الحكومات الديمقراطية الدستورية القائمة على التمثيل والمتواصلة عمليًا، فقد كان فيها حزبان متنافسان انتخابيًا، الأحرار والمحافظون، يخوضان التنافسات السياسية كما تتطلبه النظرية، وهي لم تكن قط تحت حكم عسكري أو قادة فاشلين لأكثر من فترات قصيرة. ومع ذلك، ورغم أن البلد لم يدخل في حروب دولية، فإن عدد من قُتلوا أو أصيبوا بعاهات مستديمة أو أُخرجوا من ديارهم ونُهبت أموالهم في كولومبيا خلال نصف قرن يقدّر بالملايين. ونكاد نجزم بأن هذا العدد يفوق بكثير نظيره في أي بلد يقع ضمن الفضاء الغربي، كما أنه أكبر حتمًا من أي عدد في بلدان تلك القارة التي ابتُليت بالديكتاتوريات العسكرية»[19].

أمّا منظمة «فريدوم هاوس» غير الحكومية، ومقرها في واشنطن، فتعتمد مجموعة معايير مركّبة في تحديد ثلاثة تصنيفات للدول من حيث حريتها: دول حرة؛ دول غير حرة؛ دول حرة جزئيًا[20]. وتنشر دراساتها سنويًا منذ عام 1972، وترصد الاتجاهات المتعلقة بالحرية، وتعقد مقارنات بين المناطق لجهة الأنظمة السياسية والاقتصادية المختلفة، وتخلص إلى نتائجها السنوية بعد عملية متعددة الطبقات للتحليل والتقويم يقوم بها فريق من المنظمة ومستشارون خبراء وعلماء في المناطق الإقليمية. ولا تُجري أعمال المسح السنوية الصادرة عنها تقويمًا

---

(19) هوبزباوم، ص 85.

(20) الملاحَظ أن منظمة «فريدوم هاوس» تستخدم مفردتي الحرية والديمقراطية بطريقة مترادفة، وتستخدمهما بالتبادل، وهذا ما فعله تشارلز تيللي أيضًا في كتابه عندما تحدث عن تقويمات المنظمة المذكورة ومعاييرها. انظر: تشارلز تيللي، **الديمقراطية**، ترجمة محمد فاضل طباخ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 14 وما بعدها، وص 31 وما بعدها. كما أن تقرير «إيكونومست إنتلجنس» للديمقراطية لعام 2010 أشار إلى أن «فريدوم هاوس» استخدمت في تقاريرها الدول الحرة باعتبارها دولًا ديمقراطية، وأنها تستخدم الحرية والديمقراطية باعتبارهما مفردتين مترادفتين. انظر: The Economist Intelligence Unit, «Democracy Index 2010: Democracy in Retreat: A Report from the Economist Intelligence Unit,» p. 28, <https://graphics.eiu.com/PDF/Democracy_Index_2010_web.pdf>.

للحكومات أو للأداء الحكومي في حد ذاته، وإنما تركز على الحقوق العالمية الحقيقية التي يتمتع بها الأفراد. وتعترف الدراسات السنوية عادة بأن من الممكن أن تتأثر الحريات نتيجة إجراءات الدول والفاعلين غير الدولتيين (Non-State Actors)، منهم المتمردون والجماعات المسلحة الأخرى. ولا تتقيد «فريدوم هاوس» في تقاريرها ونتائجها برؤية ثقافية محددة للحرية. ويرتكز منهج المسح على المعايير الأساسية للحقوق السياسية والحريات المدنية، المستمدة إلى حد كبير من الأجزاء ذات الصلة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتطبّق هذه المعايير على البلدان والأقاليم كلها، بغضّ النظر عن مواقعها الجغرافية أو تركيبتها الإثنية أو الدينية أو مستوى التنمية الاقتصادية فيها.

شمل المسح قبل الأخير (2013) الذي أجرته «فريدوم هاوس»[21] 195 بلدًا و14 منطقة من المناطق المتنازع عليها ذات الصلة، وتضمّن، كما هي العادة، التقارير التحليلية ودرجات التقويم العددي، وقياس الحرية وفقًا لفئتين رئيستين: الحقوق السياسية والحريات المدنية.

تستند تقويمات الحقوق السياسية إلى تقويم ثلاث فئات فرعية: العملية الانتخابية والتعددية السياسية والمشاركة وأداء الحكومة. وتستند تقويمات الحريات المدنية إلى تقويم أربعة فئات فرعية: حرية التعبير والمعتقد وحقوق إقامة المنظمات والانتساب إليها وسيادة القانون والخصوصية الشخصية والحقوق الفردية. ويُعيَّن كل بلد وفق تصنيف العددية 1-7 للحقوق السياسية والحريات المدنية، حيث يمثّل العدد 1 التقويم الأكثر حرية ويمثّل العدد 7 التقويم الأقل حرية. وتُحَدَّد التصنيفات بناء على إجمالي عدد النقاط (يصل إلى 100 نقطة). ويتلقى كل بلد 10 أسئلة عن مسائل الحقوق السياسية، و15 سؤالًا عن الحريات المدنية. ويجري التقويم وفق الإجابات عن الأسئلة، وتحصل البلدان على 0-4 نقاط عن كل سؤال، حيث يمثّل 0 أصغر درجة ويمثّل 4 أقصى درجة الحرية. ويحدد متوسط الحقوق السياسية والحريات المدنية تصنيفات على النحو التالي:

---

(21) «Freedom in the World of 2013: Democratic Breakthroughs in the Balance: Selected Data from Freedom House's Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties,» Freedom House (2013), pp. 32-34, <https://www.freedomhouse.org/sites/default/files/FIW%202013%20Booklet.pdf>.

حرة (1.5-2)؛ حرة جزئيًا (3-5)؛ غير حرة (5.5-7). وتعيّن التقارير بالأسهم عادة الاتجاه التصاعدي أو التنازلي للبلدان التي تشهد اتجاهات إيجابية أو سلبية عامة خلال العام، وهي لا تكون كبيرة بصورة كافية لتؤدي إلى تغيير تصنيفها. ويعيّن المسح تسمية الديمقراطية الانتخابية للبلدان التي تحقق بعض المعايير الدنيا؛ فالمؤشر العددي للبلدان التي توصف بأنها ضمن الديمقراطية الانتخابية يقضي بأن تحصل على ما مجموعه 7 نقاط أو أكثر (من الممكن أن تكون 12 نقطة) عن 3 أسئلة تتعلق بالحقوق السياسية ومتفرعة عن الأسئلة المتعلقة بالعملية الانتخابية، وكذلك ما مجموعه 20 نقطة أو أكثر (من الممكن أن تكون 40 نقطة) عن الأسئلة الـ 10 المتعلقة بالحقوق السياسية.

علاوة على ذلك، هنالك دلائل وحدة «إيكونوميست إنتلجنس» للديمقراطية التي تستند إلى الرأي القائل إن مقاييس الديمقراطية التي تعبّر عن حالة الحريات السياسية والحريات المدنية غير متماسكة بما فيه الكفاية؛ فهي لا تشمل بشكل كافٍ الملامح التي تحدد الكيفية التي تعمل فيها الديمقراطية الموضوعية، أو جودة هذه الديمقراطية، فالحرية عنصر أساس للديمقراطية، لكنها غير كافية، وفي المقاييس المتوافرة، لا تؤخذ عناصر المشاركة السياسية والأداء الحكومي في الاعتبار إلا بطريقة هامشية وغير جوهرية.

تستند دلائل الديمقراطية لوحدة «إيكونوميست إنتلجنس» إلى خمس فئات: العملية الانتخابية والتعددية؛ الحريات المدنية؛ أداء الحكومة؛ المشاركة السياسية؛ الثقافة السياسية، والفئات هذه أمور ذات صلة بعضها ببعض وتشكل وحدة كلية لتماسك المفهوم[22].

---

(22) The Economist Intelligence Unit: «Index of Democracy, 2006,» pp. 8-11, <http://www.economist.com/media/pdf/DEMOCRACY_INDEX_2007_v3.pdf>; «Index of Democracy, 2008,» pp. 15-30, <http://graphics.eiu.com/PDF/Democracy%20Index%202008.pdf>; «Democracy Index, 2010: Democracy in Retreat: A Report from the Economist Intelligence Unit,» pp. 28-42; «The Democracy Index, 2011: Democracy under Stress,» pp. 28-41; <http://www.eiu.com/public/topical_report.aspx?campaignid=DemocracyIndex2011>, and «Democracy Index, 2012: Democracy is at a Standstill,» pp. 26-39, <http://www.eiu.com/public/topical_report.aspx?campaignid=DemocracyIndex12>.

تقوم دلائل وحدة «إيكونوميست إنتلجنس» للديمقراطية على مقياس يضم 0-10 درجات، وتستند إلى أساس تقويمات لـ 60 مؤشرًا مجمّعة في الفئات الخمس المشار إليها. ولكل فئة تصنيف على مقياس 0-10، والمؤشر العام للديمقراطية هو المتوسط البسيط لمؤشرات الفئات الخمس. وتستند مؤشرات أي فئة إلى مجموع درجات القياس في هذه الفئة، وتحويلها إلى مقياس 0-10. ويجري تنظيم مؤشرات كل فئة إذا كانت البلدان لا تسجل مؤشر قياس درجة 1 في ما يلي من المجالات الحاسمة للديمقراطية:

- حرية الانتخابات الوطنية ونزاهتها؛
- أمن الناخبين؛
- تأثير القوى الخارجية في الحكومة؛
- القدرة على تطبيق الخدمة المدنية لتنفيذ السياسات.

- تسجيل مؤشر الأسئلة الثلاثة الأولى 0 (أو 0.5) نقطة، وتُخصم نقطة واحدة (أو 0.5 نقطة) من المؤشر في الفئة ذات الصلة (إمّا العملية الانتخابية والتعددية وإمّا أداء الحكومة)، وإذا كانت النتيجة 0 للأسئلة الأربعة تخصم نقطة واحدة من أداء مؤشر فئة الحكومة.

أما أقسام الدليل فهي التي يحدَّد على أساسها وضع الدول ضمن واحد من أربعة أنواع من الأنظمة:

- الديمقراطيات الكاملة: مؤشرها من 8 إلى 10 درجات
- الديمقراطيات المعيبة: مؤشرها من 6 إلى 7.9 درجات.
- الأنظمة الهجينة: مؤشرها من 4 إلى 5.9 درجات.
- الأنظمة الاستبدادية: مؤشرها أقل من 4 درجات.

وتعتمد نقاط عتبة أنواع النظام على مؤشرات شاملة تدور على 0.1 من النقطة. وبالتالي فإن الدلائل توزع دول العالم بين أربع مجموعات[23]:

---

(23) The Economist Intelligence Unit, «Democracy Index 2010: Democracy in Retreat: A Report from the Economist Intelligence Unit,» pp. 1-8.

- **الديمقراطيات الكاملة**، وهي البلدان التي لا تُحترم فيها الحريات السياسية الأساس والحريات المدنية فحسب، بل يكون لديها أيضًا ميل إلى الارتكاز على ثقافة سياسية تفضي إلى ازدهار الديمقراطية، والأداء الحكومي فيها مُرضٍ، ووسائل الإعلام مستقلة ومتنوعة، وهناك نظام ضوابط وتوازنات فاعل، وسلطة قضائية مستقلة تنفذ قراراتها. وليس في أداء الديمقراطية إلا مشكلات محدودة.

- **الديمقراطيات المعيبة**، وهي التي تُجرى فيها أيضًا انتخابات حرة ونزيهة، وتُحترم فيها الحريات المدنية الأساس، حتى لو كانت هناك مشكلات (مثل التَعَدِيات على حرية وسائل الإعلام). وعلى الرغم من ذلك، فإن فيها مواطن ضعف كبيرة في جوانب أخرى، منها مشكلات في الحكم والثقافة السياسية المتخلفة وانخفاض مستويات المشاركة السياسية.

- **الأنظمة المختلطة**، وهي التي تشوب الانتخاباتِ فيها مخالفات كبيرة تحول دون جعلها انتخابات حرة ونزيهة، وهنا يتكرر ضغط الحكومة على أحزاب المعارضة والمرشحين. وتعتور هذه الأنظمةَ نقاط ضعف خطِرة وأكثر انتشارًا مما هي في الديمقراطيات المعيبة، وتكمن في الثقافة السياسية وأداء الحكومة والمشاركة السياسية. ويستشري الفساد هنا على نطاق واسع، وتضعف سيادة القانون والمجتمع المدني، وتمارَس عادة أعمال مضايقة وضغط على الصحافيين ووسائل الإعلام، وتكون السلطة القضائية غير مستقلة.

- **الأنظمة الاستبدادية**، وهي التي تغيب عنها التعددية السياسية أو تكون فيها هذه التعددية مقيدة بشدة. وعدد كبير من بلدان هذه الفئة دكتاتوريات صريحة، وربما يكون هناك بعض المؤسسات الرسمية الديمقراطية، لكنها غير جوهرية وغير فاعلة. ولا تكون الانتخابات فيها، إذا أُجريت، حرة أو نزيهة. أمّا الانتهاكات والتعديات على الحريات المدنية، فتكون موضع تجاهل، وتكون وسائل الإعلام عادة مملوكة للدولة أو تسيطر عليها جماعات مرتبطة بالنظام الحاكم. ويكون القمع مصير الانتقادات التي توجَّه إلى الحكومة التي تمارس رقابة سلطوية وأمنية واسعة الانتشار، ولا يوجد فيها سلطة قضائية مستقلة.

تنامى خلال العقدين الماضيين تيار لدراسة الرأي العام في الديمقراطيات، محوره معرفة تقويم الأفراد للأنظمة السياسية وعلاقاتهم بها ومشاركتهم فيها. وطرح هذا التيار عددًا من المسائل النظرية والتطبيقية، منها إنشاء بارومتر لقياس كيفية تقويم العامة أداء الأنظمة الديمقراطية، وإلى أي مدى يدعمونها كشكل من أشكال الحكم. وهكذا توافرت بارومترات تُجري مسوحات دورية، بعضها سنوي، كـ «بارومتر الديمقراطيات الجديدة» المعتمَد منذ عام 1991 بإدارة ريتشارد روز (R. Rose)، في عشر دول. وهناك بارومتر روسيا جديدة، وبارومتر بلطيق جديد، وبارومتر كوريا جديدة، تستخدم كلها عددًا كبيرًا من الأسئلة نفسها لقياس آراء العامة وانعكاسات التغييرات السياسية والاقتصادية عليها. كما أُنشِئ البارومتر الأوروبي الذي يتولى قياس الاتجاهات في أوروبا، إضافة إلى قياس القيم والسلوك السياسي في الديمقراطيات المستتبة في غرب أوروبا وجنوبها. كما أنشئ البارومتر اللاتيني الذي يعمل منذ عام 1995، ويشمل 18 بلدًا في أميركا اللاتينية بإدارة مارتو لاغوس في تشيلي، لينتقل هذا المشروع إلى أفريقيا بواسطة مايكل براتون (M. Bratton)، وبمساعدة عدد من الباحثين الأفريقيين، في مقدمهم روبرت ماتيس الذي قاد العمل من معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا، وهو يشمل الآن 12 دولة أفريقية. وفي عام 2000، أنشئ بارومتر شرق آسيا عقب اجتماع في تايوان ضم علماء اجتماع من ثماني دول آسيوية، إضافة إلى قادة بارومترات. وتولّى في العام نفسه إدارة مسح في ست دول هي تايوان وكوريا واليابان والفليبين وتايلاند وإندونيسيا، وهو حاليًا يشمل 13 دولة[24].

أُسس البارومتر العربي في عام 2005 نتيجة تعاون بين باحثين وعلماء من العالم العربي وآخرين من الولايات المتحدة، حيث تضافر جهد جامعتي ميتشغن وبرنستون الأميركيتين وجهد جامعات ومراكز بحث في الأردن وفلسطين والمغرب والكويت، لتصميم بارومتر أو مقياس الديمقراطية العربي، وبالتشاور مع مشروعات بارومترات الديمقراطية في دول شرق آسيا وأميركا اللاتينية ودول

(24) نزيه درويش، «قياس الديمقراطية عالميًا،» ورقة عمل أولية قُدِّمَت إلى: مشروع بارومتر الديمقراطية العربية (شباط/ فبراير 2006)، ص 4-5، <http://ademocracynet.com/Uploads/2013-06/DPDF2.pdf>.

أفريقية. وكما في البارومترات الأخرى، فإن الأهداف المتوخاة من هذا البارومتر الخروج بمجموعة موثوقة من البيانات في شأن مواقف المواطنين العاديين السياسية، ونشر نتائج استطلاعات البارومتر العربي وتوزيعها بغية المساهمة في عملية الإصلاح السياسي، وتنمية القدرات العربية على العمل البحثي المتعلق بالمسوحات والرأي العام. وفي عام 2010 قامت شراكة بين البارومتر العربي ومبادرة الإصلاح العربي، لتوسيع نشاط البارومتر وتغطيته ليشمل بلدانًا عربية أخرى، وذلك استنادًا إلى البحوث المسحية التي كانت المبادرة المشار إليها تُجريها في العالم العربي[25].

ثمة معايير أخرى تعتمدها منظمات ومؤسسات إقليمية ودولية، معظمها غير حكومي، لقياس الديمقراطية، مستندة في ذلك إلى إحصاءات تحصل عليها من منظمات وجهات تابعة للأمم المتحدة، فضلًا عن استقصاء معلومات وتوثيق حالات. ومن المنظمات هذه منظمة العفو الدولية (غير الحكومية) التي تنشر تقاريرها عن حقوق الإنسان في دول العالم، وتعتمد في تقويم حالات حقوق الإنسان على الإحصاءات التي توثقها المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وكذلك المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فضلًا عن الوكالات والمنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة (في مجال الأغذية والصحة والتنمية... إلخ). ويشار إلى أن منظمة العفو الدولية، على سبيل المثال، لديها مكاتب فرعية في مناطق العالم المختلفة، ويجري في المكاتب هذه متابعة حقوق الإنسان في دول هذه المناطق وتوثيقها والاستقصاء عنها، كما تنفّذ مسوحات واستطلاعات رأي لعيّنات من شعوب هذه المناطق، فضلًا عن الإحصاءات التي توردها حكومات تلك الدول. وتكون الإجراءات هذه كاشفة عن حالات الحريات المدنية وحقوق التعبير وإمكانية الحصول على المعلومات، وكاشفة كذلك عن ممارسات السلطات أو القوى السياسية والاجتماعية وعلاقاتها وأدائها. وبالتالي، يمنح ذلك كلّه مؤشرات قوية

---

(25) «البارومیتر ومبادرة الإصلاح،» البارومیتر العربي (موقع إلكتروني)، <http://www.arabbarometer.org/node/92>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 12/ 7/ 2013).

في شأن الديمقراطية في هذه الدولة أو تلك من دول العالم[26]. كما يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقارير عدة عن قياس إدارة الحكم الديمقراطي، فضلًا عن مؤشرات أخرى عن الديمقراطية[27].

خلاصة القول إن المقاييس المتنوعة، والاستبيانات المختلفة، والمؤشرات المتعددة التي توفرها الجهات المتخصصة والمعنية بدراسة معايير الديمقراطية وقياس كيفية عملها ودرجة فاعليتها والنتائج المتحققة منها، ذلك كله يضعنا أمام أصناف متنوعة من الديمقراطية وممارساتها.

---

(26) انظر: تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2013: حالة حقوق الإنسان في العالم (لندن: منظمة العفو الدولية، 2013).

(27) على سبيل المثال، انظر: قياس إدارة الحكم الديمقراطي: إطار لانتقاء المؤشرات الحساسة تجاه الفقراء والنوع الاجتماعي (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، 2006)، <http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/presscenter/events/2012/November/regional_governance_week/_jcr_content/centerparsys/download_5/file.res/(2)Framework3-Ar_final.pdf>.

الفصل الثاني

التوسع الديمقراطي العالمي

تكشف دراسة التاريخ المعاصر بوضوح عن تنامي اتساع الديمقراطية في العالم؛ ففي دراسة يعود تاريخها إلى عام 1991، تبيّن أن نسبة 2 في المئة من سكان العالم كانت تعيش في دول ديمقراطية في القرن السابع عشر، ووصلت هذه النسبة إلى 10 في المئة بحلول عام 1900، وإلى نحو 40 في المئة بحلول عام 1991[1].

عند مقارنة ما تقدم ببيانات منظمة «فريدوم هاوس» في تقريرها لعام 2014، نجد أن 35 في المئة من سكان العالم (نصف هذه النسبة خاص بالصين) يعيشون تحت أنظمة غير حرة[2]. وبموجب دليل «إيكونومست إنتلجنس» للديمقراطية الصادر في عام 2013، يعيش أكثر من نصف سكان العالم في دول ديمقراطية من نوع ما، وأن هذا العدد من سكان العالم في الهند التي تُعتبر من الديمقراطيات المعيبة، وبالتالي تمثّل أكبر دولة ديمقراطية من حيث عدد السكان في العالم[3].

على الرغم من هذا البُعد التاريخي للتوسع الديمقراطي، يبقى تمدُّد الديمقراطية في العالم مستقبلًا معتمدًا على منشأ الاتجاه نحو الاتساع، بمعنى مدى توافر الأحوال الموضوعية والذاتية لهذا التمدد. بعبارة أوضح، إن توسع الديمقراطية العالمي بحاجة إلى: **أولًا**، اقتناع الشعوب في الدول غير الديمقراطية بضرورة تحوّل دولها إلى الديمقراطية؛ **ثانيًا**، استعداد هذه الشعوب وقدرتها على

---

(1) George Modelski and Gardner Perry III, «Democratization in Long Perspective,» *Technological Forecasting and Social Change*, vol. 39, nos. 1-2 (1991), pp. 23-34, <http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/004016259190026C/part/first-page-pdf>.

(2) «Freedom in the World 2014,» Freedom House, <http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2014>, (Visited in: 2/3/2014).

(3) The Economist Intelligence Unit, «Democracy Index 2012: Democracy is at a Standstill,» p. 2, <http://www.eiu.com/public/topical_report.aspx?campaignid=DemocracyIndex12>.

العمل من أجل تغيير نظم الحكم إلى الديمقراطية؛ **ثالثًا**، توافر الديناميات التي من خلالها تخضع الأنظمة غير الديمقراطية للقوى الناشطة في شعوبها من أجل التحول نحو الديمقراطية، وهذا ما سنسبره في المباحث أدناه.

أولًا: التفضيل الشعبي للديمقراطية

يأتي تنامي نطاق الديمقراطية التاريخي في العالم من سببين: **أولهما** الجاذبية الواسعة للفكرة الديمقراطية التي لا يمكن رفضها، وبالتالي انتصارها كفكرة في العالم على سواها من الأفكار المتعلقة بأنظمة الحكم، كما ذهب إلى ذلك فرانسيس فوكوياما وغيره من المفكرين المتحمسين لأنموذجها الغربي. والسبب **الثاني** هو مشروعية الديمقراطية كأفضل شكل من أشكال الحكم على مستوى أكثرية الناس في العالم.

يأتي تفضيل الديمقراطية لأنها تتفوق بعناصر ثلاثة على غيرها من أنظمة الحكم التي يمكن أن تُحكَم بها الشعوب[4]؛ فهي، **أولًا**، تروّج فكرة الحرية كما لا يقدر أي بديل مجدٍ أن يفعل، أكان في ما يتعلق بالحرية في صيغة تقرير المصير الفردي والجماعي، أم في ما يتعلق بدرجة الاستقلال الذاتي الذي تشجع عليه وتتيحه، فضلًا عمّا تتيحه في مجال أوسع للحريات الأخرى الأكثر خصوصية التي هي من صُلب طبيعة العملية الديمقراطية، أو من المتطلبات الضرورية لوجودها. وهي، **ثانيًا**، تروّج فكرة تطوير الإنسان، على الأقل لجهة قدرته على ممارسة حق تقرير المصير، وتحقيق الاستقلال الذاتي المعنوي، وتحمّل المسؤولية عن اختياراته. وهي، **ثالثًا**، أجدر طريقة يمكن الإنسان أن يحمي بوساطتها المصالح والخيرات التي يشارك بها الآخرين ويدفعها إلى الأمام.

هذه الأفضلية التي تحظى بها الديمقراطية تأتي أيضًا من استطلاعات الرأي العام في دول العالم المختلفة، وهي استطلاعات تبيّن تفضيله (أي الرأي

---

(4) روبرت دال، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة نمير عباس مظفر (عمّان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1995)، ص 517-518.

العام) للديمقراطية، حتى لو كانت تشير إلى أن الأغلبية تعبّر عن استيائها من أداء الديمقراطية في بلدانها، لأنها لا تفضّل حكمًا غير ديمقراطي على الحكم الديمقراطي، وإن كانت تلح على تحسين الأداء الديمقراطي[5].

ذكرت دراسات عدة أن الرأي العام أظهر في مناطق مختلفة من العالم تفضيله الديمقراطية؛ إذ أوضح مسح ورد في دراسة لريتشارد روز في عام 2007 شمل ثلاث عشرة دولة من الدول الشيوعية السابقة، أن 82 في المئة من الذين شملهم المسح يفضلون الديمقراطية، و7 في المئة يفضلون الدكتاتورية، و9 في المئة يفضلون شيئًا ما بين الديمقراطية والدكتاتورية. كما رفض 90 في المئة فكرة حكومة عسكرية، ورفض 75 في المئة فكرة حكم الرجل القوي، ورفض 80 في المئة العودة إلى نظام الحكم الشيوعي. هذا في حين أظهرت دراسة لمايكل براتون في عام 2007 شملت عددًا من البلدان الأفريقية الحديثة الديمقراطية (على الرغم من تعثّر أداء الديمقراطية فيها) أن 61 في المئة من المواطنين فيها يفضلون الحكم الديمقراطي على أي شكل آخر من أشكال الحكم. ويذكر براتون أن الجزء الأكبر من المستطلعة آراؤهم على دراية تامة بقصور أنظمتهم السياسية، وبالفجوة القائمة بين ما هو واقعي وما هو مثالي في الحكم الديمقراطي. كما بيّنت الدراسة أن 75 في المئة يرفضون الحكم العسكري، و71 في المئة يرفضون حكم الحزب الواحد، و73 في المئة يرفضون حكم الرجل الواحد. أمّا في آسيا، فوافق أكثر من 50 في المئة من المواطنين الذين استطلعت آراؤهم على تفضيل الديمقراطية نظام حكم على أي خيار آخر، وأن 85 في المئة بيّنوا رغبتهم في أن يسود الحكم الديمقراطي في بلدانهم، وأن 81 في المئة رفضوا الحكم العسكري، و76 في المئة رفضوا حكم الحزب الواحد، و65 في المئة رفضوا حكم الرجل الواحد. وأظهرت دراسة أخرى نتائج مشابهة بصورة مثيرة للاستغراب بين صفوف الشباب الصيني. أمّا في أميركا اللاتينية، فكشفت البيانات عن أن 72 في المئة يعتبرون الديمقراطية أفضل أنواع الحكم، و17 في المئة يعتبرون أن للحكم الاستبدادي ما يبرره، وأن 20 في

---

(5) لاري دياموند، «الحوكمة الديمقراطية وأداء الديمقراطية،» مركز المشروعات الدولية الخاصة (موقع إلكتروني)، <http://www.cipe-arabia.org/index.php/publications/feature-services/1131-democratic governanceperformanceof-democracy>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 6/ 8/ 2013).

المئة يعتبرون أن ثمة فرقًا بسيطًا في بلدانهم بين الاستبداد السابق والديمقراطية الحالية[6].

ثانيًا: الإنترنت وانتشار الديمقراطية

طبعًا، لا يسع الخلفية التاريخية للتوسع الديمقراطي، وكذلك تفضيل الحكم الديمقراطي على أشكال الحكم الأخرى، أن يقدما وحدهما الدليل على انتشار الديمقراطية مستقبلًا. لكن ربما من شأن العدد الهائل من المتغيرات التي يشهدها العصر الراهن وميولها المستقبلية أن يقدم بعض التصورات عن آفاق انتشار الديمقراطية خلال العقدين المقبلين. وفي مقدمة هذه المتغيرات تلك المرتبطة بالتقدم في الابتكارات العلمية والتكنولوجية والاتصالية، حيث تتسارع وتائر هذا التقدم على نحو لا نظير له، وتتهاوى في موازاته النظم والأفكار والمفاهيم التي عهدناها وورثناها منذ حقب بعيدة، وتتدافع في أثنائها الأشياء بشكل يُختزل الزمن فيه إلى مقاييس نسبية ربما تبدو ظرفية أو لحظية.

يتسم عصرنا أيضًا بظاهرة تشابك الأشياء وتضادها على المستوى المعرفي، مرفقَين بتغييرات اقتصادية وبيئية واجتماعية كبرى وتغييرات سياسية وثقافية ونفسية. ومع تقدم أدوات الاتصال، أخذ البشر يتواصلون بعضهم مع بعض، وينشئون شبكاتهم على الرغم من التباعد المكاني بينهم، وباتوا متقاربين أحيانًا في الأهداف وحتى في القيم، ويستمدون قوة مضاعفة، وينتظمون وينتفضون حتى أصبحوا يفرضون التغيير، لا على حياتهم اليومية والاجتماعية فحسب، بل أيضًا على الممارسات السياسية، ويطيحون أنظمة تحكمهم.

حدثت ثورات الربيع العربي والثورات الملونة بفعل الفضائيات ووسائل الإعلام والـ«فيسبوك» والـ«تويتر».. وراح التطور في تقنيات الاتصالات، ولا سيما الإنترنت وتوابعه، يؤثر في الحياة اليومية للأفراد والجماعات، ويجعلهم على مقربة

---

(6) لمزيد من التفصيل عن هذه الدراسات، انظر: زولتان باراني وروبرت موزر، هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟، نقله إلى العربية جمال عبد الرحيم (بيروت: جداول للنشر، 2012)، ص 362 وما بعدها.

من الحوادث التي تقع على مسافات بعيدة عنهم، ليوسعوا آفاقهم وطموحاتهم إلى مزيد من المشاركة السياسية، ويتعلموا كيف ينتفضون بوسائل سلمية على أنظمتهم الدكتاتورية. كما أن الإنترنت يزيد من انتشار الأفكار والممارسات، ويعزز الرغبة في المواطَنة الناشطة في كثير من بقاع العالم[7]، ومن المتوقع أن يتوسع نطاق تأثيرات الإنترنت في المناطق التي تتركز فيها الدكتاتوريات، وفي المناطق التي تواجه الديمقراطية فيها صعوبات جمة، وبالتحديد في آسيا وأفريقيا.

إن أوروبا هي المنطقة التي سُجّلت فيها أعلى معدلات انتشار الإنترنت في العالم (75 في المئة)، وتلتْها الأميركتان (61 في المئة). أما في أفريقيا، فيستخدم الإنترنت نحو 16 في المئة من السكان، أي ما يعادل نصف معدلات انتشار الإنترنت في آسيا والمحيط الهادئ (32 في المئة)، بينما تبلغ النسبة في الدول العربية 38 في المئة، مع العلم أن أفريقيا شهدت أعلى معدلات نمو على مدى الأعوام الثلاثة الماضية، وازداد معدل انتشار الإنترنت اللاسلكي فيها من 2 في المئة في عام 2010 إلى 11 في المئة في عام 2013، مع العلم أيضًا أن سكانها ما زالوا إلى حد بعيد، بحسب نتائج مقارنة إقليمية، غير قادرين على دفع تكاليف خدمات الإنترنت اللاسلكي، إذ يشكل سعر خط قائم على حاسوب بحجم بيانات 1 جيغا بايت أكثر من 50 في المئة من الدخل الإجمالي للفرد. أما في البلدان النامية عمومًا، فتضاعف عدد المشتركين في خدمات الإنترنت اللاسلكي من عام 2011 حتى عام 2013 (من 472 مليون مشترك إلى 1.16 مليار مشترك)، بل فاق عددَ المشتركين في هذه الخدمة في البلدان المتطورة في عام 2013. وبحلول عام 2012، شكلت أسعار الإنترنت 1.7 في المئة من الدخل الإجمالي الشهري للفرد في البلدان المتطورة. وفي البلدان النامية، بقيت خدمات الإنترنت الثابت مكلفة، فشكلت 30.1 في المئة من معدل الدخل الشهري. ولأن التوقعات تشير

---

(7) بخصوص التأثير السياسي للإنترنت، انظر: دون تابسكوت، **جيل الإنترنت: كيف يغير جيل الإنترنت عالمنا**، ترجمة حسام بيومي محمود (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2012)، ص 185 وما بعدها وص 347 وما بعدها. انظر أيضًا: نيكولاس كار، **التحول الكبير: التغيير من عهد إديسون إلى عهد جوجل**، ترجمة كوثر محمود محمد (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2011)، ص 101 وما بعدها، وص 120 وما بعدها، وص 172 وما بعدها.

إلى أن الارتفاع الكبير في نسبة عدد المشتركين في البلدان النامية سيدفع إلى خفض أسعار الإنترنت، فمن المرجَّح أن يزيد عدد مستخدمي الإنترنت في آسيا وأفريقيا[8].

ثالثًا: تمكين الأفراد

الإنترنت هو أحد منابع تمكين الأفراد. أما المنابع الأخرى التي سيتسارع بفضلها تمكين الأفراد بشكل استثنائي فهي خفض معدل الفقر، وتحقيق مزيد من التحصيل التعليمي، وتحسين سبل العناية الصحية، وحدوث نمو كبير لدى الطبقة الوسطى.

يعيش اليوم نحو مليار شخص في العالم في فقر مدقع، ويكسبون أقل من 1.25 دولار في اليوم. وهناك مليار شخص آخرون يعانون سوء التغذية. وكان عدد الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم ثابتًا نسبيًا لفترة طويلة، لكن معدل الفقر مال إلى الانخفاض مع النمو السكاني. وهناك أعداد يعتد بها من الناس الذين كانوا ينتقلون من مكان متدن كثيرًا عن عتبة الفقر إلى مكان أقرب إليها نسبيًا، بفضل النمو الاقتصادي الواسع النطاق. وفي غياب ركود عالمي، يقدَّر انخفاض أعداد الذين يعيشون في فقر مدقع بينما تستمر الدخول في الارتفاع في معظم أجزاء العالم. ويمكن هذا الرقم أن ينخفض إلى نحو 50 في المئة في الفترة بين عامي 2010 و2030. وكان النقصان في أعداد الذين يعيشون في فقر مدقع في شرق آسيا، خصوصًا في الصين، استثنائيًا فعلًا، ويُتوقع انخفاض عددهم أكثر بفضل النمو الاقتصادي المتسارع، كما يُتوقع انخفاض الأعداد بتسارع أيضًا في جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع ذلك، سيبقى الفرد الذي يعيش في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية خلال الأعوام الخمسة عشر المقبلة عند مستوى يقارب 10 في المئة تحت عتبة الفقر[9].

(8) تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2013: حالة حقوق الإنسان في العالم (لندن: منظمة العفو الدولية، 2013)، ص 10 وما بعدها.

(9) *Global Trends 2030: Alternative Worlds: A Publication of the National Intelligence Council* (New York: National Intelligence Council, 2012), pp. 7-8.

يواكب تناقصَ الفقر ارتفاعُ مستويات التعليم. ويرجح أيضًا أن يرتفع معدل سنوات التعليم الرسمي المكتمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من نحو 7.1 سنة إلى أكثر من 8.7 سنة. يضاف إلى ذلك إمكان ارتفاع مستوى التعليم المكتمل للنساء من 5.0 سنوات إلى 7.0 سنوات. وعلى هذا الصعيد، تعمل النساء في أماكن كثيرة من أنحاء العالم بثبات على تضييق الفجوة بينهن وبين الرجال. وقد قطعن خلال العقدين الأخيرين خطوات إلى الأمام من حيث الانخراط في الدراسة وإكمال معدلات التعليم الرسمية في أعلى الطبقات الوسطى وفي الدول ذات الدخول الأعلى. وكان لإغلاق الفجوة بين الجنسين في الحصول على التعليم (والنواتج الصحية أيضًا) تأثير محدود - مع ذلك - في تضييق الفروق القائمة في المشاركة الاقتصادية والتمكين السياسي. وستكون الدخول المتزايدة واستبقاء النساء في أماكن العمل محركات رئيسة للنجاح في كثير من البلدان، الأمر الذي يعزز الإنتاجية الاقتصادية ويخفف آثار بلوغ سن الشيخوخة. كما يمكن أن يكون شكل أفضل من الحاكمية سببًا في زيادة النساء انخراطهن في الحقل السياسي. ويرى بعض الدراسات أن مشاركة النساء في المواقع البرلمانية أو الحكومية العليا سيرتبط ارتباطًا أقوى بانخفاض مستوى الفساد. ووفقًا لما ذكره «مؤشر فجوة الجندر العالمية» الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فإن 60 في المئة فقط من الفجوة الاقتصادية و20 في المئة فقط من الفجوة السياسية بين الجنسين رُدمت حتى عام 2012. ولم تتمكن أي دولة من إغلاق هذه الفجوة بشكل كامل في مجالات المشاركة الاقتصادية أو التمكين السياسي[10].

هذا كله تكمله التوقعات التي تشير إلى التقدم المستمر في مجال الصحة، ومنه تحسين نوعية حياة المتقدمين في السن، وحتى في مواجهة وباء نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) الذي كانت وطأته على المستوى العالمي تنتقل بسرعة، على مدى عقود عدة، من الأمراض المعدية القابلة للانتقال إلى الأمراض غير المعدية. وفي غياب الأوبئة الخبيثة، يُتوقع أن ينخفض معدل الوفيات العالمية الناجمة عن الأمراض المعدية كلها، ومنها الإيدز والإسهال والملاريا والتهابات الجهاز

(10) المصدر نفسه، ص 10.

التنفسي، بنسبة تقارب 30 في المئة خلال الأعوام الخمسة عشر المقبلة. ويبدو أن سبق لمرض الإيدز أن وصل إلى ذروته الكونية - نحو مليوني حالة وفاة سنويًا - في عام 2004. ويجري الآن قطع خطوات كبيرة باتجاه القضاء على مرض الملاريا، لكن فترات سابقة من التقدم واجهت مشكلات في بعض الأحيان بسبب إجهاد المانحين وارتفاع مقاومة المرض للعلاج. وعلى الرغم من ذلك، نعتقد أن المجموع المنخفض للوفيات نتيجة الأمراض المعدية والعدد المتزايد منها نتيجة مسببات لا تنتقل بالعدوى (مثل أمراض القلب) سيتبادلان المواضع في جنوب الصحراء الأفريقية، حيث كان تقديم خدمات العناية الصحية ضعيفًا بصورة تقليدية. أما في الأماكن الأخرى - وحتى في أجزاء أخرى من العالم النامي- كانت الوفيات من جراء الأمراض «المزمنة»، مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري، هي الغالبة لبعض الوقت. وأفضى التقدم الجاري كونيًا في مكافحة الأمراض غير المعدية أو المزمنة إلى زيادة معدلات الأعمار المتوقعة. ومع الانخفاض الدراماتيكي في وفيات الأطفال والرضع بفضل النجاحات المستمرة في معالجة الأمراض المعدية التي تصيب الأمهات وحديثي الولادة، سيتحسن بالتأكيد متوسط الأعمار المتوقعة في العالم النامي[11].

رابعًا: مدن مزدحمة وفيضان الطبقة الوسطى

إن انخفاض معدل الفقر وتحسن نوعية صحة الإنسان، إضافة إلى التعليم والإنترنت، ستزيد من قدرات الأفراد في المجتمعات، وبالتالي سيتعزز تمكّن الشعوب، فيجعلها أكثر قدرة على المطالبة بالحقوق المدنية والحريات وتقويم الحاكمين، ويزيد في أعداد المطالبين بالديمقراطية.

يرتبط بذلك كله أيضًا بتوسع الطبقات الوسطى المنتظر في العالم النامي، أكان من حيث الأرقام المطلقة أم من حيث نسبة السكان التي يمكن أن تكسب مكانة الطبقة المتوسطة خلال الأعوام الخمسة عشر المقبلة؛ فالمتوقع هو زيادة في المجموع الكوني لأفراد الطبقة المتوسطة من مليار نسمة حاليًا، أو نحو ذلك،

(11) المصدر نفسه، ص 10.

إلى أكثر من ملياري نسمة. ويرى آخرون ارتفاعات أكثر جوهرية، متوقعين وصول عدد أفراد الطبقة الوسطى الكونية، على سبيل المثال، إلى 3 مليارات نسمة بحلول عام 2030. وتقترح تحليلات أن النمو الأكثر تسارعًا للطبقة الوسطى سيحصل في آسيا، حيث تتقدم الهند على الصين، إلى حد ما، في الأمد البعيد[12].

في حال حققت الصين هدف الخطة الجديدة الرامية إلى زيادة إنفاق الأسر بسرعة زيادة الدخل المحلي الإجمالي على الأقل، فإن حجم طبقتها الوسطى سينفجر، بحسب تقديرات بنك التنمية الآسيوي، حيث «سيتمتع 75 في المئة من سكان الصين بامتيازات ومعايير الطبقة الوسطى، وحيث سينتهي الفقر إلى مستوى دخل قدره دولاران للفرد بشكل جوهري». ومع أن مناطق عدة ستشهد التحول باتجاه الطبقة الوسطى، فإن آسيا ستهيمن على هذا التحول. وخلصت دراسة أجراها الخبير الاقتصادي هومي خاراس (H. Kharas)، من معهد بروكنغز، إلى أن 18 في المئة من أبناء الطبقة المتوسطة على مستوى العالم كانوا يعيشون في أميركا الشمالية في عام 2009، و36 في المئة في أوروبا. وكانت حصة آسيا 28 في المئة (بعد ضم اليابان). غير أن توقعات الدراسة نفسها تشير إلى أن آسيا ستمثّل ثلثي الطبقة المتوسطة على مستوى العالم بحلول عام 2030. بعبارة أخرى، لن تحل آسيا محل الغرب فحسب، بل حتى محل مناطق ناشئة أخرى، وهذه فرصة تجارية حقيقية[13].

شددت مجموعة «غولدمان ساكس» (Goldman Sachs) في دراستها الطبقة الوسطى العالمية على أن الداخلين الجدد (إلى الطبقة الوسطى)، حتى من دون احتساب الصين والهند، سيبقون أكبر عددًا ممّا شهده العالم منذ عقود عدة حتى الآن[14].

---

(12) المصدر نفسه، ص 11.

(13) Sanjeev Sanyal, «Who are Tomorrow's Consumers?,» Project Syndicate (9 August 2012), <http://www.project-syndicate.org/commentary/who-are-tomorrow-s-consumers-by-sanjeev-sanyal>, (Visited in: 12/3/2013).

(14) *Global Trends 2025: A Transformed World* (Washington, DC: National Intelligence Council, 2008), pp. 19-24, <http://www.aicpa.org/research/cpahorizons2025/globalforces/downloadabledocuments/globaltrends.pdf>.

تستشرف دراسات كثيرة أن معدل نمو الطبقة الوسطى في أفريقيا سيكون أسرع ممّا هو في أماكن أخرى من العالم النامي، لكن القاعدة الآن متدنية جدًا. والمعروف تاريخيًا أن ارتفاع عدد أفراد الطبقات الوسطى أفضى إلى تنامي الشعبوية والدكتاتوريات، فضلًا عن ممارسة الضغط من أجل تحصيل قدر أكبر من الديمقراطية. ففي بعض الأحيان، يُعدّ الدخل المحلي الإجمالي للفرد الذي يبلغ 12.000 دولار بمنزلة الحد الذي يؤدي إلى تحوّل أنظمة استبدادية شمولية إلى أنظمة ديمقراطية. ولا بد من انتقال أعداد من هذه الطبقة المتنامية إلى المدن بكثافة، الأمر الذي سيؤدي إلى ازدياد المناطق الحضرية في العالم إلى نحو 60 في المئة من إجمالي سكانه في الأعوام الخمسة عشر المقبلة. ومن الطبيعي أن يؤدي ارتفاع الدخول إلى ازدياد الشهية للطعام - ولا سيما الطعام الغني بالبروتينات كاللحوم والأسماك - إضافة إلى استهلاك الماء والطاقة اللذين سيتعرضان إلى قصور في العرض نتيجة تغير المناخ ونقص المياه، حيث تتبدل أنماط الأراضي الصالحة للزراعة. كما يمكن لازدياد الطلب على الطاقة أن يحد من كمية الوقود المتاحة لصناعة الأسمدة وما شاكلها من منتوجات. كما سيرتفع الطلب على الغذاء بنسبة 35 في المئة بحلول عام 2030، وتنخفض المكاسب العالمية من الإنتاجية الزراعية، وستتضاعف المتطلبات المائية في أنحاء العالم لتبلغ 6900 مليار متر مكعب، وتصبح أكثر بنسبة 40 في المئة من إمدادات المياه المستدامة الحالية. ذلك كله سيجعل التوترات المتعددة الأسباب السمة البارزة في الدول نفسها وفي ما بينها[15].

خامسًا: أدوار الجيوش في التحول الديمقراطي

الإنترنت ووسائل الاتصال الجديدة وتمكين الأفراد ونمو الطبقة الوسطى واتساع التحضر، كلها عوامل توفر البنى التحتية والبنى الفوقية لتوسع انتشار الديمقراطية على المستوى العالمي. غير أن ثمة عاملًا أساسيًا آخر من شأنه أن يوسع الانتشار الديمقراطي، ويغير جوهر الديمقراطية وطبيعتها: إنه تحول السلطة؛ فعصر المعرفة والمعلومات استبدل سلطة العضلات بسلطة المعرفة، فتحول الإنتاج من أصحاب الياقات الزرق (العمال) إلى أصحاب الياقات البيض (الموظفين).

---

(15) *Global Trends 2030: Alternative Worlds*, pp. 21-26.

وتبعًا لذلك، تغير ثالوث السلطة: القوة المادية (العضلات، السيف، المسدس، الجيوش، العنف وأدواته)، والثروة (الذهب، الجواهر، المواد الخام، المناجم، المال)، والمعلومات (الذكاء، الثقافة، المعرفة)... هذا الثالوث المتفاعل في أجزائه؛ فبوساطة المسدس يمكن الحصول على المال، وبوساطة المال يمكن الحصول على المسدس، وبوساطة المسدس أو المال يمكن الحصول على الأسرار (المعلومات)، كما يمكن استخدام المعلومات للحصول على مزيد من المال أو لمضاعفة القوة؛ فوفرة المعلومات وانتشارها في عصر المعرفة والمعلومات ضاعفا الثروات والقوة المادية ووسعا نطاق نشرها. وبذلك ما عادت الحكومات وحدها تملك السلطة بمكوناتها الثلاثة، بل انتشرت السلطة بانتشار المعلومات، وهكذا تفككت سلطة الحكومات وضعفت، وانتقلت إلى شبكات وجماعات وأفراد وشركات ونخب وفضائيات و«تويتر» و«فيسبوك» (إنترنت)[16].

من المفارقات أن الجيوش كثيرًا ما ساهمت في إنشاء الديمقراطية أو عملت على حمايتها، بعد أن كانت الانقلابات العسكرية أحد المداخل لإنشاء الدكتاتوريات وزعزعة الاستقرار السياسي[17]. والملاحَظ أن ظاهرة الانقلابات العسكرية تقلصت في العقود الأخيرة على المستوى العالمي؛ فوفقًا لدراسة أجراها معهد البحوث الدولية التابع لجامعة هيدلبيرغ الألمانية، كان عدد الانقلابات في العالم خلال ستينيات القرن الماضي (تاريخ استقلال معظم دول العالم الثالث) وحتى منتصف الثمانينيات يتجاوز الـ 20 انقلابًا في العام الواحد، لكن هذا الرقم تراجع خلال الفترة التي مضت من القرن الحالي إلى الربع فقط (أي خمسة انقلابات فقط)[18].

---

(16) ألفين توفلر، تحول السلطة: المعرفة والثروة والعنف على أعتاب القرن الحادي والعشرين: الجزء الأول، ترجمة لبنى الريدي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995)، ص 19 وما بعدها، ص 30 وما بعدها، وص 33 وما بعدها.

(17) Dennis Blair, *Military Engagement: Influencing Armed Forces Worldwide to Support Democratic Transitions: Vol. 1: Overview and Action Plan*, Council for a Community of Democracies (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2013), p. 43.

(18) بدر حسن شافعي، «استثناء باماكو: هل يفتح انقلاب مالي الطريق أمام «الربيع الأفريقي»؟،» السياسة الدولية (القاهرة) (28 آذار/مارس 2013)، <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/100/2287>، (تمت زيارة الموقع بتاريخ 17/ 10/ 2013).

الجدير بالإشارة أن الدول العربية شهدت بين عامي 1936 و1970 فقط 41 انقلابًا[19]. وشهدت القارة الأفريقية منذ الاستقلال في منتصف القرن العشرين الماضي نحو 83 انقلابًا عسكريًا، وشهدت نحو 20 دولة انقلابات عسكرية عدة، بلغ عددها في بعضها 6 انقلابات، مثلما حدث في نيجيريا وأوغندا وغانا وبوركينا فاسو وبنين وموريتانيا، فيما شهدت نحو 13 دولة انقلابًا عسكريًا واحدًا فقط. وبذلك تصدّرت أفريقيا قائمة القارات الأكثر عرضة للانقلابات العسكرية، الأمر الذي أثّر سلبًا في خطط التنمية فيها. إلا أن أفريقيا نفسها عرفت تراجعًا في معدل الانقلابات ابتداءً من حقبة الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن العشرين. ويبدو أن هناك أسبابًا تقف وراء تراجع ظاهرة الانقلابات العسكرية، في مقدمها المد العالمي للاتجاه نحو الديمقراطية، ورفض الشعوب والمجتمع العالمي والمجتمع الدولي ظاهرة الانقلابات العسكرية، واتخاذ موقف الرفض القاطع منها، والتعاطي معها بأساليب عقابية، حتى إن الدول الأفريقية اتخذت في مؤتمر القمة في الجزائر في عام 1999 قرار عدم الاعتراف بالانقلابات العسكرية كوسيلة لتداول السلطة. أمّا الأسباب الداخلية لتراجع هذه الظاهرة، فترتبط بأمرين: **الأول** هو فكرة التداول السلمي للسلطة، وعدم قدرة بعض الأنظمة على التحايل بوسائل قانونية للتشبث بالحكم، خشية الضغط الداخلي والخارجي. والأمر الثاني يرتبط بفكرة حدوث تحوّل نوعي في تسليح الجيوش النظامية، حيث باتت تعمل بصورة أكثر احترافية. وربما ساهم ذلك في عدم تعرض الأنظمة الحاكمة لانقلابات عليها من تدبير بعض الحركات المتمردة التي تعاني حالة اضطهاد، أو حتى من تدبير القيادة الوسيطة والصغرى داخل الجيش النظامي ذاته[20].

كان للجيوش في بعض البلدان دور حيوي (إيجابيًا أو سلبيًا)، وغاية في الأهمية في معظم عمليات التحول الديمقراطي التي عرفها العالم؛ ففي إسبانيا، أدى الجيش دورًا بارزًا في تحقيق التحول الديمقراطي. وفي عدد من دول أوروبا

(19) بشير عبد الفتاح، «الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية،» السياسة الدولية، <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1582.aspx>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 17/ 10/ 2013).

(20) شافعي، المصدر نفسه.

الشرقية، كان للقوات المسلحة في أثناء عملية التحول الديمقراطي مواقف مراوِحة بين مواقف الضباط القدامى والضباط الكبار الذين كانوا أقل دعمًا للديمقراطية، ومواقف الضباط الشباب المعاكسة. أما في آسيا الوسطى فكان دور القوات المسلحة سلبيًا خلال الحوادث السياسية التي تلت الاستقلال. أمّا في أميركا اللاتينية بشكل عام فكان انقسام الجيش الداعم للدكتاتور عاملًا مهمًّا أفقد النظام الدكتاتوري وحدته، وفتح الطريق أمام التطور الديمقراطي. لكن في الناحية الأخرى، كان الضغط الشعبي من أجل الديمقراطية عاملًا آخر حاسمًا هنا؛ فالنظام السلطوي كان غير قادر على الإبقاء على سلامة الاقتصاد (تشيلي كانت استثناء)، ومن ثم كان اللجوء إلى إجراءات قمعية لحفظ الأمن. وكمقابل للتخلي عن السلطة، سعت الحكومات العسكرية، بدرجات متفاوتة من النجاح، إلى التفاوض في شأن الضمانات والامتيازات المؤسسية في ظل الحكومات اللاحقة. وشملت تلك الضمانات والامتيازات: العفو عن متورطين في القمع في أثناء الحكم العسكري ومخصصات الموازنة ومحدودية الرقابة[21]. لذا يمكن تصنيف أدوار الجيوش في عمليات إطاحة الدكتاتورية وإقامة الديمقراطية إلى ثلاثة أنماط: سلبي وحيادي وإيجابي[22].

أما في ما يتعلق بالنمط السلبي فنجد أن الجيش يتقدم بشكل واضح لدعم النظام الدكتاتوري القائم، أكان ذلك بمواظبته على تأييده للنظام أم بتدخله المباشر لقمع المتظاهرين أو المحتجين، كما في الحالة الإيرانية في عام 2009 والحالة السورية الحالية في بدايتها، أو يعلن حياده، مراقبًا الأوضاع عن كثب، ورافضًا التدخل فيها بشكل مباشر، انتظارًا لما ستؤول إليه الأوضاع، وتاركًا المجال للأطراف المتصارعة أن تحسم صراعها اعتمادًا على أنفسها. وهنا يكون الجيش تابعًا للسلطة السابقة الناجية أو السلطة الجديدة التي تسيطر على مقاليد الأمور وفقًا للحسم النهائي (أنموذج أوكرانيا في عامي 2004 و2014).

(21) لمزيد من التفصيل عن أميركا اللاتينية، انظر: Blair, pp. 43-54, and Wendy Hunter, «State and Soldier in Latin America: Redefining the Military's Role in Argentina, Brazil, and Chile,» Institute of Peace (United States), <http://www.usip.org/sites/default/files/pwks10.pdf>, (Visited in: 16/10/2013).

(22) Blair, p. 53

أمّا في ما يتعلق بالنمط الإيجابي، فله حدود، أدناها أن يرفض الجيش أن يكون أداة عنف في التعامل مع المحتجين أو المطالبين بالتغيير الجذري أو بالإصلاحات الديمقراطية. وهناك نمط آخر أكثر راديكالية هو أن يجبر الجيش السلطة على التنحي نزولًا عند رغبات الجماهير (الأنموذج التونسي)، أو يلزمها وعودًا والتزامات ديمقراطية في تفاهم ضمني مغزاه تهديد بالانقلاب على هذه السلطة في حالة عدم التزامها هذا التفاهم، أو أن يقوم الجيش بما يشبه الانقلاب، حيث يتولى السلطة فترة انتقالية تضمن وضع قواعد واضحة لعملية ديمقراطية متكاملة المراحل، تبدأ بالتوافق السياسي، وتنتهي بتحديد أطر العمل الديمقراطي التي تكون خطوة على أعتاب نظام ديمقراطي (الأنموذج المصري بعد إطاحة نظام مبارك).

تقدم هذه المتغيرات الآنفة الذكر والتطورات المرتبطة بها كثيرًا من الحجج التي مؤداها أن الديمقراطية أضحت تمتلك الفرص الموضوعية لتتمدد إلى المناطق والدول التي لا تزال حتى الآن منيعة أمام الديمقراطية. لكن يبقى السؤال: هل سيشهد العقدان المقبلان حقًا توسعًا ملحوظًا للديمقراطية إلى هذه الدول والمناطق أم لا؟ الحقيقة أن ثمة قدرًا كبيرًا من الشك يحيط بهذه النقطة. وربما لا يتسع نطاق هذه الدراسة الذي يفترض أن تلتزمه للتطرق إلى المناطق والدول التي لا تزال سدًا أمام تيار الديمقراطية المتدفق. لذا، فإننا سنختبر إمكانية التوسع الديمقراطي في الصين، الدولة التي يبلغ عدد سكانها نحو سدس عدد سكان العالم، ولا يزالون يعيشون تحت أنظمة غير حرة.

سادسًا: الصين وآفاق التوجه المستقبلي نحو الديمقراطية

تشهد المواقف الأكاديمية انقسامًا تجاه احتمالات تغير النظام الصيني وانتقاله إلى الديمقراطية؛ فبعض المواقف يرى أن حكم الحزب الشيوعي الصيني راسخ، وأنه يمتلك من المرونة قدرًا يسمح له بإدامة الاحتكار السياسي الذي يتمتع به، ويمد نفسه بوسائل البقاء في قيد الحياة فترة طويلة، في حين ترى مواقف مضادة أن أعوام الحزب الشيوعي الصيني صارت معدودة، وأن تحوّل البلاد إلى الديمقراطية سيحدث لا محالة في غضون الأعوام العشرة أو الخمسة عشر المقبلة.

في إطار المواقف التي تؤيد فكرة رسوخ حكم الحزب الواحد في الصين، يشير بعض الأكاديميين بشكل واضح إلى أن الصين أضحت تقدم أنموذجًا للتحديث والتنمية لا ينافس الأنموذج الغربي فحسب، بل يمكنه أيضًا أن يحل محل الأنموذج الغربي الذي يتداعى وأزماته تتجه به إلى التصدع[23].

يشير الأكاديميون المؤيدون فكرة استمرارية حكم الحزب الواحد في الصين إلى قدرة الحزب الشيوعي الصيني على التكيف مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وسجله الحافل بتقديم التحسن الاقتصادي كمصدر للشرعية، ويوضحون أن القيادة الصينية تعمل باستمرار على تطوير أنموذجها وتحديثه على نحو يستجيب للمتغيرات وتحدياتها. لذا، اعتمدت القيادة الصينية في الأعوام القليلة الأخيرة على سياسة مرتكزة على ثلاث دعامات مترابطة:

- تطوير شركات وطنية عملاقة لتكون لها أسماء عالمية؛ فالعالم كله الآن يشتري البضائع المصنعة في الصين، لكن البضائع التي تباع تحت التسمية الصينية أو العلامات التجارية الصينية قليلة، ومعظم الأرباح من بيع الصادرات الصينية يذهب إلى الشركات الأجنبية التي تسيطر على العلامات التجارية. لذلك سعى القادة الصينيون في الأعوام الأخيرة إلى تغيير هذه الدينامية لأسباب ثلاثة: الهيبة والأرباح ورفع الكفاءة الاقتصادية؛ فالسياسة هذه تود أن تكسب هيبة وجود السلع التي لا تُجمع في الصين فحسب، بل تباع تحت الأسماء التجارية الصينية أيضًا. كما أنها تريد الاستحواذ على حصة أكبر من الأرباح الناجمة عن السلع المصدرة، لأن الشركات الصينية التي تصنع أو تجمع البضاعة تحصل على هامش ربح صغير جدًا، لكن حين تباع البضاعة على أنها منتوج صيني كامل ويحمل علامة تجارية صينية، فإن ذلك سيرفع هامش الأرباح بشكل كبير. كما أن هذا يسمح بأن تكون للمنافسة الصينية الخالصة حصتها في السوق العالمية، وليس اعتمادًا على الشركات العالمية ذات العلامات التجارية الرائجة، ويملكها أجانب في الأصل[24].

---

(23) Suisheng Zhao, «The China Model: Can It Replace the Western Model of Modernization?,» *Journal of Contemporary China*, vol. 19, no. 65 (2010), pp. 419-436.

(24) Bruce Dickson, «Updating the China Model,» *The Washington Quarterly*, vol. 34, no. 4 (Fall 2011), pp. 41-46.

في إطار هذا التوجه، عمد القادة الصينيون إلى تقديم حوافز مالية لتشجيع الشركات الصينية على البحث وعلى تطوير منتوجات جديدة ذات تقنية عالية، ولدى الحكومة الصينية برنامج طموح لجذب العلماء والمهندسين الصينيين العاملين في الخارج إلى الصين، ويبدو أن بعض النجاحات تحقق في هذا السبيل؛ إذ أظهرت الصين قدرتها على تطوير منتوجات جديدة في التكنولوجيا الخضراء، وأضحت خلال الأعوام القليلة الماضية بالفعل أكبر منتِج لألواح الطاقة الشمسية في العالم[25].

- العمل على تقليل اعتماد البلاد على الصادرات، وذلك بتشجيع سلوك طريق الاستهلاك المحلي، واستبدال بعض القوى العاملة ذات المهارات المنخفضة من ذوي الأجور المتدنية بالعمالة الماهرة والمهنيين ذوي الياقات البيض، مع الحرص على رفع أجورهم، أي، باختصار، تطوير الطبقة المتوسطة وتنميتها بسرعة. والهدف من وراء هذه السياسة هو أن الفائض التجاري الضخم ليس مستدامًا، وأن الاقتصاد يحتاج إلى توازن أفضل بين الإنتاج والاستهلاك. ومن شأن هذا التغيير أن يساعد أيضًا في التخفيف من تفاقم عدم المساواة في البلاد. وفي هذا المضمار، قُدمت إعانات دخل إلى الأسر الريفية، وخُفض بعض الضرائب لتحسين مستويات المعيشة، علاوة على القضاء تمامًا على ضريبة محاصيل الحبوب. وكان من نتائج هذا الجهد أن عددًا كبيرًا من العمال المهاجرين قرر العودة إلى دياره في المناطق الريفية، وبالتالي حدث نقص في العمالة في بعض مناطق التصنيع والتصدير الرئيسة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أجور عدد من العمال الذين بقوا. ولتحقيق نمو أكثر توازنًا، وجّهت الحكومة المزيد من الاستثمارات نحو المناطق البعيدة عن الساحل الشرقي، التي شهدت في العقود الثلاثة الأخيرة الكثير من الإهمال الذي أبقاها متخلفة[26].

---

(25) كارل غيرث، على خطى الصين يسير العالم: كيف يحدث المستهلكون الصينيون تحولًا في كل شيء؟، ترجمة طارق عليان (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث «كلمة»، 2012)، ص 117 وما بعدها.

(26) انظر: غيرث، ص 58 وما بعدها، و Dickson, pp. 46-49.

- اعتماد الحزب الشيوعي الصيني وقيادته، استباقًا للمطالب المنادية بإصلاحات سياسية أوسع، تكتيكات أخرى للحفاظ على الاستقرار السياسي، منها السماح بمزيد من التشاور في عملية اتخاذ القرارات، ولا سيما في مجالات السياسة. لذا طُلب من الجمهور في مناسبات كثيرة أن يبدي المِلاحظات عبر الإنترنت على مشروعات القوانين وبعض القرارات[27].

تبعًا لهذه الأسباب، يشرح أصحاب فرضية استمرار حكم الحزب الواحد عقودًا أخرى، ولا سيما أن حكم الحزب الواحد لا يزال يحظى بمشروعيته من خلال النمو الاقتصادي الذي ما زالت البلاد تحققه، فضلًا عن الإصلاحات السياسية التي يقوم بها القادة الصينيون باستمرار لتعزيز أنموذج حكم الحزب الواحد.

علاوة على ذلك، يشير بعض المتحمسين لهذه الفرضية إلى أن نظام الحكم في الصين أضحى يطرح أنموذجًا يتحدى الحكمة التقليدية الغربية في شأن التطور السياسي والمسيرة الحتمية نحو الديمقراطية الانتخابية. وهم يؤكدون أن تكنوقراطية الصين المركزية تعزز أيضًا روح الابتكار والريادة في الأعمال الحكومية، كما تتجلى نماذجها بممارسات كثيرة، منها: تطبيق سياسة أعلى- أسفل في مواقع منتقاة، وتعميم استخدام التجارب الناجحة على الدولة كلها حين ثبات صحتها، واقتران هذه السياسة بآلاف من تجارب السياسة المنبثقة من المستويات الدنيا. ومن المقتربات لذلك، نذكر سوق الوظائف الحكومية التنافسية التي تقدم للمسؤولين المحليين الأكفاء حوافز تبنّي المخاطرة والتميز، كذلك نشر التعيينات الرسمية المقرر إجراؤها قبل اتخاذ القرارات النهائية، كي تتاح للناس فترة كافية للتعليق عليها.

أمّا التطور الآخر، فكان إدخال نظام التصويت على مستويين، الأمر الذي مكّن القرويين من التصويت لمرشحيهم المفضلين من بين أعضاء الحزب لشغل وظائف معيّنة. وتقوم لجنة الحزب المحلية بعدئذ باختيار اثنين من الفائزين بأكثر

---

(27) Dickson, pp. 49-54.

الأصوات. يضاف إلى ذلك استكمال جهد الحزب المعني بمكافحة الرشوة عبر زيادة استقلالية الإعلام بشقيه الحكومي والخاص، وذلك بعد أن يكون عدد من المنظمات الجديدة قد كشف سلفًا عن حالات فساد مسؤولين، ونشر استنتاجاتها على الإنترنت. ويستجيب الحزب الشيوعي الصيني عادة بمتابعة بعض الحالات التي يسلّط عليها الإعلام الضوء. ثم يكتمل ذلك بتدشين برنامج «الديمقراطية الداخلية» الذي يسهّل المنافسة المباشرة في الفوز بالمقاعد في لجان الحزب، الفكرة التي نالت ثناءً كبيرًا في المؤتمر الثامن عشر في عام 2012. ويعتبر المتحمسون أن التطورات هذه تنهي فكرة الديمقراطية الانتخابية باعتبارها النظام الوحيد الشرعي والفاعل للحوكمة السياسية. ويقدم الحكم في الصين أنموذجًا جديدًا يوفر الشرعية للحكم، على العكس من أنموذج الديمقراطية الانتخابية الذي زاد الغرب بؤسًا[28].

على العكس من فرضية استمرار نظام الحزب الواحد في الصين، ثمة اتجاه يرى أن الصين ستضطر إلى التحول نحو الديمقراطية. وفي اعتقادنا أن هناك أسبابًا عدة تدفع بهذا الاتجاه لا محالة في غضون الأعوام العشرة أو الخمسة عشر المقبلة، منها:

- إن أنظمة الحزب الواحد تعاني بمرور الوقت تسوسًا داخليًا؛ فمهما تكن هذه الأنظمة متطورة، فإنها ستعاني الشيخوخة التنظيمية والاضمحلال، وسيضعف قادتها بالتدريج (من حيث القدرات والالتزام الأيديولوجي). كما أن هذه الأنظمة تميل إلى جذب الوصوليين والانتهازيين الذين يرون دورهم في النظام من وجهة نظر المستثمر؛ فهم يرغبون في تعظيم عوائدهم عبر مساهمتهم في صون النظام وإبقائه مستمرًا، وتكون النتيجة استشراء الفساد، وتدهور الحكم، وتنامي اغتراب الجماهير. ووفقًا للتجارب السابقة، فإن التسوس التنظيمي في نظام

---

(28) Eric X. .Li, «The Life of the Party: The Post-Democratic Future Begins in China,» *Foreign Affairs* (January - February 2013), <http://www.foreignaffairs.com/articles/138476/eric-x-li/the-life-of-the-party>, (Visited in: 2/11/2013), and Yu Keping, «Democracy in China: Challenge or Opportunity?,» ASH Center, <http://ash.harvard.edu/files/ash/files/democracyinchina_0.pdf?m=1429297860>, (Visited in: 2/11/2013).

الحزب الواحد يمكن أن يقاس بمحدودية أمد هذه الأنظمة، فحتى الآن، سُجّل لنظام الحزب الواحد أمدٌ بلغ 74 عامًا (الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي السابق)، ودامت سلطة نظام الحزب الواحد في المكسيك 71 عامًا وفي تايوان 73 عامًا. وبغضّ النظر عن هذا، فإن أنظمة الحزب الواحد، وفقًا لهذه التجارب الثلاث الأطول عمرًا، أشارت إلى أن الأزمة التي تهدد النظام تبدأ عادة في ما يقرب من عقد من الزمان قبل خروج الحزب الواحد من السلطة السياسية[29]. ولئن كان النظام في الصين يكرر هذه التجربة ببقاء الحزب الشيوعي على رأس السلطة منذ نحو 65 عامًا، فإن أزمة بقائه على هذا النحو بدأت من الآن، وهذا ما يجعلنا نؤيد التكهن القائل إن نظام الحزب الشيوعي الصيني سيقترب من عمر أنظمة الحزب الواحد خلال الأعوام العشرة المقبلة؛ فأزمة بقائه تتجلى على نحو واضح بالفجوة التي بدأت تتوسع بين المسؤولين في الحزب والملايين الغفيرة من الناس العاديين الذين تنتشر بينهم ظاهرة كراهية الأثرياء، انطلاقًا من اعتقادها أن هذا الثراء مصدره الفساد المستشري في البلاد على حساب الشعب والدولة. هذا الأمر حقيقي؛ إذ إن 90 في المئة من أصحاب المليارات (بالعملة الصينية اليوان) الصينيين هم من أبناء كبار المسؤولين، منهم معظم المطورين العقاريين الأكثر ثراء في الصين (9 من أكبر 10 أقطاب عقاريين و13 من بين أغنى 15 صاحب شركة إنشاءات في شنغهاي)[30]. وكان استطلاع للرأي أجراه مركز بيو (Pew) الأميركي شمل 3000 مواطن صيني قد كشف عن أن 50 في المئة منهم يرون أن فساد المسؤولين مشكلة وطنية عامة[31].

- إن المجتمعات التي تحكمها أنظمة استبدادية تتزايد فيها المطالبة بالديمقراطية نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتراجع نسبة الأمية، والدخل ومعدلات التحضر، جنبًا إلى جنب مع تطور تكنولوجيا الاتصالات؛ فالأنظمة الاستبدادية تجد

---

(29) Minxin Pei, «5 Ways China Could Become a Democracy,» *The Diplomat* (13 February 2013), <http://thediplomat.com/2013/02/5-ways-china-could-become-a-democracy/>, (Visited in: 30/10/2013).

(30) غيرث، ص 62-63.

(31) Pew Research Center, «Growing Concerns in China about Inequality, Corruption: Ratings for the U.S. Decline,» (16 October 2012), p. 8, <http://www.pewglobal.org/2012/10/16/growing-concerns-in-china-about-inequality-corruption/>.

سهولة نسبية في حكم المجتمعات الفقيرة والزراعية، لكنها تجد صعوبة متزايدة في النهاية عندما تصل التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى مستوى معيّن. واقترحت الدراسات السابقة أن الأنظمة الاستبدادية تؤول إلى الانهيار عندما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد إلى ما بين 3.000 و10.000 دولار[32].

في إمكان عدد قليل من الأنظمة الاستبدادية، الحاكمة في غير البلدان المنتجة للنفط، الاستمرار في حكمها عندما يصل نصيب الفرد من الدخل القومي إلى أكثر من 6000 دولار، إذا ما طبقنا هذه الملاحظة، مع الأخذ في الاعتبار التأثير المحتمل للتضخم (واحتساب ارتفاع دخل الفرد). والحقيقة أن الصين هي على ما يرام في هذه «المنطقة من التحول الديمقراطي» لأن نصيب الفرد من الدخل يبلغ الآن نحو 9100 دولار، مقارنةً بمستوى الدخل في كلٍّ من كوريا الجنوبية وتايوان في منتصف الثمانينيات، أي عشية انتقالهما إلى الديمقراطية. وخلال السنوات العشر أو الخمس عشرة المقبلة، يمكن أن يتجاوز نصيب الفرد من الدخل 15.000 دولار، مع ارتفاع نسبة التحضر إلى ما بين 60 و65 في المئة، فيصبح من الصعب على نظام الحزب الواحد الاستمرار في حكم البلاد على النحو القائم حاليًا[33].

تستند هذه الفكرة في جوهرها إلى أن تضخّم الطبقة الوسطى سيؤدي حتمًا إلى الضغط على نظام الحزب الواحد، وبالتالي سيدفع النظام الاستبدادي إلى ممارسة المزيد من القمع الذي يؤدي إلى صدام واسع النطاق بين الطبقة الوسطى المتضخمة ونخبها والنظام، وتصبح تكلفة القمع باهظة. في هذه اللحظة لا يستطيع المفسدون الدفاع عن النظام الذي يبدأ بالانهيار، فيتخلى إذ ذاك الوصوليون والانتهازيون عن النظام بالتدريج، وتبدأ إدارة رشيقة للانسحاب من السلطة. ويبدأ بعض نخب النظام التحرير بعملية تحرير وسائل الإعلام وتخفيف السيطرة عن المجتمع المدني، لينتهي الأمر إلى نشوء نوع من التعددية السياسية وانقسام في

---

(32) Bruce Gilley, *China's Democratic Future: How it Will Happen and Where it will Lead* (New York: Columbia University Press, 2004), pp. 60-63, 98-103, 119-122, 154 and 201-203.

(33) Pei, «5 Ways China Could».

أدوات القمع وأجهزتها. هكذا تقول التجربة الغنية للتحولات الديمقراطية التي جرت في العالم منذ سبعينيات القرن الماضي على الأقل[34].

هذا على الرغم من أن بعض متناولي الحالة الصينية يدرك أنها مختلفة عن هذا التصور، وأنها تمثّل استثناءً، باعتبار أن الطبقة الوسطى جزء من النظام، وبالتالي لا تحبذ تعرض الحزب الشيوعي الصيني لما يضعفه أو يقسمه، باعتبار أن ذلك يهدد باتجاه انزلاق الدولة والمجتمع إلى الفوضى، الأمر الذي تعتبره الطبقة الوسطى تهديدًا لمصالحها ورخائها. كما أن أعضاء الطبقة الوسطى من رجال الأعمال والمستثمرين في الصين يُبدون حرصهم على حماية استثماراتهم وثرواتهم أكثر من الدفع نحو الإصلاحات الاجتماعية والسياسية[35].

غير أن الطبقة الوسطى في الصين أعقد من هذا التصور المبسط؛ فهي الأضخم في العالم، وتضم نحو ثلث عدد السكان في البلاد، أي نحو 450 مليون نسمة، وتعاني انقسامًا داخليًا على مستويات ثلاثة: طبقة وسطى عليا، وطبقة وسطى وسطى، وطبقة وسطى سفلى. وتشهد الطبقة الوسطى، بالإجمال، حراكًا داخليًا شديدًا، وانقسامها قائم في ظل الانقسام المجتمعي إلى ثلاث طبقات رئيسة: طبقة النخبة العليا، وهي في حقيقتها لا تمثل إلا 1 في المئة من الشريحة السكانية (نحو 10 ملايين شخص من الشريحة العاملة)؛ طبقة وسطى تضم 300 مليون من الشريحة العاملة، وتشكيلة من العمال والفئات المهمشة التي تمثّل نحو 600 مليون من الشريحة العاملة؛ قمة الطبقة الوسطى التي تضم المشتغلين بأعمال ذهنية (أصحاب الأجور الجيدة)، ومديري مؤسسات الأعمال المتوسطة والصغيرة في قطاع الدولة، وأصحاب الشركات المتوسطة والصغيرة في القطاع الخاص، والمهنيين العاملين في شركات الاستثمار الأجنبية، وموظفي الشركات الاحتكارية الحكومية، وهؤلاء يمثلون نحو 30 مليون شخص، يليهم

(34) جين شارب، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية: إطار تصوري للتحرر، تقديم رضوان زيادة؛ ترجمة خالد دار عمر (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2003)، ص 26 وما بعدها.

(35) Christopher Kutarna, «Democracy, Unbundled: Objectivity, Subjectivity, and the Search for Common Ground,» University of Oxford (18 October 2010), <http://assets.monikerwear.com/selected_works/democracy_unbundled.pdf>, (Visited in: 3/11/2013).

في موقع الطبقة الوسطى «الوسطى» الفنيون المتخصصون والباحثون العلميون والمحامون والمعلمون في سلك التعليم العالي والموظفون في مجال الإعلام والفنون والموظفون في مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة وأصحاب المهن الحرة الرفيعة المستوى وعدد من التجار. ويبلغ عدد هؤلاء بين 90 و100 مليون شخص، تأتي بعدهم الطبقة الوسطى «السفلى» التي تضم باقي الموظفين والمهنيين وأصحاب الحرف والمتعلمين تعليمًا متوسطًا[36].

هذا التنوع الذي تشمله الطبقة الوسطى يجعل أعضاءها يتبنّون مواقف ليست واحدة بالنسبة إلى نظام الحزب الواحد. لكن في الإجمال، ترى الطبقة الوسطى أن التحول إلى الديمقراطية يصب في مصلحة البلاد. كما أن الأغلبية العظمى من أعضاء الطبقة الوسطى تحمّل النظام مسؤولية الفساد في البلاد، وتشعر بالنقمة على أوضاع عدم المساواة السائدة في المجتمع، فضلًا عن أن بعض التقديرات يشير إلى أن الطبقة الوسطى ستتضاعف عددًا في الأعوام الخمسة عشر المقبلة لتبلغ نحو 75 في المئة من سكان الصين.

- على الرغم من أن الدعم الشعبي للتغيير الديمقراطي كبير جدًا، فإن أغلبية الشعب الصيني ليست على استعداد بعدُ لبذل جهد كبير من أجل تغيير وجهة نظام الحكم نحو الديمقراطية. غير أن الأفواج الشابة من المواطنين الصينيين، أي أولئك الذين وِلدوا بعد الإصلاح الاقتصادي في الصين (1977-1978)، تتطلع إلى انتخابات متعددة الأحزاب وحرية التعبير والمشاركة السياسية، وغيرها من الحقوق الديمقراطية والمدنية، وأن زخم هذه الاتجاهات يتزايد باستمرار[37].

أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز «بيو» في عام 2012 أن 52 في المئة من أفراد العيّنة أظهروا رغبتهم في إحلال الديمقراطية في الصين وفق أنموذجها السائد في الولايات المتحدة، ورفض ذلك 29 في المئة فقط، بينما

(36) غيرث، ص 19 وما بعدها، ص 66 وما بعدها، وص 99 وما بعدها.

(37) Zhengxu Wang, «Public Support for Democracy in China,» *Journal of Contemporary China*, vol. 16, no. 53 (November 2007), pp. 561-579, <http://dx.doi.org/10.1080/10670560701562283>, (visited in: 1/11/2013).

كان استطلاع للمركز نفسه قد أظهر في عام 2007 أن 47 في المئة يؤيدون إحلال هذا الأنموذج من الديمقراطية في الصين، وأن 36 في المئة منهم رفضوا الديمقراطية وفق الأنموذج الأميركي[38].

- باتت وسائل الإعلام والنخب الفكرية والسياسية المرتبطة بالنظام الصيني تشعر بالضغط الداخلي المتنامي من أجل إحلال الديمقراطية. وتحاول النخب الالتفاف على هذا الضغط عبر إشاعة أن الصين ليست عضوًا في «رابطة الديمقراطية في العالم»، لا لكونها غير ديمقراطية أو غير متجهة إلى الديمقراطية، بل لكونها لا تطبّق المعايير الغربية للديمقراطية، وأن الغرب يتعسف بفرض أنموذج واحد للديمقراطية هو الأنموذج القائم فيه. وتروّج النخب الفكرية والسياسية التابعة للنظام الصيني أن هناك نماذج متعددة للديمقراطية تستند إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية المنوعة في بلدان العالم المختلفة.

انطلاقًا من هذا المدخل، تقول هذه النخب إن الصين تتجه إلى تكوين أنموذج ديمقراطي بخصائص صينية يرتكز على «الديمقراطية التداولية»، وإن الصين توفر الاستقلال النسبي بين الأجهزة التشريعية، والإدارة التنفيذية، وفروع السلطة القضائية، وهي التي تنقسم ثلاثة أنظمة منفصلة. وعلى غرار اقتصاد السوق الذي تقوده الحكومة في الصين، فإن المجتمع المدني الصيني بدوره تقوده الحكومة، لكن «المجتمع المدني ينمو ويفرض وجوده في سلسلة من المؤسسات والآليات التي تضمن الحقوق الديمقراطية للمواطنين»[39].

في الحقيقة، يستفيد بعض النخب المثقفة في داخل الحزب والدولة، والطامحة إلى إحداث التغييرات الديمقراطية الحقيقية، من تذمّر وسخط الطبقة المتوسطة الصينية ورجال الأعمال، من أجل تمكين المجتمع، وهي تعمل بشكل خفي على تجنيد محرضين أقوياء من أجل التغيير، بل إن بعض أطراف هذه النخب

---

(38) «Growing Concerns in China about Inequality, Corruption: Ratings for the U.S. Decline,» pp. 4-5.

(39) Keping, «Democracy in China».

المثقفة الطامحة إلى التغيير يتجرأ على إقناع النظام نفسه وقيادته المؤثرة بعمل إصلاح سياسي يوفر الأجواء لمزيد من الإصلاحات الديمقراطية[40].

يأتي ذلك كله في الوقت الذي تزداد فيه الأزمات المتعلقة بالبطالة وعدم المساواة والفساد وتباطؤ النمو واهتزاز الثقة الشعبية بالمنتوجات الصينية بسبب الغش ورداءة ما يُعرف بمنتوجات «ثلاثة بدون» (أي المنتوجات الخالية من بيانات تاريخ الإنتاج وشهادة الاعتماد واسم الجهة الصانعة)، وهي منتوجات متنوعة تغزو الأسواق المحلية، وتنتج نحو 90 مليون منتوج في المجال الإلكتروني فقط، فضلًا عن منتوجات مجالات أخرى. يضاف إلى ذلك الأزمات المتعلقة بالبيئة التي أضحت مخاطرها تهدد الحياة في البلاد؛ فالصين وحدها تنتج ثلث قمامة العالم، وكشفت الإحصاءات الرسمية في عام 2004 أن كل 10 آلاف يوان (1250 دولارًا) من إجمالي الناتج المحلي تتطلب حرق 2.6 طن من الفحم أو ما يعادلها، أي 10 أضعاف المتوسط العالمي و20 ضعف المتوسط الياباني. وتشير الإحصاءات الرسمية أيضًا إلى تناقص كفاءة الطاقة في الصين، الأمر الذي جعل القادة الصينيين يقرون بأن استخدام الطاقة صار غير مستدام لا لأن البيئة في الصين لا تستطيع استيعاب المزيد من التلوث فحسب، بل أيضًا لأن تكلفة الإنتاج ربما تجعل الصناعات الصينية غير تنافسية[41].

تناسخت هذه الأزمات وأنبتت أزمات اجتماعية متنوعة، مثل انتشار الجريمة بأنواعها المختلفة، أبرزها الجريمة المنظمة التي تضطلع بها المئات من عصابات الخطف والابتزاز والاتجار بالبشر، ما جعل معدل هذا النوع من الجرائم في الصين يفوق بمقدار الثلث ما هو موجود في كولومبيا المعروفة في هذا الميدان. وهكذا، فإن الصين هي الآن أضخم مركز لتجارة الجنس في العالم. ومن شأن هذه الأزمات، وغيرها كثير، أن تزيد الضغط والسخط على السلطات الحاكمة، وبالتالي تؤجج الوعي والمطالب المتصاعدة بالتغيير السياسي كمدخل للتغيير في ميادين أخرى[42].

---

(40) Gilley, pp. 172-177.

(41) غيرث، ص 58 وما بعدها، ص 143 وما بعدها، وص 156 وما بعدها.

(42) المصدر نفسه، ص 166 وما بعدها، ص 174 وما بعدها، وص 199 وما بعدها.

يبدو أن هذه الأوضاع المتراجعة التي تشهدها البلاد في كثير من الميادين أوجدت معارضة راديكالية خفية داخل الحزب وبين نخب السلطة من جهة وإدارات الدولة من جهة أخرى، مطالبة بالتحول الديمقراطي. وتسعى هذه «المعارضة»، إن صحت تسميتها كذلك، إلى إقناع قيادة الجيش بعدم التدخل مرة أخرى لإنقاذ الحزب إن حدث مثل ما حدث في ساحة تيانانمين في عام 1989، بل إن هذه الأطراف تحاول توفير المناخات لظهور «غورباتشوف صيني» يعتمد «الغلاسنوست» (الشفافية) و«البيريسترويكا» (إعادة البناء)، في حين تحاول معارضة معتدلة في داخل النظام إلى دفع الحزب الشيوعي الصيني إلى القيام بإصلاحات جذرية حقيقية من شأنها أن تبدأ بإدارة رشيقة للانسحاب التدريجي من السلطة عبر البدء بعملية تحرر شاملة من خلال تحرير وسائل الإعلام، وتخفيف السيطرة عن المجتمع المدني، ثم التفاوض مع زعماء المعارضة لتعيين قواعد النظام السياسي لما بعد المرحلة الانتقالية[43].

بناء عليه، فإن «سباق المسافات الطويلة» القائم بين القادة التقليديين في الحزب الشيوعي الصيني من جهة، والقادة الراديكاليين من جهة أخرى، وهي المنادية بالتحول الديمقراطي، أكان في داخل الحزب أم في أجهزة الحكومة أم في المجتمع المدني أو بين أوساط النخب الفاعلة في الطبقة الوسطى، نقول إن هذا السباق يكشف - بمجمله - عن صعوبات كبيرة تعترض سعي الحزب الحاكم إلى الاحتفاظ بهيمنته، وأن هذه الصعوبات ستتلاشى خلال عقد أو خلال عقد ونصف عقد من الزمن. ولا بد من أن تنبت ديمقراطية انتخابية في الصين، وإن حدث ذلك، وهو احتمال وارد جدًا، فإن آثار ذلك ستكون كبيرة لإطلاق موجة ديمقراطية عالمية جديدة[44].

---

(43) Pei, «5 Ways China Could».

(44) لاري دايموند، الديمقراطية: تطويرها وسبل تعزيزها، ترجمة فوزية ناجي جاسم الدفاعي (بغداد: دار المأمون للترجمة والنشر، بالتعاون مع وزارة الثقافة، 2005)، ص 120-121.

الفصل الثالث

تحولات الديمقراطية وموجاتها

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تحولًا سياسيًا مهمًّا؛ فبحلول نهايته، تهاوت البدائل الرئيسة للديمقراطية وتحولت إلى بقايا شاذة تقبع في آخر معاقلها. وتبرز أهمية هذا التحول عند المقارنة بما كان سائدًا في العالم حتى إهلال القرن العشرين، كما يقول روبرت دال؛ إذ كان العالم في أغلبيته ينادي بتفوّق الأنظمة غير الديمقراطية، أكان في النظرية أم في الممارسة. وكانت أغلبية الجنس البشري خاضعة لحكام غير ديمقراطيين كانوا يبررون حكمهم بدعوى أن أغلبية الناس غير كفيّة للمشاركة في حكم الدولة، وأنها ستكون في حالة أفضل - طبقًا لهذا التصور - إذا تركت أمور الحكم المعقدة لمن هم أحكم منها - أقلية في الأغلب - وربما شخص واحد. لكن في الممارسة لم تكن هذه التبريرات كافية، ولم يكن الناس راضين عن حكام يولّون أنفسهم، بل كان الناس مكرهين على القبول بهم[1].

السؤال المطروح: هل هذا التحول مدعاة للتفاؤل، وبالتالي، هل نحن أمام نمو مطرد باتجاه التمدد الدائم والمستمر للديمقراطية حتى تسود العالم؟

أولًا: الديمقراطية بين نهاية التاريخ ومستقبله

الحقيقة أن الغرب بقي متشائمًا في شأن مستقبل التمدد الديمقراطي حتى بداية تسعينيات القرن الماضي، بسبب الخيبة التي لحقت به في النصف الأول من القرن العشرين، بحسب فوكوياما. فمن المعروف أن القرن التاسع عشر مثّل بالإجمال للغرب، ولا سيما أوروبا، قرن سلام وزيادة غير معهودة في الرخاء المادي، على الرغم من أن بدايته شهدت هزات عنيفة وحروبًا. وكان هناك

(1) روبرت دال، عن الديمقراطية، ترجمة أحمد أمين الجمل (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000)، ص 7.

أساسان رئيسان للتفاؤل: أولهما، الاعتقاد أن تقدُّم العلم الحديث سيقضي على المرض والفقر فتتحسن بذلك أحوال البشر، وأن التكنولوجيا الحديثة ستتحكم بالطبيعة التي بقيت عدوة الإنسان وستجعلها أداة في سبيل زيادة سعادته. وثانيهما، أن الحكومات الديمقراطية سيستمر انتشارها إلى مزيد من دول العالم، وكان ثمة إيمان بأن روح عام 1776، أو المثُل العليا للثورة الفرنسية، ستقضي على طغاة العالم وحكامه المطلقين ورجال الدين بخرافاتهم. وعبّر هذا التفاؤل عن نفسه في سياقات مختلفة؛ فمثلًا نقرأ تحت عنوان مادة «التعذيب» في الطبعة الحادية عشرة من دائرة المعارف البريطانية الشهيرة المنشورة في عام 1910 أن «الأمر كله ما عادت له غير أهمية تاريخية في ما يتصل بالقارة الأوروبية». ونشر نورمان أنجيل (N. Angell) عشية الحرب العالمية الأولى كتابًا بعنوان *The Great Illusion* (الوهم الكبير) اعتبر فيه أن التجارة الحرة قضت على الرغبة في التوسع الإقليمي وجعلت الحرب أمرًا غير مقبول في منطق الاقتصاد[2].

لكن التفاؤل سرعان ما تبدد، وانهارت الآمال مع اندلاع الحرب العالمية الأولى التي كانت عاملًا حاسمًا في زعزعة ثقة أوروبا بنفسها. وتراجعت ثقة الغرب بنفسه أكثر بعد الحرب العالمية الأولى، عندما ساد الكساد العظيم ومكّنت سياسات تلك الفترة بروز دول ذات سلطان غير مسبوق، أوجب ابتكار كلمة جديدة لوصفها، هي «الشمولية»، ظهرت عبرها أنظمة حكم تعززها شرطة فاعلة وأحزاب جماهيرية وأيديولوجيا راديكالية تسعى إلى التحكم بمظاهر الحياة البشرية كلها، مستهدفة الهيمنة على العالم كله، ولم تتردد في اقتراف جرائم إبادة جماعية. والواقع أن التاريخ الإنساني - كما يضيف فوكوياما - لم يعرف إبادة جماعية مثل تلك التي قامت بها الأنظمة الشمولية في ألمانيا الهتلرية وروسيا الستالينية. وعلى الرغم من أن العالم شهد أنظمة دموية كثيرة قبل القرن العشرين، غير أن هتلر وستالين وضعا التكنولوجيا الحديثة والتنظيم السياسي الحديث في خدمة الشر[3].

---

(2) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 21-22.

(3) المصدر نفسه، ص 23.

على الرغم من أن الديمقراطية مثّلت بمؤسساتها وتنظيماتها نظامًا استدعائيًا يغري المحاكاة والتقليد في كثير من أرجاء العالم، حتى من الأنظمة الدكتاتورية والشمولية، فإن الأنظمة القمعية - كما يقول موريس دوفرجيه - كثيرًا ما بدأت تلجأ إلى إجراء انتخابات عامة، مع أنها (أي الانتخابات) لم تكن حرة في عدد كبير منها واقتصرت على الموافقة الإلزامية على مرشحين وحيدين. وجدير بالذكر أن في هذه الأنظمة كلها تقريبًا برلمانات ومنظومات قضائية مستقلة شكليًا، مع أن القضاة يعتبَرون مجرد موظفين تعيّنهم السلطة، الأمر الذي تميزت به الدكتاتوريات الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي السابق ودول أوروبا الشرقية الشيوعية السابقة، والدكتاتوريات المحافظة في إسبانيا فرانكو وبرتغال سالازار وكايتانو، والدكتاتوريات العسكرية في دول العالم الثالث[4].

يبدو أن التقليد والمحاكاة امتدا حتى إلى أولئك الذين ينتمون إلى الإسلام السياسي، كما حصل في إيران الجمهورية الإسلامية التي صممت أنموذجًا للممارسة السياسية على الطراز الديمقراطي الحديث، من حيث الشكل على الأقل، حتى وإن اتخذت هذه المؤسسات فيها مسمّيات لها صبغة إسلامية.

لم يكن من شأن هذا كله أن يبدد التشاؤم الذي تكرس لدى الغرب بخصوص مستقبل التمدد الديمقراطي في العالم، وصولًا إلى الربع الأخير من القرن العشرين، نتيجة مرارات التجربة القاسية التي كابدها في النصف الأول من القرن العشرين والعقود اللاحقة، مع أن الديمقراطية حققت انتصارات في ألمانيا الغربية واليابان وفي أجزاء أخرى من أوروبا (اليونان والبرتغال وإسبانيا).

غير أن هذا التشاؤم لم يحل دون السعي إلى تحقيق التمدد الديمقراطي، حتى أضحت السياسة الخارجية الأميركية تعتمد تبنّي الدول للديمقراطية واحدة من أدواتها، مدفوعة في ذلك بالتوق إلى انتشار الديمقراطية الليبرالية في أرجاء العالم[5].

---

(4) موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة جورج سعد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1992)، ص 51 وما بعدها.

(5) وليد عبد الحي، «علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة 24، العدد 267 (أيار/مايو 2001)، ص 61.

تأسيسًا على ذلك، كانت دول العالم الثالث ساحة منافَسة بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، في أثناء الحرب الباردة، وكان بعضها يميل إلى تفضيل الأشكال الديمقراطية أداة من أدوات سياسة العلاقات العامة في إطار تملّق الولايات المتحدة واستمالتها كي تقدم إليها مساعداتها ودعمها المالي[6].

في كل حال، بقي ظل الغرب يرى - من منظار التشاؤم - أن انتصار الديمقراطية لم يحن بعد حتى نهاية الثمانينيات. ويعتقد فوكوياما أن أبرز مظاهر التشاؤم كان الاعتقاد السائد في كل مكان تقريبًا أن البديل الشيوعي الشمولي القوي سيدوم بديلًا من الديمقراطية الليبرالية الغربية. وكان وزير الخارجية الأميركية الأسبق هنري كيسنجر قد حذّر الأميركيين في السبعينيات من «أننا نواجه اليوم، ولأول مرة في تاريخنا، حقيقة سافرة هي أن التحدي [الشيوعي] لن تكون له نهاية.... وعلينا أن نتعلم كيف نصرف سياستنا الخارجية كما صرفتها الدول الأخرى على مدى قرون عديدة؛ دون تهرّب، ودون هوادة... ذلك أن الوضع الحالي لن يتغير». كما أكد المفكر الليبرالي الفرنسي جان فرانسوا ريفيل (J-F. Revel) في كتابه *How Democracies Perish* (**كيف تهلك الديمقراطيات**) (1983)، ما يشير إلى أن «الديمقراطية قد يتضح أنها مجرد مصادفة تاريخية، أو جملة اعتراضية قصيرة انقضى أجلها أمام أعيننا»[7].

لكن بعد سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي، لم يزُل التشاؤم فحسب، بل تحوّل إلى تفاؤل مفرط محوره أن انتصار الديمقراطية تاريخي ونهائي. ولم يكن هذا الإدراك عند كثير من المفكرين الغربيين فحسب، بل أضحى محور السياسة الدولية للقوة العظمى الوحيدة التي بادرت إلى شن الحروب تحت شعار مكافحة الإرهاب لتصدير الديمقراطية، وتغيير النظامين السياسيين في أفغانستان والعراق، والتهديد بشن حروب على دول ونظم أخرى من أجل

---

(6) نعوم تشومسكي، **إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 377-378.

(7) فوكوياما، ص 25.

تحقيق ذلك الهدف. غير أن هذا الأمر لم يدم طويلًا؛ إذ إن الديمقراطية الغربية نفسها تضررت نتيجة عوامل كثيرة، في مقدمها تصدع الغرب نفسه، وانقسامه إلى أميركي وأوروبي، حتى أضحى مفهوم الغرب ومعناه موضع تساؤل[8]؛ إذ برز على ضفتي الأطلسي تصارع الرؤى في شأن موضع الشرعية الديمقراطية في الحضارة الغربية[9]، فضلاً عن عوامل أخرى، منها: خوض أميركا أطول حربين في أفغانستان والعراق من دون انتصار حاسم، واندلاع الأزمة الاقتصادية، وانتقال مركز الثقل العالمي من الغرب إلى الشرق[10].

بسبب الارتباط الواسع بين النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي وهيمنة الأيديولوجيا الديمقراطية الليبرالية في العالم اليوم، فإن مستقبل الديمقراطية نفسه صار مشكوكًا فيه، لا من حيث اتساع رقعة الديمقراطية وتمددها أو تقلصها فحسب، بل من حيث استمراريتها في الغرب نفسه؛ ذلك أن الطبقة الوسطى في المجتمعات الغربية تشهد انهيارًا سيفضي استمراره إلى تداعيات تضر الديمقراطية، بحسب ما يطرحه فوكوياما في مقالة له بعنوان «مستقبل التاريخ»[11].

في أي حال، إذا كان المستقبل يعتمد على الماضي والحاضر، فإن هذا المستقبل ربما تتراءى إحباطاته من الآن، ولا سيما أن خبرات التاريخ تشير إلى فواصل تاريخية مطوّلة شهدتها الممارسة الديمقراطية. كما أن الارتداد عن الديمقراطية هو الذي بقي سائدًا في معظم مراحل تاريخ البشرية، بينما عصور ازدهار الديمقراطية هي الاستثناء. أمّا الحاضر، فيحمل في طياته تراجعات وخيبات أمل وأحلامًا ضائعة.

---

(8) Francis Fukuyama, «The West May Be Cracking,» *International Herald Tribune* (9 August 2002).

(9) عصام فاهم العامري، «هاملتون وفوكوياما: مقالات في الديمقراطية الأميركية،» الوسط (البحرين)، 14/ 9/ 2002.

(10) زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جتكر (بيروت: دار الكتاب العربي، 1992)، ص 49 وما بعدها.

(11) Francis Fukuyama, «The Future of History: Can Liberal Democracy Survive the Decline of the Middle Class?,» *Foreign Affairs*, vol. 91, no. 1 (January-February 2012), pp. 53-61.

ثانيًا: تحولات وموجات متعددة

إن تاريخ الديمقراطية مثل مفهومها، فكلاهما موضع خلاف الدارسين والأكاديميين. ففي حين يُشيع معظم المراجع والدراسات أن تاريخ الديمقراطية يعود إلى الحضارة اليونانية، تُرجعه دراسات أخرى إلى الحضارات الأولى: الحضارات الشرقية.

يبدو أن المكتشَفات الأثرية قلبت كثيرًا من المدركات السائدة في هذا الصدد منذ فترة طويلة. فعلى الرغم من أن المؤرخين واجهوا صعوبات في شأن تحديد العصر الذي ساد فيه النظام الديمقراطي، فإنهم يعرفون أن وجوده يرقى إلى الحقبة الزمنية السابقة لعام 2700 ق. م. ويستغرب متتبِّع حضارة سومر أمر أن النظام الديمقراطي كان إحدى المراحل البدائية للنظام السياسي فيها، أي إنه سبق الديمقراطية اليونانية بفترة طويلة جدًا؛ فالسلطة العامة في بعض مراحل الحضارة السومرية كان يديرها مجلس قيادة من كبار السن، بينما كانت الجمعية العمومية تضم جميع الرجال الأحرار. ووجود هذه المؤسسة دليل على أن سلطة الحاكم كانت محددة[12].

يؤكد جون كين في كتابه *The Life and Death of Democracy* أن أصول الديمقراطية وأنموذج الديمقراطية المباشرة، التي يسمّيها كين «ديمقراطية الجمعية العامة»، لم تكن في أثينا، بل في الشرق الأوسط قبل بركليس بألفي عام، فمن «المهد الأصلي في سوريا وبلاد ما بين النهرين، التي وجدت فيه ديمقراطية الجمعية العامة في وقت مبكر من التاريخ، تحرك هذا الأنموذج غربًا على نحو بطيء، من خلال فينيقيا، إلى الحضارة اليونانية القديمة، ليسود الاعتقاد أن الديمقراطية اختراع يوناني»[13].

---

(12) عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في وادي الرافدين ووادي النيل (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1985)، ص 28-29.

(13) John Keane, *The Life and Death of Democracy* (New York; London: W.W. Norton & Company, 2009), p. xv.

يشدد كين على أن في الإمكان العثور على جذور الممارسة الديمقراطية للجمعيات العمومية والحكم الذاتي في الشرق، وبالتحديد في بلاد ما بين النهرين والأراضي التي تتوافق مع الجغرافيا المعاصرة لسورية والعراق وإيران. ويقدم كين دلائل على أن أنموذج ديمقراطية الجمعية العمومية كان يمارَس في المدينة المقدسة نيبور، إحدى أقدم المستوطنات البابلية على نهر الفرات في الشرق الأوسط القديم، والمكان الذي يُفترَض أن «إنليل» خلقت الإنسانية فيه[14].

الحقيقة أن عالِم الآثار الخبير بالكتابات المسمارية توركيلد جاكوبسن (T. Jacobsen) أشار في كتابه *Early Political Development in Mesopotamia* **(التطورات السياسية الأولى في بلاد الرافدين)** (1957) إلى أن الفكر السياسي العراقي القديم عرف نمطًا من الديمقراطية سمّاه «الديمقراطية البدائية»، في مجتمع صُنّف أنه مجتمع «ديمقراطي عسكري»[15].

يبدو أن بين مؤرخي الحضارة السومرية إجماعًا على أن النظام السياسي للمدينة السومرية في عصورها المبكرة اقترن بشيء من الديمقراطية البدائية؛ إذ كان في المدينة مجلسان، أحدهما للمسنين والآخر للشبان القادرين على حمل السلاح، ولهما سلطة إدارة شؤون المدينة[16].

بغضّ النظر عن هذه الإشكالية التاريخية، يشير كين إلى أن تاريخ الديمقراطية شهد ثلاثة تحولات رئيسة كبرى متوافقة مع ثلاثة نماذج مختلفة للحكم الديمقراطي في كل عصر من عصوره: **الأول** أنموذج ديمقراطية الجمعية العامة التي عرفتها الحضارات في الشرق الأوسط، ثم في اليونان القديمة؛ **الثاني** أنموذج ديمقراطية التمثيل؛ **الثالث** أنموذج الديمقراطية الرقابية[17].

---

(14) المصدر نفسه، ص xi، و118.

(15) عامر حسن فياض، «المرجعية الحضارية للديمقراطية في العراق،» **المستقبل العربي**، العدد 223 (أيلول/ سبتمبر 1997)، ص 109.

(16) سامي سعيد الأحمد، «الإدارة ونظام الحكم،» في: نخبة من الباحثين العراقيين، **حضارة العراق**، ج 2، 13 ج (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1985)، ص 21.

(17) Keane, p. xv.

يعيد كين أنموذج ديمقراطية التمثيل إلى الولادة الجديدة للمدينة (الدولة) وارتفاع شأنها (في شمال إسبانيا) وإنشائها برلمانًا تمثيليًا، ويُرجعه تاريخيًا، على وجه التحديد، إلى ولادة البرلمانات الممثّلة في أديرة كنيسة سان إيزيدورو في ليون، شمال إسبانيا، في نهاية القرن الثاني عشر تقريبًا[18]. واستغرق هذا الأنموذج قرونًا عدة إلى أن تبلور مصطلح التمثيل كي يُستخدم جنبًا إلى جنب مع الديمقراطية في أواخر القرن الثامن عشر في كلٍّ من فرنسا وإنكلترا والجمهورية الأميركية الجديدة - المهد الحديث لـ «الديمقراطية التمثيلية»[19].

شهد عصر الديمقراطية التمثيلية أيضًا ولادة كثير من المصطلحات الجديدة المتعلقة بالديمقراطية، مثل الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الليبرالية والديمقراطية المسيحية. كما شهد تطورات فكرية في قضايا عدة، منها دور الديمقراطية في تهدئة الصراعات والخلافات ليس بين الممثلين (النواب) أنفسهم فحسب، بل بين الممثلين ومَن يمثلون (الناخبين) أيضًا، من أجل تشجيع مبدأ التناوب بين ممثلين أكثر جدارة وأفضل قدرة على القيادة[20].

برز أنموذج الديمقراطية الرقابية، بحسب كين، بعد الحرب العالمية الثانية، ويفسر هذا الأمر أن «الديمقراطية التمثيلية» واجهت في النصف الأول من القرن العشرين أعمق أزماتها عندما ثبت أن البرلمانات ليست قوية لحماية الديمقراطية من الانهيار الاقتصادي، وصعود أشكال مختلفة من الحكم الدكتاتوري والشمولي، علاوة على محدودية نظام الديمقراطية التمثيلية وهشاشته، وبروز زعماء شعبويين مثل موسوليني وهتلر (بفعل استخدام وسائل الإعلام من صحافة وراديو وسينما)، لكسب التوافق وتدمير الديمقراطية تقريبًا. وبلغت الأزمة ذروتها في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) حين انتشر الدمار في العالم، وطاول المؤسسات وسبل الحياة الديمقراطية، و«فرضت عواصف الحرب ميكانيكية الدكتاتورية والحكم الشمولي»[21].

---

(18) المصدر نفسه، ص 173-174.

(19) المصدر نفسه، ص xviii.

(20) المصدر نفسه، ص 161-169.

(21) المصدر نفسه، ص xvii.

بعد تلك الحرب، إضافة إلى السياسة البرلمانية (التي هي روح الديمقراطية التمثيلية)، ظهر عدد كبير من سلطات الرقابة والتدقيق المتمتعة بأنواع مختلفة من الآليات من خارج البرلمان، لفرض رقابتها على الحكومات والبرلمانات، أكان داخل الدولة أم عبر الحدود. وكان لظهور هيئات رقابية انعكاساته وتأثيراته في المؤسسات الأساس للديمقراطية التمثيلية، أكان من داخل الدول أم من خارجها. وأضحت هذه الرقابة خارج الآلية التقليدية التي كانت تتمثل في إجراء انتخابات دورية وتكوين تمثيل برلماني. ولا بد من أن نذكر أن منذ عام 1945، شهدنا ولادة نحو مئة نوع جديد من مؤسسات التدقيق والرقابة تتسم بقوة لم يعرفها الديمقراطيون السابقون[22].

في اعتقادنا أن الديمقراطية الرقابية، الضرورية، أوجدتها متغيرات عصر مابعد الصناعة؛ إذ لم تكن في الأصل شكلًا من أشكال الحكم، على العكس من الديمقراطية التمثيلية التي سادت بوصفها نمطًا للحكم في العالم. فالديمقراطية الرقابية ما هي إلا أداة من أدوات ترشيد الحكم وزيادة فاعليته، وتدعيم الديمقراطية التمثيلية كأنموذج للحكم.

على أساس هذا الاقتناع، نرى أن العالم مر في تاريخه بتحوّلين ديمقراطيين عظيمين: أولهما في النصف الأول من القرن الخامس قبل الميلاد، وشهده الإغريق والرومان، أو حتى قبل ذلك، أي في الحضارات القديمة الشرقية، وشهده السومريون والبابليون، وذلك عندما عرفت الدولة - المدينة التي خضعت منذ قديم الزمان لحكام غير ديمقراطيين (أكانوا أرستقراطيين أم أوليغارشيين، ملوكًا أم طغاة)، أنظمة حكم ديمقراطي تسنّى فيها لعدد كبير من أفراد هذه الدول الذكور البالغين الأحرار، باعتبارهم مواطنين، المساهمة المباشرة في عملية الحكم. إلا أن هذا التحول انحسر بعد ذلك عن عالم البحر الأبيض المتوسط قبل إطلالة العهد المسيحي. لكن بعد مضي نحو ألف عام، استعادت بعض الدول - المدن في إيطاليا، إبان الفترة القروسطية، هذا الأنموذج من الحكم وطورته، ثم اتّبعت أنظمةَ حكم شعبية ما لبثت أن تقلصت وانحسرت إبان عصر النهضة. ومن صلب

(22) المصدر نفسه، ص 689، 695 و866.

هذه التجارب والممارسات المتنوعة الكثيرة التي رافقتها، وما صاحبها من أفكار، انبثقت رؤية لنظام سياسي قابل للتطبيق من نواح فكرية واستلهامية على الأقل.

أمّا التحول الثاني، فهو الذي شهده الغرب ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر وما زال مستمرًا، وكان محوره التحول في الممارسة الديمقراطية من نطاق الدولة - المدينة إلى نطاق الدولة - الأمة، وما عادت الممارسة الديمقراطية هذه مقصورة على جزء بسيط من المعمورة، بل تمددت في أرجاء عدة من العالم[23].

في إطار هذا التحول، شهد العالم ثلاث موجات ديمقراطية، بحسب هنتنغتون: يعود تاريخ الموجة الأولى إلى عام 1828، حين توسع حق الاقتراع في الولايات المتحدة، واستمرت حتى أوائل عشرينيات القرن الماضي مع وصول موسوليني إلى السلطة في إيطاليا. وانطلقت الموجة الثانية مع انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، ودامت حتى عام 1962، وطاولت بعض بلدان أميركا اللاتينية ومستعمرات بريطانيا السابقة في الأساس. أمّا الموجة الثالثة، فبدأت في أواسط السبعينيات وما زالت مستمرة. ووفقًا لهنتنغتون، واجهت كل موجة من الموجات الثلاث هذه موجة معاكسة تزيل تأثيرها[24].

---

(23) روبرت دال، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة نمير عباس مظفر (عمّان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1995)، ص 27 وما بعدها، ص 47 وما بعدها وص 361 وما بعدها.

(24) صامويل هانتنجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب؛ تقديم سعد الدين إبراهيم (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993)، ص 50 وما بعدها.

الحقيقة أن نظرية هنتنغتون عن موجات الديمقراطية لاقت رواجًا كبيرًا في معظم الأوساط الأكاديمية، وعارضها قلّة من الأكاديميين، منهم أكاديميون في جامعة في وارويك البريطانية المشرفة على مركز دراسات الانتقال الديمقراطي. انظر: Renske Doorenspleet, «Reassessing the Three Waves of Democratization,» *World Politics*, vol. 52, no. 3 (April 2000), pp. 384-406.

اتساقًا مع ما ذهب إليه هنتنغتون في ما يتعلق بموجات الديمقراطية، يطرح وليام دوبسون، رئيس تحرير مجلة فورن أفيرز الأميركية، تقسيم فترات الموجات إلى ثلاث، بدأت الموجة الأولى لانتشار الديمقراطية في دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية، في عام 1945، والموجة الثانية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1991 وسقوط الأنظمة الشمولية في أوروبا الشرقية. أمّا الموجة الثالثة، فبدأت بزيادة عدد الدول، ولا سيما في آسيا التي طبقت الديمقراطية بعد النجاح الاقتصادي الذي حققته، بينما اعتبر أن حركات الاحتجاج التي سادت العالم في الأعوام الأخيرة تؤشر إلى الموجة الرابعة. انظر العرض =

في سياق الموجة الثالثة للديمقراطية، أشّرت أواخر الثمانينيات والتسعينيات إلى أن ظاهرة الانتقال باتجاه الديمقراطية أضحت ظاهرة عالمية؛ ففي بداية التسعينيات، ولأول مرة في التاريخ، جاوز عددُ الدول الديمقراطية الـ 60 دولة، ويرى هنتنغتون أن خمسة متغيرات كان لها دور في إحداث الموجة الثالثة للديمقراطية وفي الاتجاه العالمي نحو الديمقراطية[25]:

- تآكّل شرعية النظم الشمولية.
- النمو الاقتصادي غير المسبوق الذي عرفته الستينيات.
- التغيرات في دور الكنيسة الكاثوليكية وعقائدها، والدين بشكل عام.
- المتغيرات الخارجية، منها دعم حقوق الإنسان.
- «كرات الثلج»، أو التداعيات التي نتجت من تطور وسائل الاتصال.

ثالثًا: تجارب التحول الديمقراطي في الموجة الثالثة

بدأت الموجة الثالثة من موجات إرساء الديمقراطية بتحولات سياسية في أوروبا الجنوبية في أواسط السبعينيات. وفي أميركا اللاتينية، بدأت موجة تغيير الأنظمة الحاكمة في الثمانينيات، واستمرت حتى التسعينيات. ثم تلا ذلك التحولُ المذهل في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، وتفكك الاتحاد السوفياتي بدءًا من عام 1989. ووقعت التحولات بشكل متقطع في كثير من مناطق آسيا في الثمانينيات وصولًا إلى عام 2000.

في جنوب أوروبا، أنتجت تغييرات الأنظمة المعاصرة، على نحو سريع نسبيًا، ديمقراطيات مستقرة، إلى حد ما، في البرتغال واليونان وإسبانيا. ومثّلت الأخيرة الأنموذج الأسرع والأرسخ للتحول الديمقراطي. وكانت تجربتها متميزة

= الذي قدّمه الأهرام الرقمي لكتاب وليام دوبسون الذي حمل عنوان: «الدكتاتور يتعلم كيف ينحني في المعركة العالمية من أجل الديمقراطية،» الأهرام الرقمي:
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1093379&eid=461>. (10/2/2013).

(25) هانتنغتون، ص 107.

لأنها نبعت من عملية إصلاح سياسي طويلة انتهت إلى تكريس نظام ديمقراطي قوي. وبدأت تلك العملية بعد تزايد الضغط والمطالب الداخلية للتغيير في نهاية عهد فرانكو الذي قام هو نفسه بتعيين الملك خوان كارلوس خليفة له ليقود عملية إصلاح داخلية، ويمثّل مرحلة فارقة في طريق التغيير السلمي الديمقراطي الآمن.

يبدو أن هناك عوامل عدة سمحت باستقرار الديمقراطية في إسبانيا كما في جارتها البرتغال، وكذلك اليونان. وأهم هذه العوامل أن أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية والبيئة الأطلسية شجعتا الأنظمة التي أقامت الديمقراطية ومنحتاها مساعدات وحوافز تشجيعية. كما أن طبيعة الانقسام الثنائي للعالم إبان الحرب الباردة سمح للولايات المتحدة وحليفتها أوروبا الغربية بمعاقبة الممتنعين من تبنّي الديمقراطية، وكان من شأن هذا أن يُضعف حكم فرانكو. وثمة عامل ثانٍ تمثّل في أن النمو الاقتصادي في الخمسينيات والستينيات غيّر العلاقات بين السلطة والمواطنين، فانعكس في إسبانيا على المواطنين مباشرة، ولا سيما أنها كانت أقل تضررًا من أهوال الحرب العالمية الثانية نتيجة اتخاذها موقف الحياد في أثناء الحرب؛ إذ لا شك في أن النمو جعل السكان الإسبان من دون شك أكثر تحضرًا ويتمتعون بمستوى معيشي جيد ومستوى تعليمي متطور، وهذا كله زاد من الانفتاح على وسائل الإعلام، فتوافرت الأرضية للمساهمة الشعبية السياسية. أمّا العامل الثالث المهم في هذا الصدد، فهو أن لإسبانيا خبرتها بالأنظمة الديمقراطية، فالمعروف أنها شهدت قيام الديمقراطية في الفترة بين عامي 1909 و1936 التي تخللها صعود الفاشية بين عامي 1923 و1930[26].

هذه العوامل كلها شجعت على قيام الديمقراطية واستقرارها في إسبانيا، ولا سيما أن الانشقاق عن حكم فرانكو بدأ منذ الستينيات، مع بدء مجاهرة عمال الصناعة والطلاب والوطنيين في الأقاليم بذلك. وكانت تسمية الأمير خوان كارلوس رسميًا خلفًا لفرانكو في تموز/يوليو 1969 إشارة إلى تحول النظام وانتقاله إلى شكل جديد. كما أن إطاحة النظام الفاشي في البرتغال في عام 1974

(26) Robert M. Fishman, «Rethinking State and Regime: Southern Europe's Transition to Democracy,» *World Politics*, vol. 42, no. 3 (April 1990), pp. 422-440.

شجع التقدميين. وبعد اعتلاء خوان كارلوس سدة الحكم، تسارعت الخطى لحماية حرية الصحافة والتجمع والمنافسة الواسعة في الانتخابات، وإقامة نظام قضائي مستقل، وغيرها من الأمور التي سمحت بتسريع التحول الديمقراطي وترسيخه حتى اعتبر دارسو الديمقراطية في إسبانيا أنها مثّلت أعجوبة لهندسة التحول الديمقراطي في فترة وجيزة قياسية لم تتجاوز الأعوام الستة[27].

في مكان آخر في العالم، شهدت أميركا اللاتينية أنماطًا دورية من الاستبداد والديمقراطية في فترة ما بعد الاستقلال. وعكس التطور الديمقراطي الذي انتشر في الثمانينيات والتسعينيات اتجاهات قوية، على مستوى القارة، نحو الحكم الديمقراطي والسوق الحرة وتحرير التجارة. وعزز بعض هذه الاتجاهات بعضها الآخر، وعمد إلى تقوية دور المجتمع المدني والمسؤولين المنتخبين، وغيّر الدور السياسي للجيش. كما أن التغيير في موازين القوى العالمية بدوره دفع باتجاه استمرارية هذه التطورات؛ فالتطورات التي شهدتها الأرجنتين في بداية الثمانينيات فرضت تخلي الجيش عن حكمه البلاد بعد أكثر من أربعة عقود من توليه السلطة، أي منذ أن أُطيحت الحكومة الدستورية في عام 1943، حتى عودة رئيس منتخب ديمقراطيًا، وهو زعيم الحزب الراديكالي راؤول ألفونسين في عام 1983. وحدث هذا التحول نتيجة الهزيمة العسكرية التي مُنيت بها الأرجنتين في عام 1982 في حرب فوكلاند مع بريطانيا، وكذلك نتيجة تردّي الأوضاع الاقتصادية، وبلوغ العجز 300 في المئة، وتضاعف الدَّين ثلاثة أضعاف (في غضون ثلاثة أعوام)، الأمر الذي زاد النقمة الشعبية على الجيش المتهَم أصلًا بالفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، فاضطر النظام العسكري الذي كانت خياراته محدودة، إلى رفع الحظر المفروض على الأحزاب السياسية، واستعادة الحريات الأساسية بالتدريج. ولإنقاذ نفسه من الملاحقة القضائية، منح نفسه «حصانة من الملاحقة القضائية وأصدر مرسومًا يأمر بإتلاف جميع الوثائق المتعلقة بالقمع العسكري»، لكن حكومة ألفونسين أسقطت تلك الحصانة، فحوكمت في نيسان/ أبريل 1985 المجموعات الحاكمة العسكرية أمام محكمة الاستئناف في بوينس آيرس، مع تطبيق القانون الجنائي الوطني. وبعد

---

(27) المصدر نفسه، ص 429-430 و434-435.

18 شهرًا فقط، دين 9 رؤساء مجموعات عسكرية حاكمة، كان منهم 5 رؤساء جمهورية سابقين، في محاكمة تاريخية مهمة. لكن الجيش سرعان ما انتفض ضد الحكومة الديمقراطية، وتمكن من حمل الحكومة على سنّ «قانوني الوقف التام والطاعة الضرورية» في عامي 1986 و1987، وهما القانونان اللذان نصّا على منح عفو شامل، وأنهيا مئات التحقيقات، لكن حركة حقوق الإنسان الأرجنتينية واصلت الكفاح من أجل العدالة. وفي عام 2001، تبين عدم دستورية قانوني الوقف التام والطاعة الضرورية «لمخالفتهما التزامات الأرجنتين الدولية بموجب معاهدات حقوق الإنسان»، كما أن المحكمة العليا اعتبرت العفو الرئاسي في عام 2007 غير دستوري[28].

أمّا البرازيل، فعلى الرغم من خضوعها للحكم العسكري منذ عام 1964، احتفظت بمؤسسات مهمة تتميز بالديمقراطية الليبرالية؛ إذ كانت الأحزاب والكونغرس يعملان حتى في أثناء الحكم العسكري على الرغم من تعرضهما للقمع. كما كانت تُجرى انتخابات إلى درجة ما، وكان ثمة دستور، فأثبت استمرارُ وجود مؤسسات ديمقراطية أهميته في عملية التحول. علاوة على ذلك، كان لتحرير الاقتصاد في عهد الحكم العسكري دور في تمهيد الساحة للتحول نحو الديمقراطية، فكان «الاقتصاد البرازيلي واحدًا من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم بين عامي 1967 و1974». وكان للنقابة العمالية، ومن خلفها النقابات الأخرى، دور في إطاحة الحكم العسكري وإحلال الديمقراطية وفي استمرار الديمقراطية والإصلاحات الدستورية التي صاغها الكونغرس المنتخَب في تشرين الثاني/ نوفمبر 1986 عبر الدستور الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في تشرين الأول/ أكتوبر 1988، وتضمن زيادة صلاحيات السلطة التشريعية، وتقليص نفوذ السلطة التنفيذية، ومنح الولايات والبلديات مزيدًا من الإيرادات الضريبية، وتوسيع نطاق حق التصويت ليشمل من هم في السادسة عشرة، وإلغاء

---

(28) المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، «تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدمًا، 5-6 يونيو/ حزيران 2011،» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ص 48، <http://www.ae.undp.org/content/dam/rbas/doc/DemGov/1110_Cairo%20Report%20WEB_Arabic.pdf>.

المجمع الانتخابي الذي أسسه النظام العسكري، والسماح للبرازيليين بالتصويت مباشرة لاختيار رئيسهم[29].

أما في أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى، فأسفرت التحولات بعد سقوط جدار برلين في عام 1989 عن ديمقراطيات متباينة. ومع أنه كان لمساعدات دول منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لدول أوروبا الشرقية التي أعربت عن رغبتها في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، دور حاسم في نشوء هذه التحولات وتسارعها، فإن النتائج التي آلت إليها كانت مختلفة ومتباينة لأسباب عدة، منها عمق الاختراقات التي حققتها الأنظمة الحاكمة السابقة في مجتمعات تلك الدول، متوسلة أشد صور السيطرة وأقسى أساليب القمع ضد المعارضة، مثل ما حدث في رومانيا وبلغاريا اللتين اتسمت تحولاتهما بالفوضى وكانت أبطأ من التحولات في دول أخرى كانت المجتمعات المدنية فيها قد بدأت تظهر في أوقات سبقت التحولات، مثل المجر وبولندا.

في اعتقادنا أيضًا أن ثمة عاملًا حاسمًا ساهم في إبطاء عملية التحول الديمقراطي في كثير من هذه الدول، مرده إلى النفوذ الروسي الذي ما زال قائمًا - وإن بشكل جديد - في عدد من هذه الدول؛ فروسيا استطاعت أن تكوّن أدوات نفوذ ومصالح اقتصادية مع بعض العناصر المؤثرة في مسيرة التحول الديمقراطي في هذه الدول، خصوصًا أن رجل روسيا القوي فلاديمير بوتين عمل منذ وقت مبكر على استعادة سيطرة الدولة على مخزونات النفط والغاز، كوسيلة لتدعيم سلطته السياسية في الداخل الروسي والإجهاز على المناوئين لحكمه، ولتوطيد نفوذه ونفوذ بلاده في أوروبا، ومن ثم في العالم. وابتداء من عام 2006، بلغت نسبة استيراد سلوفاكيا للغاز من روسيا 100 في المئة، وبلغاريا 94 في المئة، وليتوانيا 84 في المئة، والمجر 80 في المئة، والنمسا 75 في المئة، وألمانيا 40 في المئة، وإيطاليا 30 في المئة، وفرنسا 25 في المئة، الأمر الذي سمح للنفوذ المتنامي لبوتين بتشديد قبضة هذا الأخير ضد معارضيه في الداخل، وبمزيد من التأثير الخارجي، ولا سيما في دول أوروبا الشرقية والدول التي كانت خاضعة لإرادة موسكو في

(29) المصدر نفسه، ص 19 و49.

حقبة الاتحاد السوفياتي السابق، عبر مد نفوذه إلى قوى وأحزاب سياسية في هذه الدول وإخضاعها لإرادة موسكو الحالية[30]، وما التطور الذي حدث في كييف في شتاء عام 2014 والتدخل الروسي في القرم إلا خير دليل على هذا التصور.

أما في كوريا الجنوبية وتايوان، على سبيل المثال، فجرت التحولات الديمقراطية في سياق التحديث والتحول الاقتصادي. وبحلول الثمانينيات، كان لكل دولة غير ديمقراطية من دول آسيا طبقة متوسطة متنامية ومثقفة اعتبرت الحكم الاستبدادي والجائر غير شرعي، بينما أدى ضعف المجتمع المدني وغياب الحرية النقابية، إضافة إلى تفشي الفساد والتواطؤ والمحسوبية إلى جانب القصور في مؤسسات المساءلة الديمقراطية (أبرزها غياب حرية الصحافة، وتزوير الانتخابات وسلاسة انقياد السلطة التشريعية، وفساد النظام القضائي، والمركزية المفرطة لأنظمة الحكم، والبيروقراطية المسيّسة غير الخاضعة للمساءلة، والغياب الفعلي للتنافس السياسي والانخراط العسكري في السياسة الفعلية)، إلى تقوّض المجال العام لقيام الديمقراطية وازدهارها في كثير من بلدان آسيا، ولا سيما في بنغلادش وباكستان وإندونيسيا وتايلاند وماليزيا[31].

يصعب تفسير تقوض الديمقراطية في هذه الدول لأسباب تتعلق بانخفاض النمو الاقتصادي، أو نقص التعليم أو قلة خبرة المؤسسات الديمقراطية، والثقافات السياسية الهرمية والاستبدادية تاريخيًا؛ فتجربة الهند أظهرت أن التوطيد الديمقراطي ممكن حتى في ظل انتشار الفقر والأمية والتنوع العرقي الهائل[32].

---

(30) تشارلز تيللي، **الديمقراطية**، ترجمة محمد فاضل طباخ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 230-231.

(31) لوريل إي. ميلر وجيفري مارتيني، **التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم** (سانتا مونيكا: معهد أبحاث الدفاع الوطني (RAND)، 2013)، ص 17، <http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/MG1100/MG1192z1/RAND_MG1192z1.pdf>، ودانيال تشيروت، «هل تنجح الديمقراطيات في المجتمعات المنقسمة بشدة؟،» في: زولتان باراني وروبرت موزر، **هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟**، نقله إلى العربية جمال عبد الرحيم (بيروت: جداول للنشر، 2012)، ص 156-162.

(32) ريتشارد سيسون، «الثقافة والديمقراطية في الهند،» في: لاري دايموند، **مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة**، ترجمة سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقي، 1994)، ص 42-48.

علاوة على ذلك، فمن شأن تجربة منغوليا أن تُقنع واضعي السياسات بأن يحتفظوا برحابة الأفق تجاه فرص التحول الديمقراطي في البلدان الفقيرة؛ فمنغوليا خاضت تجربة التحول الديمقراطي في موجته الثالثة على نحو أثار دهشة العالم، مع أن هذه الدولة لا تزال تتحسس خطاها في هذه الطريق، فهي من الدول الفقيرة التي لم تكن لها أي تجربة ديمقراطية، ولم يمارس أحد من جيرانها الديمقراطيةَ على حقيقتها، وهي بلد معزول جغرافيًا عن الديمقراطيات الأخرى، فعانت خلال عملية تحوّلها صعوبات اقتصادية مريرة. وما هي إلا أعوام قليلة، حتى شهدت منغوليا انتخابات حرة ونزيهة وما يترتب عن ذلك من تداول للسلطة[33].

من القضايا التي تثار في شأنها إشكاليات التحول الديمقراطي - إضافة إلى نقص النمو وانتشار الأمية وقلة الخبرة في شأن الديمقراطية - قضية محاسبة حالات الظلم السابقة؛ إذ كانت هذه واحدة من المشكلات التي واجهتها عمليات التحول الديمقراطي في كثير من الدول، وجرى التعاطي معها بأساليب مختلفة، مع العلم أن خبراء التحول الديمقراطي نصحوا بأن يكون التعامل مع هذه المسألة بحسب طبيعة المرحلة الانتقالية. فعلى سبيل المثال، أسفرت الطبيعة التفاوضية للمرحلة الانتقالية في إسبانيا عن قرار توافقي بالامتناع عن فتح ملفات الماضي. وانعكس الانفصال القوي عن الماضي فوضى أوليةً اتسمت بها المرحلة الانتقالية في البرتغال في شكل عملية محاسبة طموحة، بل وتعسفية أحيانًا، شملت عمليات طرد من البلاد، وملاحقات قضائية، وتطهيرًا ضخمًا في القطاعين العام والخاص. وعندما وصلت المرحلة الانتقالية البرتغالية إلى حالة أكثر استقرارًا، أصبحت المصالحة هي النهج الرسمي المسيطر على الموقف. أمّا في الفليبين، فكان ضعف الجهد المبذول في متابعة محاسبة مرتكبي الانتهاكات التي وقعت في عهد ماركوس دليلًا على ضحالة التغير الذي طاول الحياة السياسية؛ إذ بقي الموالون السابقون لماركوس يمارسون الشؤون السياسية، منها المناصب الرفيعة المستوى، بل إن زوجته وابنه فازا في النهاية بمناصب قائمة على نتائج انتخابات[34].

(33) ميلر ومارتيني، ص 23.

(34) المصدر نفسه، ص 25.

اجتاح المد الديمقراطي كثيرًا من بلدان العالم على مدى العقود الأخيرة، وصار عدد كبير من أنظمة الحكم المستبدة ومن القادة الذين تشبثوا بالسلطة زمنًا طويلًا يلجأ إلى خيار إجراء انتخابات وإقرار التعددية الحزبية. وهناك نماذج حكام اختاروا إنشاء مؤسسات ديمقراطية، وأقروا التعددية السياسية والحزبية في مجتمعاتهم، لكنهم في النهاية قبعوا فوق هذه المؤسسات وجعلوها بلا تأثير أو روح، بل مجرد هياكل خاوية.

صحيح أن إجراء الانتخابات وإقرار التعددية السياسية والحزبية وإقامة هياكل لمؤسسات الديمقراطية لا تمثّل جوهر الديمقراطية وروحها، لكنها تبقى خطوات مهمة لغرس الثقافة الديمقراطية والسلوك الديمقراطي اللذين يحتاجان إلى وقت طويل، لأن شرعية الديمقراطية لا تتوافر إلا إذا أُجريت الانتخابات بنزاهة وحرية ورآها الناخبون كذلك على نطاق واسع. ومن شأن الرصد الدولي وقيام مؤسسات وفاعلين دوليين وعالميين بمراقبة الانتخابات أن يقدما خدمات مفيدة في سبيل تعزيز الديمقراطية في البلدان التي أخذت بهذه التحولات[35].

إقرارًا بصحة ما ذهب إليه هنتنغتون من أن الديمقراطية تتدفق إلى المجتمعات في شكل موجات، بدأ كثير من المفكرين والإعلاميين والسياسيين يتحدثون عن موجة رابعة للديمقراطية ربطوها بحوادث «الربيع العربي» في تونس ومصر واليمن وليبيا وسورية، وقبل ذلك بحوادث «الثورات الملونة» التي نجح بعضها في تغيير الأنظمة السياسية في صربيا في عام 2000 وجورجيا في عام 200 وأوكرانيا في عامي 2004 و2014 وقيرغزستان في عام 2005، في حين تعثّر بعضها الآخر في كلّ من بيلاروسيا وآذربيجان، فيما تُعتبر الحوادث التي شهدها لبنان في عام 2005 (ثورة الأرز) وبورما في عام 2007 (ثورة الزعفران) جزءًا من الموجة نفسها[36].

---

(35) جيران في عالم واحد: نص تقرير لجنة «إدارة شؤون المجتمع العالمي»، ترجمة مجموعة من المترجمين؛ مراجعة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة؛ 201 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995)، ص 69-74.

(36) Cristian C. Popescu, «Is There a Fourth Wave of Democracy or Not?: An Evaluation of the Latest Theories,» *The USV Annals of Economics and Public Administration*, vol. 12, no. 15 (2012), pp. 32-38.

رابعًا: الارتداد العكسي موجة ثالثة أم رابعة؟

وفقًا لنظرية الموجات الديمقراطية التي صاغها هنتنغتون، فإن كل موجة ديمقراطية تلحقها موجة معاكسة. واعتمادًا على قياس الفترة الزمنية للموجة الثانية من الديمقراطية، التي استمرت من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أوائل الستينيات، لتعقبها موجة معاكسة استمرت نحو عقد ونصف عقد من الزمن، أي بمقدار مدة الموجة الثانية للديمقراطية، فإن الفترة الزمنية للموجة الثالثة، التي ابتدأت في منتصف السبعينيات، تبدو طويلة، فهل انتهت مع نهاية القرن الماضي لتعقبها موجة معاكسة؟

هذا السؤال سبق أن طرحه لاري دايَموند في نهاية القرن العشرين وصاغه كالآتي: هل يتجه العالم نحو حافة بداية موجة ارتداد عكسي للديمقراطية؟ ولفت إلى أن عددًا من ديمقراطيات الموجة الثالثة أضحى يعاني مشكلات خطِرة، مشيرًا إلى أن تآكل جوهر الديمقراطية التي تشهدها الأنظمة الديمقراطية، أكانت الأطول عمرًا أم الحديثة، يمكن أن يكون مقدمة لتعليق الممارسات الديمقراطية فعلًا أو إطاحتها. لكن بدلًا من أن يقول دايَموند أن العالم أمام موجة ارتداد عكسي للديمقراطية، أوضح أن العالم بات يشهد فترة ركود أو استقرار ديمقراطي، على أساس أن عدد الديمقراطيات في العالم عمومًا لا يزيد أو لا يقل بشكل كبير لبعض الوقت، وأن مكاسب الديمقراطية تقل أو تزيد بشكل متوازن نسبيًا، موضحًا أن موجات الديمقراطية لا تعقبها بالضرورة موجات ارتداد أو نكوص ديمقراطي، لكن يمكن، كبديل من النكوص، أن يكون هناك حالة جمود أو ركود[37].

في هذا الشأن، يرى الأكاديمي والدبلوماسي الأميركي مايكل ماكفول أن الموجة الثالثة للديمقراطية أفرزت في أعوامها الأخيرة أنظمة هجينة تجمع بين ديمقراطية شكلية وبعض مظاهر الاستبداد، خصوصًا في أوروبا الوسطى وأوروبا

---

(37) Larry Diamond: «Is the Third Wave of Democratization Over?,» An Empirical Assessment, The Helen Kellogg Institute for International Studies, Working Paper #236 (March 1997), <https://kellogg.nd.edu/publications/workingpapers/WPS/236.pdf>, (Visited in: 15/4/2013), and «Democracy's Deepening Recession,» *The Atlantic Magazine* (May 2014), <http://www.theatlantic.com/international/archive/2014/05/the-deepening-recession-of-democracy/361591/>, (Visited in: 5/9/2014).

الشرقية اللتين خبرت دولهما أنظمة دكتاتورية بامتياز في ظل أنظمتها الشيوعية. ووفقًا لماكفول، كان لا بد من أن يشهد بعض هذه الدول تحولات ديمقراطية من نمط جديد سمّاه الموجة الرابعة للديمقراطية، حيث توافرت مجموعة شروط لهذه الدول، بعضها خاص بطبيعة النظام القائم وبعضها الآخر خاص بقوى المعارضة. وحدد ماكفول هذه الشروط بالآتي[38]: نظام شبه قمعي؛ تلاشي شعبية رأس النظام؛ اتحاد المعارضة؛ فريق مستقل لمراقبة الانتخابات؛ عدد من المنافذ الإعلامية المستقلة؛ تعبئة الجماهير؛ انقسام وسط قوات الأمن.

إن حديث ماكفول منذ وقت مبكر عن الموجة الرابعة للديمقراطية واعتباره دول أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى مهيأة لها، وجدا صدى عند كثير من الأكاديميين، منهم توم غالاغر (T. Gallagher) ورولاند أكستمان (R. Axtmann) ودايَموند. وكان الأخير يرى أن مجموعة من دول شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية وآسيا، مثل العراق وسورية وكوريا الشمالية والصين، مهيأة للانضمام إلى الموجة الرابعة، لكنه أكد حديثًا أن الديمقراطية في العالم تعاني ركودًا مستحكمًا، وأن عددًا من الدول التي كان يُعتقد أن من الممكن أن تشهد تحولات ديمقراطية حقيقية انهارت الديمقراطية فيها، مثل روسيا ونيجيريا وفنزويلا والفليبين وباكستان وبنغلادش وتايلاند وكينيا والعراق، ودول عربية أخرى، ومن شأن هذا الانهيار أن يعوّق التحفيز على التغيير الديمقراطي الذي كان منتظرًا في عدد من الأنظمة الاستبدادية، منها الصين وفيتنام[39].

سبق أن أشار الأكاديمي والسياسي السوري برهان غليون، منذ عام 2005 على الأقل، إلى أن الدول العربية مهيأة للانضمام إلى الموجة الرابعة بسبب توافر ثلاثة عوامل[40]: أولها، إفلاس النظم القديمة واستنفاد رصيدها المادي والمعنوي بعد انكشاف الطرق المسدودة التي قادت إليها سياساتها القاصرة، وانحسار

---

(38) Michael McFaul, «The Fourth Wave of Democracy and Dictatorship: Non Cooperative Transitions in the Post Communist World,» *World Politics*, vol. 54, no. 2 (January 2002), pp. 212-244.

(39) Popescu, p. 36, and Diamond, «Democracy's Deepening Recession».

(40) برهان غليون، «موجة الديمقراطية الرابعة،» الجزيرة نت، 4/ 5/ 2005، <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/cc2667a4-28fa-4067-bdd2-41f543f1205e> (تمّت زيارة الموقع في 23/ 3/ 2013).

قدرتها على تحقيق الأهداف الوطنية والاجتماعية، واعتمادها، في سبيل البقاء بشكل متزايد وشبه كامل، على استخدام العنف والقوة استخدامًا موسعًا؛ **ثانيها**، تبدُّل البيئة الدولية الجيوسياسية والفكرية معًا. ولعل أكبر مظهر لهذا التبدل ما نجم عن زوال مناخ الحرب الباردة الذي غيّر من قواعد التنافس بين القوى العظمى، وقلل من استعداد من بقي منها في سبيل أن يعزز بعضها مواقعه تجاه بعضها الآخر، إلى رعاية دول زبائنية وكسبها إلى جانبها، وغض النظر عن ممارساتها الداخلية والخارجية مهما تكن متعارضة مع القيم الإنسانية، كما كان يحدث في السابق. كما ارتبط بذلك اهتزاز ثقة واشنطن بسياستها التقليدية القائمة على تأمين استقرار الأنظمة التي كانت تراهن عليها للحفاظ على مصالحها الحيوية والاستراتيجية في المنطقة بأي ثمن، وتبنّيها. ويبدو أن واشنطن اختارت سياسة جديدة محورها التعلق بقيم الحرية والديمقراطية، وبالحرب التي لا هوادة فيها ضد أنظمة الاستبداد في العالم العربي وعلى امتداد الكرة الأرضية؛ **ثالثها**، انبعاث الحركات الاجتماعية أو بعثها بعد أن دُفنت حية وأُهيل التراب عليها. وفي مواكبة ذلك، حدث انتعاش للمجتمع المدني وثقافته ومنظماته ومطالبه، الأمر الذي يشكل جوهر عملية الإحياء الجارية اليوم على هامش الخروج من الأزمة الفكرية الطاحنة التي مرت بها العقائد الكلاسيكية السابقة التي ارتبطت بصراعات الحرب الباردة، ومن خلال تبلور النظم والقيم الفكرية الجديدة المتمحورة حول المجتمع المدني وحقوق الإنسان وانتشار الوعي بأهمية الديمقراطية، وبقيم المواطَنة لدى أوساط متزايدة من المثقفين وناشطي المجتمع السياسي في أنحاء العالم.

لاقت توقعات غليون هذه بعد مرور أكثر من خمسة أعوام على إعلانها صدى واسعًا في كثير من الأوساط الأكاديمية والسياسية؛ فمع حوادث «الربيع العربي» التي بدأت في كانون الأول/ ديسمبر 2010 في تونس، لتنتقل إلى مصر وليبيا واليمن وسورية، وفي ما بعد إلى البحرين والسودان، رأى كثير من العلماء والأكاديميين والمهتمين في هذه الحوادث موجة رابعة من الديمقراطية، لكن سرعان ما تغيرت التقويمات في شأنها مع مرور الوقت بحسب المآلات التي ذهبت إليها، وبقي السؤال: إلى أي مدى تمثّل هذه الحوادث التي ما زالت متواصلة، جزءًا من عمليات الانتقال الديمقراطي؟

خامسًا: الربيع العربي الى أين؟

من الواضح أن بعد أكثر من أربعة أعوام من الثورات في العالم العربي، أو بدء ما يُعرف بـ «الربيع العربي»، لا يمكن أن يشار إلى بلد واحد من البلدان العربية التي هبت عليها رياح هذا «الربيع» العربي أنه يسير بوضوح على طريق تحول نظام الحكم فيه إلى نظام تسوده الديمقراطية المستقرة، باستثناء تونس التي لا تزال تنشد الاستقرار السياسي في ظل تهديدات مشهد الانزلاق إلى مزيد من الاغتيالات السياسية والصدام بين الجيش وجماعات العنف، ولا سيما الإرهابية التي لبعضها ارتباط بتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). أمّا اليمن وليبيا، فالكفاح فيهما متواصل من أجل بقاء الدولة. أما التجربة في مصر (البلد الأكثر سكانًا في العالم العربي)، فتشي حتى الآن بالشكوك؛ فأول مرشح للرئاسة وصل إلى الحكم نتيجة انتخابات حرة ونزيهة جوبه، بعد مضي عام واحد على انتخابه، بخروج ملايين المصريين مطالبين بتنحيه، لكنه لم يستجب، لينتهي به الأمر وراء القضبان. وسورية غارقة في أتون حرب أهلية، وشعبها موزع بين اللجوء في داخل البلد، ليذوق ويلات الموت اليومي وجنون القتل بالبراميل الحارقة، واللجوء إلى دول الجوار والعيش في مخيمات في أوضاع بالغة القسوة، والهجرة عبر البحر في خضم مخاطر جسيمة.

ربما يقول ملايين من العرب أنه كان من الأفضل ألا تنفجر حوادث «الربيع العربي»، رغبة في الحفاظ على الأمن الذاتي، وإن كان هذا الأمن ينتقص الكرامة في ظل الاستبداد. بل إن بعض المواطنين العرب - وهذا الكلام كثيرًا ما سمعناه أكثر من عشرة أعوام من سقوط نظام صدام حسين - يؤكد أن شعوب المنطقة بحاجة دومًا إلى دكتاتوريات تحكمها، وأن فشل «الربيع العربي» جلي، وأن صناديق الانتخاب التي هي من نتائج ثورات الربيع العربي، ستفرز دكتاتوريات، في أفضل الأحوال، كما جرى في مصر في 19 آذار/ مارس 2011 و12 كانون الأول/ ديسمبر2012، حين أُجرى استفتاءان على إعلان دستوري موقت ومشروع دستور، ونُظمت في ما بينهما ثلاثة انتخابات لمجلس الشعب ولمجلس الشورى ولرئاسة الجمهورية، ففاز الإسلام السياسي فيها كلها بفضل حُسن استثماره ديمقراطية صناديق الانتخاب «للوصول إلى السلطة، لأنها تملك القدرة

على التنظيم والحشد، ولا سيما في شعوب تسود فيها الأمية والفقر، هذا من جهة، ومن جهة ثانية لأن الإسلاميين أدركوا قوانين 'لعبة صناديق الاقتراع او الانتخاب' وأتقنوا التعامل معها، بمعنى أن قوى الإسلام السياسي ليست بحاجة إلى تأييد أغلبية الشعب، لكنهم يحتاجون إلى أغلبية من الأقلية التي تدلي بأصواتها»[41].

لكن، لننظر إلى المشهد من منظور آخر. إن أنظمة الاستبداد التي عششت عقودًا طويلة لم تكتف بزرع الأفكار التي تروّج لاستمرارها وتكريسها، بل أوجدت أيضًا العوامل المعوقة لعمليات التغيير. وإن حدثت محاولات للتغيير، فنتائجها كانت حتمًا مشوهة؛ أوَليست هذه الأنظمة التي حكمت طوال هذه العقود هي التي كرست الفقر والأمية، وبالتالي سمحت لقوى الإسلام السياسي وغيرها بأن تستثمر هذه الأوضاع لتنظم نفسها.

إن أنظمة الاستبداد هي التي نمّت التخلف على مدى عقود طويلة، وهذا ما تصدت له باحثة مصرية بدراسة مقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية مشيرة إلى «أن كلًا من مصر وكوريا الجنوبية تبنّت خلال الأربعة أو الخمسة عقود السابقة سياسات لتحقيق التنمية الصناعية تشابهت ظاهريًا في كثير من الأوجه، إلا أن نتائجها اختلفت اختلافًا جوهريًا، نتيجة اختلاف تفاصيل هذه السياسات وطريقة تطبيقها». وتؤكد الباحثة أن على الرغم من أن مصر كانت قد بدأت تنميتها الصناعية قبل كوريا الجنوبية بزمن طويل، وأن قيادتي البلدين في عصر نهوضهما التنموي الصناعي الحديث كانتا ذواتي خلفية عسكرية (جمال عبد الناصر في مصر وبارك تشانغ هي في كوريا الجنوبية)، فإن نصيب الفرد من الدخل في كوريا الجنوبية، الذي كان أقل من مثيله في مصر خلال الخمسينيات، بلغ الآن أربعة أضعاف قيمته في مصر، كما أن الأوضاع الحياتية في البلدين جعلتهما من عالمين مختلفين، حيث الفقر والجوع يسودان في مصر، بينما المدنية والرفاهية تسودان في كوريا الجنوبية[42].

---

(41) جون آر برادلي، ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، ترجمة شيماء عبد الحكيم طه؛ مراجعة محمد ابراهيم الجندي (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013)، ص 16.

(42) أميرة الحداد، «مصر مقابل كوريا الجنوبية: دربان متباينان للتصنيع،» في: أحمد فاروق غنيم [وآخرون]، دور الدولة في اقتصاد مختلط، تقديم مصطفى كامل السيد؛ تحرير عبد الله شحاتة (القاهرة: شركاء التنمية للبحوث والتدريب والاستشارات، 2010)، ص 3-5.

على الرغم من أن أنظمة الاستبداد في بلدان خارج العالم العربي تعاملت بأساليب القمع والكبت والاضطهاد للحفاظ على بقائها، فإنها عملت أيضًا على تنشيط النمو الاقتصادي وتحسين أحوال معيشة شعوبها، بينما لم تفعل أنظمة الاستبداد في دول المنطقة العربية الكثير في سبيل تنمية الاقتصاد، خلافًا لاهتمامها بأدوات القمع من أجهزة أمن وشرطة وجيش. وفي الحالات التي قامت فيها ببناء مشروعات اقتصادية، كان المستفيدون، في المقام الأول، أبناء رأس النظام أو إخوته أو أقرباء زوجته، أي إن الاستبداد في المنطقة العربية يقترن بالفساد السلطوي وهيمنته على مجريات الحياة الاقتصادية[43].

من هنا، يبدو أن مآلات الربيع العربي، في جانب كبير منها، هي نتيجة سياسات عقود متواصلة من تنمية التخلف والتجويع ونشر الفقر والأمية والفساد والاستبداد التي قامت بها دكتاتوريات جمهوريات الربيع العربي.

مهما يتضمن المشهد في دول الربيع العربي حاليًا من صور تراجيدية، فإنه يكفي أنه أضاف إلى عناصر القوة الموجودة في الجسد العربي «قوة جديدة»، هي قوة الشارع الذي احتاج إلى ثلاثة عقود كي يزيح الرئيس السابق حسني مبارك، لكنه لم يحتج إلى أكثر من عام واحد ليقوّم أداء خلفه محمد مرسي (الذي جاء عبر انتخابات نزيهة وحرة) ويطيحه. إن ميزة الربيع العربي هي المتغيرات التي أحدثها في عقول الناس لجهة أن التعايش مع الدكتاتوريات صار جزءًا من الماضي.

سادسًا: العواقب غير المقصودة

في الواقع، ثمة حقيقتان أفرزهما «تسونامي» التحركات الجماهيرية الذي اجتاح المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010، وأزاح عددًا من الحكام الذين طالما أغلقوا الفضاء السياسي، وأصبحوا مالكين بلدانهم يورثونها لأبنائهم قبل رحيلهم:

- الحقيقة الأولى هي أن هذه الثورات - إن صح وصفها كذلك - حوادث

---

(43) «The Arab Spring: Has it Failed?,» *The Economist*, 13/7/2013, <http://www.economist.com/news/leaders/21581734-despite-chaos-blood-and-democratic-setbacks-long-process-do-not-give-up>, (Visited in: 7/9/2013).

فريدة لم يعرفها تاريخ المنطقة منذ أواخر القرن التاسع عشر على الأقل؛ إذ لا علاقة لها بالسياسة الخارجية أو بمناهضة الاستعمار أو إسرائيل أو بريطانيا أو أميركا، بل إنها مرتبطة بالثأر لكرامة الإنسان العادي، وبإعادة توجيه الأولويات المحلية الخاصة بحياة الناس، وهي تأتي من القاعدة إلى القمة. فالشباب (الذكور والإناث) والناس البسطاء الذين خرجوا إلى الشوارع والساحات في تونس والقاهرة وطرابلس وبنغازي وصنعاء وحماة وحمص ودمشق، خرجوا سلميين يهتفون «الشعب يريد إسقاط النظام»، وعكس هذا الخروج رغبة كثير من الناس في المخاطرة بأرواحهم وأرزاقهم من أجل إسقاط حكومات فاسدة ودكتاتورية. وهؤلاء لم يهزّوا أركان الحكام العرب فحسب، بل هزّوا أيضًا الحكومات السلطوية في مناطق قصية، كالصين[44]، وأضحوا مثار إعجاب العالم، حتى إن صحافيًا مثل توماس فريدمان تساءل، لفرط حماسته وانبهاره، في إحدى مقالاته: «هل أميركا بحاجة إلى ربيع عربي؟»، في معرض حديثه عن أزمة السلطة في الولايات المتحدة، وتقلّص سلطة الحكومة الفدرالية في ظل حالة الاستقطاب داخل المؤسسة التشريعية الأميركية بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي[45].

بدد هذا التطور الوهم الذي راود أكاديميين وسياسيين ومفكرين كثر، في أن العالم العربي عصي على الديمقراطية[46]. كما أنه دل على أن الديمقراطية مجرد فكرة ذات شعبية واسعة، وأن ثمة قوى تاريخية ومادية قيد العمل تجعل من الأشكال الأخرى من الحكومات السلطوية أو التوتاليتارية أو الدينية الثيوقراطية

(44) على سبيل المثال، انظر: بول سالم، «الربيع العربي من منظور عالمي: استنتاجات من تحولات ديمقراطية في أنحاء أخرى من العالم،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط (15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011)، <http://www.carnegie-mec.org/2011/11/15>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 22/ 5/ 2013)؛ Tarek Masoud, «The Road to (and from) Liberation Square: The Upheavals in Egypt and Tunisia,» *Journal of Democracy*, vol. 22, no. 3 (July 2011), pp. 20-34, and Jason Miks, «Jasmine Lacks Spark,» *The Diplomat* (7 March 2011), <http://thediplomat.com/2011/03/jasmine-lacks-spark/>, (Visited in: 25/7/2013).

(45) توماس فريدمان، «كل شيء يتداعى،» الشرق الأوسط، 24/ 4/ 2012، <http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=674190&issueno=12201#.VtfQPfl97cc>.

(46) Rex Brynen, «Political Culture and the Puzzle of Persistent: Authoritarianism in the Middle East,» McGill University, Interuniversity Consortium for Arab and Middle Eastern Studies (Montréal), <http://www.mcgill.ca/icames/files/icames/IPSA.pdf>, (Visited in: 5/7/2013).

أو حكم الحزب الواحد أو العائلة الواحدة، غير قابلة للاستمرار، وأن الدولة الديمقراطية لا غنى عنها في حكم المجتمعات الحديثة[47].

- **الحقيقة الثانية** هي تلك المتعلقة بما يسمّى «العواقب غير المقصودة» التي تحدث عنها عالِم الاجتماع الأميركي روبرت ميرتون في ورقة نُشرت في عام 1936 بعنوان «النتائج غير المتوقعة من العمل الاجتماعي الهادف»، وتحددت فيها عوامل خمسة يمكنها، مجتمعة أو منفردة، أن تؤثر تأثيرًا كبيرًا في حصيلة العمل الجماعي أو في السياسة العامة: الجهل بالأوضاع الحقيقية؛ الخطأ في الاستنتاج؛ أولوية المصالح الملحة؛ معطى المدركات الثقافية والقيمية؛ التنبؤ وفق المتطلبات الرغبوية. ووفقًا لميرتون، فإن تجاهل عامل واحد أو أكثر من هذه العوامل يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها، وتجاهلها كلها يؤدي إلى نتائج كارثية حتمًا[48].

إذا طبّقنا العوامل هذه على حوادث الربيع العربي، فسنجد كيف أنها (أي العوامل) اجتمعت كلها وتداخلت، وصار بعضها يغذي بعضها الآخر، وكيف أن تجاهلها تسبب في النتائج الكارثية التي آلت إليها الأوضاع في جمهوريات الربيع العربي خصوصًا، والأوضاع العربية عمومًا.

• **العامل الأول** (الجهل بالأوضاع): تجهل قطاعات واسعة من الناس الذين غامروا بحيواتهم وأرزاقهم أن إلحاق الهزيمة برأس النظام الحاكم لا يعني الوصول إلى الديمقراطية. أكثر من ذلك، هناك جهل واسع أيضًا عند عدد كبير من النخب التي حاولت استثمار متغير سقوط النظام باتجاه إجراء بعض التحولات الديمقراطية، إلا أن سقوط رأس النظام أو حتى النظام كله لا يعني اختفاء بعض بقايا هذا النظام من الدولة العميقة، وبالتالي التأثير في الحوادث والتحولات التي تبعت سقوط النظام. وحتى لو كانت بعض النخب تعي حقيقة وجود بقايا النظام السابق في الدولة العميقة، فهي تجهل أن معظم قطاعات «المجتمع العميق» نفسه لا يعرف ولا يعلم كيفية تخطي عقبات التحول الديمقراطي، والوقت الذي يحتاج

(47) سالم، «الربيع العربي من منظور عالمي».

(48) Robert K. Merton, «The Unanticipated Consequences of Purposive Social Action,» *American Sociological Review*, vol. 1, no. 6 (December 1936), pp. 894-904.

إليه ذلك التحول ومراحله؛ فأنماط الفكر والممارسة المناهضة للديمقراطية والمؤسسة على الاستبداد لعقود طويلة تجذرت في السلوك وفي النفوس والعقول لأجيال كثيرة وقطاعات واسعة من المجتمع[49].

نجم عن هذا الجهل المركّب تجاهل التخطيط الواعي لمرحلة مابعد سقوط النظام، والتسرع في إجراء الانتخابات من دون تأسيس حقيقي لها ولشروطها. ولا أدل على هذه الحقيقة ما أشار إليه الناشط المصري وائل غنيم - وهو من النخب - في كتابه عن الثورة المصرية من احتقار أي عملية تنظيمية للسلطة بعد الثورة، بل إنه يفخر بأن تكون بابًا مفتوحًا على مصراعيه للجميع - ثوارًا وغير ثوار - تمامًا مثل دائرة المعارف الإلكترونية (*Wikipedia*)، تدخل لتأخذ أو تضيف من دون منظم أو مراقب أو حتى موجّه[50].

• **العامل الثاني (الخطأ في الاستنتاج)**: قاد الجهل بالأوضاع الموضوعية بدوره إلى وقوع أخطاء كثيرة في الاستنتاج؛ إذ توقعت الجماهير العريضة أن المشكلات ستجد حلولًا لها بعد سقوط الأنظمة في بلدانها، وأن الانتخابات ستنشئ الديمقراطية، وأن الرفاه الاقتصادي سيعم، واستنتاجات أخرى كثيرة. بيد أن الحقيقة كانت غير ذلك؛ فالثورات التي أطاحت الأنظمة الدكتاتورية والفاسدة عمّقت المشكلات القائمة بسبب ضعف كفاءة محاولات معالجتها. كما أن الانتخابات سمحت بفوز غير الديمقراطيين، من أحزاب الإسلام السياسي، كجماعة الإخوان المسلمين في مصر والنهضة في تونس، وكذلك الفئات الانتهازية في ليبيا التي شرعت في التأسيس لنظام سياسي يكرس وجودها ويقصي الآخرين أو يحجّمهم. وبدلًا من الالتفات إلى الأولويات الملحة التي تنتظرها الجماهير الثائرة، بدأ الفائزون في الانتخابات يديرون المعارك السياسية ويقسمون الشارع السياسي، وبالتالي ينقلون الصراع بين النخب السياسية إلى الشارع[51].

---

(49) بهجت قرني، «ما بعد سقوط رأس الحكم: تحديات المرحلة الانتقالية ومآلات الربيع العربي،» السياسة الدولية، السنة 49، العدد 192 (نيسان/ أبريل 2013)، <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3028.aspx>، (تمّت زيارة الموقع في 25/ 7/ 2013).

(50) المصدر نفسه.

(51) كريم الصدر، «دور الإسلام السياسي في التحولات العربية: العام الثاني للربيع العربي بين =

• العامل الثالث (أولوية المصالح الملحة): دفعت هذه الأولوية بمطالب فئوية إلى التعبير عن نفسها باحتجاجات واعتصامات في الشوارع والساحات، فوجدنا الشباب يطالبون بحصتهم في الحكم، ووجدنا فئات من العمال والموظفين في قطاعات معينة تطالب برفع الأجور. كما أن الجماعات المهمشة والفقراء بدأوا يطالبون بتحسين أوضاعهم المعيشية اليومية. وهكذا، سادت حالة تذمر وإحباط في صفوف شعوب تائقة إلى حصاد نتائج الحراك الثوري وتحسين أوضاعها الاقتصادية والمعيشية. وكثيرًا ما كان التعبير عن الحالة تلك يجري بغضب وعنف في الشوارع والساحات وبصدامات مع أجهزة الشرطة، وأحيانًا كثيرة مع الجيش[52].

أما أولوية المصالح الملحة بالنسبة إلى قوى الإسلام السياسي، فكان تحقيق هيمنتها على السلطة وتكريسها، ما دفعها إلى إحلال العناصر المنتمية إليها في المواقع القيادية في الدولة، والتضحية بالكفاءات الإدارية الموجودة. كما جعل المليشيات والقبائل المسلحة في ليبيا واليمن تتمدد وتُضعف الدولة ومؤسساتها. هذه الأولوية الملحة دفعت الأطراف كلها إلى إهمال التفكير في نتائج هذا المسلك حتى تفجر الصراع في جمهوريات «الربيع العربي» إلى حروب أهلية داخلية اتخذت أشكالًا متنوعة بين الراغبين في «إسلام» أكثر أو «علمانية» أكثر، أو بين من يفضلون استعادة الوضع الذي كان قائمًا والطامحين لتأسيس ديمقراطية تُفرض ولو بالقوة، أو بين قبائل تريد زيادة حصتها وقوّتها على حساب أخرى، أو مليشيا على حساب جماعة مسلحة أخرى. والنتيجة هي ضعف الدولة وفشلها وانهيار الاقتصاد، حتى أن التقديرات الإحصائية تشير إلى ارتفاع عدد العاطلين من العمل إلى 80 مليون شخص، وخسائر اقتصادية من عام 2011 تجاوزت التريليون دولار[53].

= الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي وعلاقات القوى الجديدة،» في: الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012 (عمّان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2014)، ص 25-29.

(52) قرني، «ما بعد سقوط رأس الحكم».

(53) محمد الشرقي، «تباطؤ النمو في بلدان «الربيع العربي» يكرّس عجز الموازنات واختلالات التجارة،» الحياة، 2014/2/27، وأحمد حلمي عبد اللطيف، «اقتصاديات دول «الربيع العربي»..=

• **العامل الرابع** (معطى مدركات الثقافية والقيمية): إن لنجاح الديمقراطية شروطًا عدة، في مقدمها الوحدة الوطنية؛ فمن دون تماسك وطني ومدركات جماعية وطنية تشكّل وعاء الانتماء الجماعي للوطن وتحقق للشعب تجانسه لا يمكن أن تنجح الديمقراطية. وكما يقول بول سالم، فإن القومية (الوطنية) والديمقراطية يمكن أن تزعزعا أو أن يعزز بعضهما بعضًا. وفي حالة جمهوريات «الربيع العربي»، نجد أن المجتمعات مقسمة إمّا طائفيًا وإمّا سياسيًا أو قبليًا أو اجتماعيًا، وتجتمع في بعضها التقسيمات كلها، كما في الحالتين اليمنية والسورية. والتقسيم هنا هو بمعنى أن الإدراك القيمي والثقافي لأفراد المجتمع يجعل الانتماءات الخاصة تتفوق على الانتماء الجماعي الشامل، فالانتماء إلى الطائفة أو الفئة الاجتماعية أو القبيلة يتخذ مسارًا يفوق مسار الانتماء إلى الوطن[54].

الحقيقة أن من شأن الانقسامات الإثنية والطائفية والقبلية، عندما تكون أساس تشكيل المنظومة القيمية والثقافية للأفراد، أن تفرض حين تعاطيها مع الديمقراطية إعادة إنتاج هذه الانقسامات، وبالتالي تجعل الديمقراطية ومؤسساتها بمنزلة «نقل الدب القطبي للعيش في أدغال استوائية»، كما يقول إبراهيم أبو خزام[55]، ولعل الأنموذج العراقي وقبله الأنموذج اللبناني اختبرا هذه الحقيقة.

أما في ما يتعلق بجمهوريات «الربيع العربي»، فشكّل الاضطراب القيمي في ظل الانقسامات المجتمعية وعاءً للعواقب غير المتوقعة من الثورات، لكن الأهم هي العواقب التي تختمر ويمكن أن تظهر في المستقبل القريب، وفي مقدمها حروب أهلية طاحنة وتفكك دول واضطراب إقليمي واسع يشبّهه توماس فريدمان بحروب الثلاثين عامًا التي عاشتها أوروبا في القرن السابع عشر[56].

= الواقع والآفاق،» المجلة (29 كانون الأول/ ديسمبر 2012)، <http://www.majalla.com/arb/2012/12/article5524120>، (تمت زيارة الموقع بتاريخ 18/ 3/ 2013).

(54) سالم، «الربيع العربي من منظور عالمي».

(55) إبراهيم أبو خزام، **الديمقراطية الغربية والعالم الثالث: دب قطبي في أدغال استوائية** (بغداد: منشورات مكتبة دار العلوم، 1997).

(56) توماس فريدمان، «ربع القرن العربي،» **الشرق الأوسط**، 15/ 4/ 2013، <http://archive.aawsat.com/leader.asp?issueno=12557&article=724663#.VtfUj_l97cc>.

• **العامل الخامس (التنبؤ وفق المتطلبات الرغبوية)**: شكّل هذا العامل المتكأ الذي ارتكزت عليه العوامل السابقة، وهو التنبؤ وفق التمنيات، أو ما يسمّيه بعضهم تعليل النفس بالتمنيات (Wishful Thinking). إن تجاهل الأوضاع الموضوعية والخطأ في الاستنتاج وأولوية المصالح الملحة انطلقت في الأساس من حسابات وقراءات وتوقعات نبعت من تمنيات، لا من أسس موضوعية حقيقية.

هكذا تفجرت نظرية العواقب غير المقصودة بقوة في جمهوريات «الربيع العربي» اعتمادًا على مدخلات وهمية، ونجمت عن كوارث متلاحقة يتوقع أن يمتد حيز تأثيرها الزمني عقودًا، وأن يتوسع حيزها المكاني ليشمل المنطقة، وربما العالم أجمع، خصوصًا لجهة الأمن والسلام العالمي من ناحية، ولجهة تراجع الديمقراطية ونكوصها من ناحية أخرى.

في الواقع، ثمة علاقة مفترضة بين الديمقراطية والسلام؛ فهناك شبه إجماع من علماء العلاقات الدولية على أن تحقق شرط الديمقراطية في العالم سيضفي على العلاقات الدولية طبيعة سلمية مفترضة[57].

علاوة على ذلك، كشف تقرير مؤشر السلام العالمي لعام 2013 عن أن العالم أصبح أقل أمنًا وسلامًا، بسبب الزيادة المطردة في حالات استخدام

---

(57) جميس لي ري، **الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط**، دراسات استراتيجية؛ 1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1995)، ص 18.

الحقيقة أن نظرية السلام الديمقراطي التي محورها أن انتشار السلام في العالم متوقف على زيادة عدد الدول الديمقراطية، لقيت رواجًا كبيرًا عند أغلبية أساتذة العلاقات الدولية، ولا سيما خلال العقود الأربعة الأخيرة. لكن لا يزال بعض أساتذة العلاقات الدولية يشكك فيها إلى حدّ ما، كما يفعل تشارلز كوبتشان الذي يرفض فكرة أن الديمقراطية شرط مسبق لتحقيق السلام بين الدول، ويشير إلى أن في إمكان الدول غير الديمقراطية أن تساهم بشكل كبير في تحقيق السلام العالمي، وأن الدول الأوتوقراطية بدورها قادرة على بناء شراكات دائمة في ما بينها، ومع غيرها من الدول الديمقراطية. كما أن كوبتشان يعارض نظرية صدام الحضارات التي بشّر بها المفكر الأميركي هنتنغتون؛ إذ يشير إلى أن الصراعات والحروب لا تندلع بسبب الانتماء إلى حضارات وثقافات مختلفة، لكنه يؤكد أن القواسم الثقافية المشتركة تؤدي دورًا لا يمكن إغفاله في بناء السلام بين الدول، وغيابها لا يعني بالضرورة صعوبة أو استحالة تحقيق السلام. لمزيد من التفصيلات، انظر: Charles A. Kupchan, *How Enemies Become Friends: The Sources of Stable Peace* (New Jersey, NJ: Princeton University Press, 2010), pp. 1-183.

العنف والقتل. وأشار أيضًا إلى أن العالم أصبح أقل أمنًا بنسبة 5 في المئة، مقارنة بالتقرير الأول الصادر في عام 2008. وقال التقرير الذي أصدره معهد الاقتصاد والسلام أن «هناك 110 دول أصبحت على درجة أدنى من الحالة السلمية منذ عام 2008 في مقابل 48 دولة فقط أصبحت على درجة أعلى». وذكر التقرير أن هذا الانخفاض في مؤشر «السلام» يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسة: ارتفاع عدد جرائم القتل، ارتفاع النسبة المئوية للنفقات العسكرية من الناتج المحلي الإجمالي، عدم الاستقرار السياسي[58]. وأوضح أيضًا أن ثمة مجموعة من العوامل على المستوى الوطني والدولي تفسر لماذا أضحى معظم المجتمعات يعيش في مناخ غير آمن وغير سلمي داخل دوله، في مقدمها مطالبة كثير من المواطنين بالديمقراطية، بينما تواجَه عادة بتجاهل من السلطة الحاكمة. كما يبدو أن ثمة تناميًا واضحًا للعنف داخل معظم البلدان، إمّا نتيجة للعوامل السابقة، وإمّا نتيجة متغيرات اجتماعية واقتصادية تصاحب الأزمات المالية والاقتصادية في معظم الدول التي يترتب عنها قدر كبير من تراجع الدولة عن أداء بعض الأدوار الاجتماعية. وليس بعيدًا عن ذلك أن خروج التظاهرات الشعبية ضد التقشف في بعض الدول الأوروبية أدى إلى استخدام العنف، الأمر الذي لم يشهده بعض دول أوروبا والولايات المتحدة منذ زمن بعيد[59]. ومضى التقرير يقول إن بسبب حوادث الربيع العربي، ازداد العنف السياسي في الشرق الأوسط، وارتفعت معدلات النشاط الإرهابي في ليبيا ومصر وسورية واليمن، إضافة إلى العراق[60].

في اعتقادنا أن تراجع مؤشرات الأمن والسلام في العالم يرتبط بالحالة التي آلت إليها الديمقراطية في العالم، الذي شهد في الأعوام القليلة الماضية تراجعًا واضحًا في الديمقراطية على مستوى معظم الدول، وهذا ما سنفصّله لاحقًا.

---

(58) *Global Peace Index 2013: Measuring the State of Global Peace* (New York: Institute of Economic and Peace, 2013), pp. 1-3, 13 and 25, <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Global%20Peace%20Index%202013.pdf>.

(59) المصدر نفسه، ص 7-8 و34-35.

(60) المصدر نفسه، ص 25 و45-46.

الفصل الرابع

انتكاسات الديمقراطية في العالم

تمخضت الطبيعة الغامضة لتطورات الشرق الأوسط عن بزوغ اتجاهين متنازعين: الأول ينادي بالتغيير، تمثّله الحركات الشعبية المطالِبة بالديمقراطية، وتسعى من أجله، والثاني يتعلق بردّة الفعل السلطوية المعاكسة المسنودة بنخب وقيم تمثّلها أطراف تجمع في استراتيجيتها بين العناد والتكيف الاستراتيجي. وكان لهذه الطبيعة الغامضة لتطورات الشرق الأوسط، إضافة إلى عدم الاستقرار في أجزاء من العالم والتخندق السلطوي في أجزاء أخرى، تأثير كبير في حال الديمقراطية والحرية والسلام في العالم، التي شهدت تراجعات كبيرة ومتواصلة على مدار الأعوام الثمانية الماضية على الأقل.

أولًا: حال الديمقراطية في المناطق المختلفة

أشار تقرير مؤسسة «فريدوم هاوس» السنوي لعام 2014، وللعام الثامن على التوالي، إلى تراجع شديد أصاب الحريات في العالم. وأظهر تراجع حال الحرية في العالم في عام 2013 في نحو 54 دولة، بينما حققت 40 دولة أخرى بعض المكاسب في هذا المضمار. ويمثّل عدد البلدان التي يعنى بها التقرير نحو 88 دولة تمثّل نحو 45 في المئة من الأنظمة الحاكمة في العالم، وعددها 195 نظامًا، وتمثّل نحو 40 في المئة من سكان العالم. وبحسب التقرير، انخفض عدد الدول الحرة بمعدل دولتين منذ تقرير العام الذي سبقه. ووصل عدد الدول المؤهلة لتصبح حرة جزئيًا إلى 59 دولة، أو نحو 30 في المئة من الدول التي قُوّمت، أي ما يوازي 30 في المئة من سكان العالم. وارتفع عدد الدول الحرة جزئيًا بمعدل دولة واحدة عن العام السابق. وصنّف تقرير الحرية في العالم نحو 48 دولة على أنها غير حرة، أي نحو 25 في المئة من الأنظمة السياسية في العالم.

وصلت نسبة الشعوب التي تعيش تحت أنظمة غير حرة إلى نحو 35 في

المئة من سكان العالم، على الرغم من أن الصين وحدها تشارك بنصف هذا العدد. وارتفع عدد الدول غير الحرة بمعدل دولة واحدة عن العام السابق، وارتفع عدد الديمقراطيات المنتخبة بمعدل أربع ديمقراطيات، فوصل إلى 122 دولة، في مقدمها هندوراس ونيبال وباكستان. وهناك دولة واحدة صعدت من مرتبة غير حرة إلى مرتبة حرة جزئيًا، هي مالي. وتراجعت سيراليون وإندونيسيا من مرتبة حرة إلى حرة جزئيًا، في حين تراجعت جمهورية أفريقيا الوسطى ومصر إلى مرتبة غير حرة[1].

علاوة على ذلك، أشار التقرير إلى أن المسؤولين في الصين بدأوا في عام 2013 يوسعون قاعدة تجريم حرية التعبير عبر الإنترنت، حيث بدأت مشاهد الاعترافات التي تذكّرنا بعصر ماو، تظهر مرة أخرى على شاشات التلفزيون. وقامت الشرطة الصينية باعتقال عشرات الناشطين المطالبين بالإصلاح السياسي[2]. كما تراجعت أوراسيا إلى درجة كانت النقاط التي سجلتها في ما يخص الحقوق السياسية الأدنى في الأقاليم الأخرى. وارتكب الجيش الروسي في عام 2013 فظائع عدة، منها قمع المعارضين السياسيين والأقليات الضعيفة على السواء، كما استخدم النظام الروسي سياسة «البلطجة» لتثبيط عزم الدول المجاورة عن عقد اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي. وأثار قرار تخلي الرئيس الأوكراني عن أحد اتفاقاته مع الاتحاد الأوروبي، احتجاجات كثيرة من المواطنين الذين طالبوا باتّباع التوجه الأوروبي الديمقراطي[3].

أمّا في الشرق الأوسط، فتراجعت مصر من مرتبة حرة جزئيًا إلى غير حرة، بعد إطاحة محمد مرسي في تموز/ يوليو 2013 وما تبعها من إجراءات قمعية. وفي غضون 6 شهور، ألغت القيادة التي تولت الحكم بعد الانقلاب العسكري المكاسب التي حققتها احتجاجات 2011، فيما واصلت سورية انزلاقها نحو حرب أهلية متعددة الأطراف ونحو كارثة إنسانية، ولم يتمكن الاتفاق الذي أبرمه

(1) Freedom House, «Freedom in the World 2014,» pp. 2-3, <https://freedomhouse.org/sites/default/files/FIW2014%20Booklet.pdf>.

(2) المصدر نفسه، ص 10-11.

(3) المصدر نفسه، ص 8.

النظام في شأن التخلي عن الأسلحة الكيماوية من تخفيف حدتها. وفي بعض دول الخليج، واصلت الحكومات قمع المعارضين، ولا سيما في البحرين. واعتبر التقرير تونس النقطة الوحيدة البراقة في المنطقة، حيث أنهى الحزب الإسلامي الحاكم وقتذاك المأزق السياسي بتنحيه عن الحكم لمصلحة حكومة تصريف أعمال مستقلة تدير البلاد حتى إجراء الانتخابات في عام 2014 (أجريت الانتخابات في ذلك العام، وفاز حزب نداء تونس بعدد من المقاعد يفوق عدد المقاعد التي أحرزها الحزب الإسلامي). ومثّل هذا الاتفاق انفراجًا كبيرًا في تونس التي يُعقد عليها أمل أن تصبح أكثر الديمقراطيات استقرارًا في المنطقة[4].

مثلما لاحظنا في الصفحات السابقة، تعاني المعايير المطبّقة في مسوحات «فريدوم هاوس» قصورًا كبيرًا، وبالتالي تفتقد نتائجها عادة الموضوعية العالية. كما أن منظمة «فريدوم هاوس» تتلقى معونات متواصلة من الحكومة الأميركية، وهذا الأمر سبب من الأسباب التي تجعلها متهمة باعتماد مواقف سياسية في تقويماتها. لكن مع ذلك، فإن الواضح في المسوحات الأخيرة أنها أشّرت إلى حدوث تراجع في الديمقراطية والحرية على المستوى العالمي. ولعل إلقاء نظرة عامة على تقويمها حال الحرية في دول العالم يبين بشكل واضح افتقادها الموضوعية (انظر (الجدول 4-1)).

الجدول (4-1)
حال الحرية لدول العالم في عام 2012
بحسب تقويم منظمة «فريدوم هاوس»

الدولة	حال الحرية	الحقوق السياسية	الحريات المدنية	اتجاه السهم
أفغانستان	غير حرة	6	6	
ألبانيا*	حرة بشكل جزئي	3	3	
الجزائر	غير حرة	6	5	

يتبع

(4) المصدر نفسه، ص 8-9.

تابع

أندورا*	حرة	1	1	
أنغولا	غير حرة	6	5	
أنتيغوا وبربودا*	حرة	2	2	
الأرجنتين*	حرة	2	2	
أرمينيا	حرة بشكل جزئي	5	4	
أستراليا*	حرة	1	1	
النمسا*	حرة	1	1	
اذربيجان	غير حرة	6	5	
جزر الباهاما*	حرة	1	1	
البحرين	غير حرة	6	6	
بنغلاديش*	حرة بشكل جزئي	3	4	
بربادوس*	حرة	1	1	
بيلاروسيا	غير حرة	7	6	
بلجيكا*	حرة	1	1	
بليز*	حرة	1	2	
بنين*	حرة	2	2	
بوتان	حرة بشكل جزئي	4	5	▲
بوليفيا*	حرة بشكل جزئي	3	3	
البوسنة والهرسك*	حرة بشكل جزئي	3	3	
بوتسوانا*	حرة	3	2	
البرازيل	حرة	2	2	
بروناي	غير حرة	6	5	
بلغاريا*	حرة	2	2	
بوركينا فاسو	حرة بشكل جزئي	5	3	
بورما	غير حرة	6	5	
بوروندي	حرة بشكل جزئي	5	5	
كمبوديا	غير حرة	6	5	

يتبع

تابع

الكاميرون	غير حرة	6	6	
كندا*	حرة	1	1	
الرأس الأخضر*	حرة	1	1	
جمهورية أفريقيا الوسطى	حرة بشكل جزئي	5	5	▼
تشاد	غير حرة	7	6	
تشيلي*	حرة	1	1	
الصين	غير حرة	7	6	
كولومبيا*	حرة بشكل جزئي	3	4	
جزر القمر*	حرة بشكل جزئي	3	4	
جمهورية الكونغو**	غير حرة	6	5	
جمهورية الكونغو الديمقراطية***	غير حرة	6	6	
كوستاريكا*	حرة	1	1	
كوت ديفوار	حرة بشكل جزئي	5	5	
كرواتيا*	حرة	1	2	
كوبا	غير حرة	7	6	
قبرص*	حرة	1	1	
جمهورية التشيك*	حرة	1	1	
الدانمارك*	حرة	1	1	
جيبوتي	غير حرة	6	5	
دومينيكا*	حرة	1	1	
جمهورية الدومينيكان*	حرة	2	2	
تيمور الشرقية*	حرة بشكل جزئي	3	4	▼
الإكوادور	حرة بشكل جزئي	3	3	
مصر	حرة بشكل جزئي	5	5	

يتبع

تابع

إلسلفادور*	حرة	2	3	
غينيا الاستوائية	غير حرة	7	7	
إريتريا	غير حرة	7	7	
إستونيا*	حرة	1	1	
إثيوبيا	غير حرة	6	6	
فيجي	حرة بشكل جزئي	6	4	
فنلندا*	حرة	1	1	
فرنسا*	حرة	1	1	
الغابون	غير حرة	6	5	
غامبيا	غير حرة	6	6	
جورجيا*	حرة بشكل جزئي	3	3	
ألمانيا*	حرة	1	1	
غانا*	حرة	1	2	
اليونان*	حرة	2	2	▼
غرينادا*	حرة بشكل جزئي	1	2	
غواتيمالا*	حرة بشكل جزئي	3	4	
غينيا	حرة بشكل جزئي	5	5	▲
غينيا – بيساو	غير حرة	6	5	
غويانا*	حرة	2	3	
هايتي	حرة بشكل جزئي	4	5	
هندوراس	حرة بشكل جزئي	4	4	
المجر*	حرة	1	2	
آيسلندا*	حرة	1	1	
الهند	حرة	2	3	
إندونيسيا*	حرة	2	3	
إيران	غير حرة	6	6	
العراق	غير حرة	6	6	

يتبع

تابع

إيرلندا*	حرة	1	1	
إسرائيل*	حرة	1	2	
إيطاليا*	حرة	2	1	
جامايكا*	حرة	2	3	
اليابان*	حرة	1	2	▼
الأردن	غير حرة	6	5	
كازاخستان	غير حرة	6	5	▼
كينيا	حرة بشكل جزئي	4	4	
كيرياتي*	حرة	1	1	
كوسوفو	حرة بشكل جزئي	5	4	
الكويت	حرة بشكل جزئي	5	5	
قيرغزستان	حرة بشكل جزئي	5	5	
لاوس	غير حرة	7	6	
لاتفيا*	حرة	2	2	
لبنان	حرة بشكل جزئي	5	4	▼
ليسوتو*	حرة	2	3	
ليبيريا*	حرة بشكل جزئي	3	4	
ليبيا*	حرة بشكل جزئي	4	5	
ليختنشتاين*	حرة	1	1	
ليتوانيا*	حرة	1	1	
لوكسمبورغ*	حرة	1	1	
مقدونيا*	حرة بشكل جزئي	3	3	
مدغشقر	حرة بشكل جزئي	6	4	
مالاوي*	حرة بشكل جزئي	3	4	
ماليزيا	حرة بشكل جزئي	4	4	
جزر المالديف	حرة بشكل جزئي	5	4	
مالي	غير حرة	7	5	

يتبع

تابع

مالطا*	حرة	1	1	
جزر المارشال*	حرة	1	1	
موريتانيا	غير حرة	6	5	
موريشيوس*	حرة	1	2	
المكسيك*	حرة بشكل جزئي	3	3	
ميكرونيزيا*	حرة	1	1	
مولدوفا*	حرة بشكل جزئي	3	3	
موناكو*	حرة	2	1	
منغوليا*	حرة	1	2	
الجبل الأسود*	حرة	3	2	
المغرب	حرة بشكل جزئي	5	4	
موزمبيق	حرة بشكل جزئي	4	3	
ناميبيا*	حرة	2	2	
ناورو*	حرة	1	1	
نيبال	حرة بشكل جزئي	4	4	
هولندا*	حرة	1	1	
نيوزيلندا*	حرة	1	1	
نيكاراغوا	حرة بشكل جزئي	5	4	
النيجر*	حرة بشكل جزئي	3	4	
نيجيريا	حرة بشكل جزئي	4	4	▼
كوريا الشمالية	غير حرة	7	7	
النرويج*	حرة	1	1	
عمان	حرة بشكل جزئي	6	5	▼
باكستان	حرة بشكل جزئي	4	5	
بالاو*	حرة	1	1	
بنما*	حرة	1	2	
بابوا غينيا الجديدة*	حرة بشكل جزئي	4	3	▼

يتبع

تابع

الباراغواي*	حرة بشكل جزئي	3	3	
البيرو*	حرة	2	3	
الفليبين*	حرة بشكل جزئي	3	3	
بولندا*	حرة	1	1	
البرتغال*	حرة	1	1	
قطر	غير حرة	6	5	
رومانيا*	حرة	2	2	
روسيا	غير حرة	6	5	▼
رواندا	غير حرة	6	6	
سانت كيتس ونيفيس*	حرة	1	1	
سانت لوسيا*	حرة	1	1	
سانت فنسنت وجزر غرينادين*	حرة	1	1	
ساموا*	حرة	2	2	
سان مارينو*	حرة	1	1	
سان تومي وبرينسيبي	حرة	2	2	
السعودية	غير حرة	7	7	
السنغال*	حرة	2	3	
صربيا*	حرة	2	2	
سيشيل*	حرة بشكل جزئي	3	3	
سيراليون*	حرة	2	3	
سنغافورة	حرة بشكل جزئي	4	4	
سلوفاكيا*	حرة	1	1	
سلوفينيا*	حرة	1	1	
جزر سليمان	حرة بشكل جزئي	4	3	
الصومال	غير حرة	7	7	
جنوب أفريقيا*	حرة	2	2	

يتبع

تابع

كوريا الجنوبية*	حرة	1	2	
جنوب السودان	غير حرة	6	5	
إسبانيا*	حرة	1	1	
سريلانكا	حرة بشكل جزئي	5	4	▼
السودان	غير حرة	7	7	
سورينام*	حرة	2	2	▼
سوازيلاند	غير حرة	7	5	
السويد*	حرة	1	1	
سويسرا*	حرة	1	1	
سورية	غير حرة	7	7	▼
تايوان*	حرة	1	2	
طاجكستان	غير حرة	6	6	
تنزانيا*	حرة بشكل جزئي	3	3	
تايلاند*	حرة بشكل جزئي	4	4	
توغو	حرة بشكل جزئي	5	4	
تونغا*	حرة	3	2	
ترينيداد وتوباغو*	حرة	2	2	
تونس*	حرة بشكل جزئي	3	4	
تركيا*	حرة بشكل جزئي	3	4	
تركمنستان	غير حرة	7	7	
توفالو*	حرة	1	1	▼
أوغندا	حرة بشكل جزئي	5	4	
أوكرانيا*	حرة بشكل جزئي	4	3	▼
الإمارات العربية المتحدة	غير حرة	6	6	▼
المملكة المتحدة*	حرة	1	1	
الولايات المتحدة	حرة	1	1	

يتبع

تابع

الأوروغواي*	حرة	1	1	
أوزبكستان	غير حرة	7	7	
فانواتو*	حرة	2	2	
فنزويلا	حرة بشكل جزئي	5	5	
فيتنام	غير حرة	7	5	
اليمن	غير حرة	6	6	
زامبيا*	حرة بشكل جزئي	3	4	
زمبابوي	غير حرة	6	6	

ملاحظات:

(*) يشير إلى حالة «الديمقراطية الانتخابية» في ذلك البلد، حيث تمثل درجة 1 الأكثر حرية ودرجة 7 تمثل الأدنى حرية في ما يتعلق بالحقوق السياسية والحريات المدنية. أما الأسهم إلى أعلى أو إلى أسفل فتشير إلى اتجاه التغيرات الإيجابية أو السلبية التي وقعت، لكنها لم تكن كافية لتؤدي إلى تغيير في تصنيفات الحقوق السياسية أو الحريات المدنية.

(**) التي كانت تُعرف في السابق بـ «الكونغو برازافيل».

(***) زائير سابقًا، وعاصمتها كنشاسا.

أما الدلائل الخمسة للديمقراطية في العالم وفق «وحدة الإيكونوميست»، فأشارت إلى مجموعة مؤشرات يمكن تلخيصها في الآتي:

- شهدت حال الديمقراطية في العالم ركودًا بشكل عام طوال الفترة الممتدة بين عامي 2006 و2012، باستثناء المدة الفاصلة بين عام 2008 ونهاية عام 2010، مشكّلة حالة تراجع على المستوى العالمي[5]. ففي عام 2006، كان عدد الدول المصنَّفة ضمن الديمقراطيات الكاملة 28 دولة، ثم ارتفع في عام 2008 إلى 30 دولة، وانخفض عددها في عام 2010 إلى 26 دولة، ثم في عام 2011 إلى 25 دولة، وبقيت كذلك في عام 2012. أمّا الديمقراطيات المعيبة في عام

(5) The Economist Intelligence Unit, «Democracy Index 2012: Democracy is at a Standstill,» pp. 10-17, <http://www.eiu.com/public/topical_report.aspx?campaignid=DemocracyIndex12>.

2006 فبلغ عددها 54 دولة، ثم انخفض في عام 2008 إلى 50 دولة، ثم ارتفع ثانية في عام 2010 إلى 53 دولة، فإلى 54 دولة في عام 2012. وعلى صعيد الدول ذات الأنظمة الهجينة، كان عددها خلال الفترة الممتدة بين عامي 2006 و2012 على التوالي: 30، 36، 33، 36، 37، في حين كان عدد الدول ذات الأنظمة الاستبدادية للفترة ذاتها كالآتي: 55، 51، 55، 53، 51، كما هو موضح في الجدول (4-2).

الجدول (4-2)

جمود الحال الديمقراطية (2006-2012)

تقسيم الديمقراطية / عام	2006	2008	2010	2011	2012
الديمقراطية الكاملة	28	30	26	25	25
الديمقراطية المعيبة	54	50	53	53	54
نظم هجينة	30	36	33	36	37
نظم استبدادية	55	51	55	53	51

المصدر: The Economist Intelligence Unit, «Democracy Index 2012: Democracy is at a Standstill,» <http://www.eiu.com/public/topical_report.aspx?campaignid=DemocracyIndex12>.

- يعيش نصف سكان العالم في دول ديمقراطية من نوع ما، ويأتي العدد هذا من اعتبار الهند من الديمقراطيات المعيبة، وبالتالي تمثّل أكبر دولة ديمقراطية من حيث عدد السكان[6].

- تشكّل الدول الغربية النسبة الأكبر من الدول التي توصف بالديمقراطيات الكاملة، حيث تهيمن دول منظمة التعاون الاقتصادي على تصنيف الديمقراطيات الكاملة (انظر الجدول (4-3)).

---

(6) المصدر نفسه، ص 2-8.

الجدول (4-3)

تصنيف حال الديمقراطية لدول العالم

الدولة	الترتيب	التصنيف: النتيجة الإجمالية	العملية الانتخابية والتعددية	الأداء الحكومي	المشاركة السياسية	الثقافة السياسية	الحريات المدنية
الديمقراطيات الكاملة							
النرويج	1	9.93	10.00	9.64	10.00	10.00	10.00
السويد	2	9.73	9.58	9.64	9.44	10.00	10.00
آيسلندا	3	9.65	10.00	9.64	8.89	10.00	9.71
الدانمارك	4	9.52	10.00	9.64	8.89	9.38	9.71
نيوزيلندا	5	9.26	10.00	9.29	8.89	8.13	10.00
أستراليا	6	9.22	10.00	8.93	7.78	9.38	10.00
سويسرا	7	9.09	9.58	9.29	7.78	9.38	9.41
كندا	8	9.08	9.58	9.29	7.78	8.75	10.00
فنلندا	9	9.06	10.00	9.64	7.22	8.75	9.71
هولندا	10	8.99	9.58	8.93	8.89	8.13	9.41
لوكسمبورغ	11	8.88	10.00	9.29	6.67	8.75	9.71
النمسا	12	8.62	9.58	8.21	7.78	8.13	9.41
إيرلندا	13	8.56	9.58	7.86	7.22	8.13	10.00
ألمانيا	14	8.34	9.58	8.21	6.67	8.13	9.12
مالطا	15	8.28	9.17	8.21	5.56	8.75	9.71
المملكة المتحدة	16	8.21	9.58	7.50	6.11	8.75	9.12
جمهورية التشيك	17	8.19	9.58	7.14	6.67	8.13	9.41
الأوروغواي	18=	8.17	10.00	8.93	4.44	7.50	10.00
موريشيوس	18=	8.17	9.17	8.21	5.00	8.75	9.71

يتبع

تابع

كوريا الجنوبية	20	8.13	9.17	8.21	7.22	7.50	8.53
الولايات المتحدة الأميركية	21	8.11	9.17	7.50	7.22	8.13	8.53
كوستاريكا	22	8.10	9.58	8.21	6.11	6.88	9.71
اليابان	23	8.08	9.17	8.21	6.11	7.50	9.41
بلجيكا	24	8.05	9.58	8.21	5.56	7.50	9.41
إسبانيا	25	8.02	9.58	7.50	6.11	7.50	9.41
الديمقراطيات المعيبة							
الرأس الأخضر	26=	7.92	9.17	7.86	7.22	6.25	9.12
البرتغال	26=	7.92	9.58	6.43	6.67	7.50	9.41
فرنسا	28=	7.88	9.58	7.14	6.67	7.50	8.53
سلوفينيا	28=	7.88	9.58	7.50	7.22	6.25	8.82
بوتسوانا	30	7.85	9.17	7.14	6.67	6.88	9.41
جنوب أفريقيا	31	7.79	8.75	8.21	7.22	6.25	8.53
إيطاليا	32	7.74	9.58	6.43	6.67	7.50	8.53
اليونان	33	7.65	9.58	5.71	6.67	6.88	9.41
إستونيا	34	7.61	9.58	7.14	5.00	7.50	8.82
تايوان	35	7.57	9.58	7.14	6.11	5.63	9.41
تشيلي	36	7.54	9.58	8.57	3.89	6.25	9.41
إسرائيل	37	7.53	8.75	7.50	8.33	7.50	5.59
الهند	38	7.52	9.58	7.50	6.11	5.00	9.41
جامايكا	39	7.39	9.17	6.79	5.00	6.88	9.12
سلوفاكيا	40	7.35	9.58	7.50	5.56	5.00	9.12
قبرص	41	7.29	9.17	6.43	6.11	5.63	9.12

يتبع

تابع

ليتوانيا	42	7.24	9.58	5.71	5.56	6.25	9.12
تيمور الشرقية	43	7.16	8.67	6.79	5.56	6.88	7.94
بولندا	44=	7.12	9.58	6.43	6.11	4.38	9.12
البرازيل	44=	7.12	9.58	7.50	5.00	4.38	9.12
بنما	46	7.08	9.58	6.43	5.56	5.00	8.82
لاتفيا	47	7.05	9.58	5.36	5.56	5.63	9.12
ترينداد وتوباغو	48	6.99	9.58	7.14	5.00	5.00	8.24
هنغاريا	49	6.96	9.17	6.07	4.44	6.88	8.24
كرواتيا	50	6.93	9.17	6.07	5.56	5.63	8.24
المكسيك	51	6.90	8.33	7.14	6.67	5.00	7.35
الأرجنتين	52	6.84	8.75	5.71	5.56	6.25	7.94
إندونيسيا	53	6.76	6.92	7.50	6.11	5.63	7.65
بلغاريا	54	6.72	9.17	5.71	6.11	4.38	8.24
ليسوتو	55	6.66	8.25	5.71	6.67	5.63	7.06
سورينام	56	6.65	9.17	6.43	4.44	5.00	8.24
كولومبيا	57	6.63	9.17	7.50	3.89	3.75	8.82
تايلاند	58	6.55	7.83	6.07	5.56	6.25	7.06
رومانيا	59	6.54	9.58	6.07	4.44	4.38	8.24
جمهورية الدومينيكان	60	6.49	8.75	5.36	4.44	6.25	7.65
إلسلفادور	61=	6.47	9.17	6.07	3.89	5.00	8.24
البيرو	61=	6.47	9.17	5.00	5.56	4.38	8.24
هونغ كونغ	63	6.42	4.75	6.07	5.00	6.88	9.41
ماليزيا	64	6.41	6.50	7.86	5.56	6.25	5.88
منغوليا	65	6.35	8.33	5.71	4.44	5.00	8.24
صربيا	66	6.33	9.17	4.64	6.11	4.38	7.35

يتبع

تابع

مولدوفا	67=	6.32	8.75	5.00	5.56	4.38	7.94
بابو غينيا الجديدة	67=	6.32	7.33	6.43	3.33	6.25	8.24
الفليبين	69	6.30	8.33	5.36	5.56	3.13	9.12
زامبيا	70=	6.26	7.92	5.36	4.44	6.25	7.35
الباراغواي	70=	6.26	8.33	5.36	5.00	4.38	8.24
ناميبيا	72	6.24	5.67	5.00	6.67	5.63	8.24
مقدونيا	73	6.16	7.75	4.64	6.11	4.38	7.94
السنغال	74	6.09	7.92	5.71	4.44	5.63	6.76
مالاوي	75	6.08	7.00	5.71	5.56	6.25	5.88
الجبل الأسود	76=	6.05	7.92	5.36	5.56	4.38	7.06
غويانا	76=	6.05	7.92	5.36	5.56	4.38	7.06
غانا	78	6.02	8.33	5.00	5.00	5.00	6.76
بنين	79	6.00	7.33	6.43	4.44	5.63	6.18
النظم الهجينة							
أوكرانيا	80	5.91	7.92	4.64	5.56	4.38	7.06
غواتيمالا	81=	5.88	7.92	6.43	3.33	4.38	7.35
سنغافورة	81=	5.88	4.33	7.50	3.33	6.88	7.35
تنزانيا	81=	5.88	7.42	4.64	4.64	5.63	5.59
بنغلاديش	84	5.86	7.42	5.43	5.00	4.38	7.06
بوليفيا	85=	5.84	7.00	5.00	6.11	3.75	7.35
هندوراس	85=	5.84	8.75	5.71	3.89	4.38	6.47
الإكوادور	87	5.78	7.83	4.64	5.00	4.38	7.06
تركيا	88	5.76	7.92	6.79	5.00	5.00	4.12
سريلانكا	89	5.75	6.17	5.36	4.44	6.88	5.88
تونس	90=	5.67	5.75	5.00	6.67	6.25	4.71
ألبانيا	90=	5.67	7.00	4.00	5.00	5.00	7.35

يتبع

تابع

قرغيزستان	92	5.56	6.58	4.36	3.89	5.63	7.35
جورجيا	93	5.53	8.25	3.21	5.00	5.00	6.18
أوغندا	94	5.16	5.67	3.57	4.44	6.25	5.88
ليبيا	95=	5.15	4.33	5.71	3.89	6.25	5.59
فنزويلا	95=	5.15	5.67	4.29	5.56	4.38	5.88
مالي	97	5.12	7.42	3.57	5.00	3.13	6.47
البوسنة والهرسك	98	5.11	6.92	2.93	3.33	5.00	7.35
لبنان	99	5.05	5.67	1.79	7.22	5.00	5.59
كمبوديا	100	4.96	5.67	6.07	3.33	5.63	4.12
ليبيريا	101	4.95	7.83	0.79	5.56	5.00	5.59
موزمبيق	102	4.88	4.83	4.29	5.56	5.63	4.12
فلسطين	103	4.80	5.17	2.86	7.78	4.38	3.82
كينيا	104=	4.71	3.92	4.29	4.44	5.63	5.29
سيراليون	104=	4.71	7.00	2.21	2.78	6.25	5.29
نيكاراغوا	106	4.69	6.58	2.21	5.00	4.38	5.29
بوتان	107	4.65	6.67	5.36	3.33	4.38	3.53
باكستان	108	4.57	5.58	5.36	2.22	4.38	5.29
مصر	109	4.56	3.42	4.64	5.00	5.63	4.12
موريتانيا	110	4.17	3.42	4.29	5.00	3.13	5.00
نيبال	111=	4.16	2.67	4.29	3.89	4.38	5.59
النيجر	111=	4.16	7.50	1.14	2.78	4.38	5.00
العراق	113	4.10	4.33	0.79	7.22	3.75	4.41
أرمينيا	114	4.09	4.33	3.21	3.89	3.13	5.88
المغرب	115	4.07	3.50	4.64	2.78	5.00	4.41
هايتي	116	3.96	5.17	2.21	2.22	3.75	6.47
النظم الشمولية							
مدغشقر	117	3.93	2.17	2.14	5.00	5.63	4.71

يتبع

تابع

الجزائر	118	3.83	3.00	2.21	3.89	5.63	4.41
الكويت	119	3.78	3.17	3.93	3.89	4.38	3.53
نيجيريا	120	3.77	5.67	3.21	3.33	3.13	3.53
الأردن	121	3.76	3.17	3.93	4.44	3.75	3.53
روسيا	122	3.74	3.92	2.86	5.00	2.50	4.41
إثيوبيا	123	3.72	0.00	3.57	5.00	5.63	4.41
فيجي	124	3.67	0.42	2.86	3.89	5.00	6.18
بوروندي	125	3.60	3.00	2.57	3.89	5.00	3.53
الغابون	126	3.56	2.58	2.21	3.89	5.00	4.12
بوركينا فاسو	127=	3.52	4.00	3.21	2.22	3.75	4.41
كوبا	127=	3.52	1.75	4.64	3.89	4.38	2.94
جزر القمر	127=	3.52	3.92	2.21	3.89	3.75	3.82
توغو	130	3.45	4.00	0.79	3.33	5.00	4.12
الكاميرون	131	3.44	0.75	4.29	3.33	5.00	3.82
رواندا	132	3.36	0.83	4.64	2.22	5.00	4.12
أنغولا	133	3.36	0.92	3.21	5.00	4.38	3.24
غامبيا	134	3.31	2.17	3.93	2.22	5.00	3.24
عمان	135	3.26	0.00	3.93	3.89	4.38	4.12
كوت ديفوار	136	3.25	0.00	1.79	5.00	5.63	3.82
سوازيلاند	137	3.20	0.92	2.86	2.78	5.63	3.82
قطر	138	3.18	0.00	3.93	2.22	5.63	4.12
آذربيجان	139	3.15	2.17	1.79	3.33	3.75	4.71
اليمن	140	3.12	3.00	4.43	5.00	5.00	1.18
بيلاروسيا	141	3.04	1.75	2.86	3.89	4.38	2.35
الصين	142	3.00	0.00	4.64	3.89	5.00	1.47
كازاخستان	143	3.95	0.50	2.14	3.33	4.38	4.41

يتبع

تابع

فيتنام	144=	2.89	0.00	3.93	2.78	6.25	1.47
جمهورية الكونغو	144=	2.89	1.25	2.86	3.33	3.75	3.24
غينيا	146	2.79	3.50	0.43	3.33	3.75	2.94
جيبوتي	147	2.74	0.83	1.79	2.22	5.63	3.24
زمبابوي	148	2.67	0.50	1.29	3.33	5.00	3.24
الإمارات العربية المتحدة	149	2.58	0.00	3.57	1.11	5.00	3.24
البحرين	150	2.53	1.25	2.50	2.78	4.38	1.76
طاجكستان	151	2.51	1.83	0.79	2.22	6.25	1.47
أفغانستان	152	2.48	2.50	0.79	2.78	2.50	3.82
إريتريا	153	2.40	0.00	2.86	1.11	6.88	1.18
السودان	154	2.38	0.00	1.79	3.33	5.00	1.76
ميانمار	155	2.35	1.50	1.79	1.67	5.63	1.18
لاوس	156	2.32	0.00	3.21	2.22	5.00	1.18
جمهورية أفريقيا الوسطى	157	1.99	1.75	1.07	1.67	2.50	2.94
إيران	158	1.98	0.00	2.86	2.78	2.50	1.76
جمهورية الكونغو الديمقراطية	159	1.92	1.75	0.71	2.22	3.13	1.76
غينيا الاستوائية	160	1.83	0.00	0.79	2.22	4.38	1.76
أوزبكستان	161=	1.72	0.08	0.79	2.78	4.38	0.59
تركمنستان	161=	1.72	0.00	0.79	2.22	5.00	0.59
المملكة العربية السعودية	163	1.71	0.00	2.86	1.11	3.13	1.47
سورية	164	1.63	0.00	0.36	2.78	5.00	0.00

يتبع

تابع

تشاد	165	1.62	0.00	0.00	1.11	3.75	3.24
غينيا - بيساو	166	1.43	0.42	0.00	2.22	1.88	2.65
كوريا الشمالية	167	1.08	0.00	2.50	1.67	1.25	0.00

المصدر: المصدر نفسه.

لكن ثمة ملاحظات غير قليلة تسجلها الدلائل الخمسة المشار إليها والمتعلقة بحال الديمقراطية في الدول الغربية المتقدمة، منها أن هذه الدول تشهد انخفاضًا حادًا في المشاركة السياسية، وضعفًا في الأداء الحكومي، وقيودًا أمنية على الحريات المدنية، ورقابة على الخصوصية الفردية، الأمر الذي يشير إلى وجود تأثير هدام في الديمقراطيات الراسخة. ففي الولايات المتحدة ثمة تآكل للحريات المدنية بسبب قوانين مكافحة الإرهاب، إضافة إلى استمرار تراجع الثقة الشعبية بالمؤسسات السياسية في الديمقراطيات الغربية كلها؛ ففي بريطانيا على سبيل المثال، تبلغ ثقة المواطنين بالأحزاب السياسية والسياسيين نحو 9 في المئة، وثقتهم بالبرلمان نحو 15 في المئة، وثقتهم بالحكومة نحو 17 في المئة، بينما كانت النسبة الأخيرة في عام 1986 نحو 40 في المئة. وبشكل عام، يثق 20 في المئة من الأوروبيين الغربيين بالأحزاب السياسية، ويثق نحو 30 في المئة منهم ببرلماناتهم وحكوماتهم. يضاف إلى ذلك كله أن الديمقراطيات كلها أضحت تشهد مستوى ضعيفًا من المشاركة السياسية، أكان في عضوية الأحزاب السياسية أم في ضروب النشاط السياسي المختلفة، فضلًا عن المشاركة في التصويت الانتخابي الذي يعاني انخفاضًا مستمرًا. والملاحَظ أن الأحزاب السياسية المتطرفة والقوى المناهضة للمهاجرين والأجانب باتت تتعزز في دول عدة كالنمسا وهولندا. كما أن الركود الاقتصادي وما أفرزه من اضطرابات واحتجاجات اجتماعية، على نحو ما جرى في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة (حركة احتلوا وول ستريت)، وطريقة التعاطي الحكومي معها، ذلك كله من شأنه أن يلقي بظلاله على ترسخ الديمقراطية في هذه الدول، ولا سيما أن الحكومات أضحت تُظهر تدخلًا أكبر في آليات الاقتصاد وحرية الأسواق في كثير من الديمقراطيات الكاملة، وهذا

أمر غير معتاد؛ فعمليات تأميم جزء كبير من الصناعة المصرفية، كما في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وفي دول ديمقراطية أخرى، أضحت تثير مخاوف تجاوزها القطاع المصرفي باعتبار عدم وجود اشتراكية قطاع واحد، الأمر الذي يمنح الحكومات سلطات واسعة و«أنيابًا أطول»[7].

ارتباطًا بما تقدم، بات تراجع كفاءة الديمقراطية وفاعليتها في معظم الدول الغربية يثير علامات استفهام كثيرة في شأن استمراريتها وترسخها في هذه الدول، خصوصًا أن فرنسا واليونان والبرتغال، التي كانت مصنّفة ضمن الديمقراطيات الكاملة في دليل عام 2006، أضحت في دليل عام 2012 ضمن الديمقراطيات المعيبة. كما تراجع ترتيب إيرلندا وإسبانيا، في حين أصبحت إيطاليا منذ أعوام خلت تصنَّف ضمن الديمقراطيات المعيبة. أما في إيطاليا واليونان، فاستُبدل قادتهما المنتخبون في الحكم بتكنوقراطيين[8] (انظر الجدول (4-4)).

الجدول (4-4)

الحال الديمقراطية للدول الغربية (2006-2012)

الدولة / عام	2012	2011	2010	2008	2006
الولايات المتحدة	8.11	8.11	8.18	8.22	8.22
كندا	9.08	9.08	9.08	9.07	9.07
النمسا	8.62	8.62	8.49	8.49	8.69
بلجيكا	8.05	8.05	8.05	8.16	8.15
قبرص	7.29	7.29	7.29	7.70	7.60
الدانمارك	9.52	9.52	9.52	9.52	9.52
فنلندا	9.06	9.06	9.19	9.25	9.25

يتبع

(7) المصدر نفسه، ص 2 و17-20.

(8) The Economist Intelligence Unit: «Index of Democracy, 2006,» p. 6, <http://www.economist.com/media/pdf/DEMOCRACY_INDEX_2007_v3.pdf>; «Index of Democracy, 2008,» p. 9, <http://graphics.eiu.com/PDF/Democracy%20Index%202008.pdf>; «Democracy Index, 2010: Democracy in Retreat: A Report from the Economist Intelligence Unit,» pp. 16 and 22; «The Democracy Index, 2011: Democracy under Stress,» pp. 2 and 18-19; <http://www.eiu.com/public/topical_report.aspx?campaignid=DemocracyIndex2011>, and «Democracy Index, 2012: Democracy is at a Standstill,» p. 18, <http://www.eiu.com/public/topical_report.aspx?campaignid=DemocracyIndex12>.

تابع

فرنسا	7.88	7.88	7.77	8.07	8.07
ألمانيا	8.34	8.34	8.38	8.82	8.82
اليونان	7.65	7.65	7.92	8.13	8.13
آيسلندا	9.65	9.65	9.65	9.65	9.71
إيرلندا	8.56	8.56	8.79	9.01	9.01
إيطاليا	7.74	7.74	7.83	7.98	7.73
لوكسمبورغ	8.88	8.88	8.88	9.10	9.10
مالطا	8.28	8.28	8.28	8.39	8.39
هولندا	8.99	8.99	8.99	9.53	9.66
النرويج	9.93	9.80	9.80	9.68	9.55
البرتغال	7.92	7.81	8.02	8.05	8.16
إسبانيا	8.02	8.02	8.16	8.45	8.34
السويد	9.73	9.50	9.50	9.88	9.88
سويسرا	9.09	9.09	9.09	9.15	9.02
تركيا	5.76	5.73	5.73	5.69	5.70
المملكة المتحدة	8.21	8.16	8.16	8.15	8.08

المصدر: المصدر نفسه.

- أمّا في أوروبا الشرقية، فسجلت 19 دولة من مجموع 28 دولة تراجعات في ديمقراطياتها، وأصبحت الاتجاهات الاستبدادية راسخة في معظم دول رابطة الدول المستقلة (CIS). وهناك أيضًا تآكّل الديمقراطية في شرق أوروبا ووسطها؛ إذ عاد معظم دول أوروبا الشرقية إلى المركزية، ولا سيما بعد انضمامها إلى الاتحاد الاوروبي، وذلك بسبب الثقافة السياسية السائدة التي تغيب عنها الثقة. ويتجلى تآكّل الديمقراطية في انخفاض مستويات المشاركة السياسية في التصويت، فضلًا عن انخفاض الثقة العامة في المؤسسات. وأبدى عدد كبير من الناخبين سخطهم من عملية التحول الديمقراطي التي شعروا بأنها لم تحسّن أوضاعهم، بل كبدتهم خسائر، فضلًا عن أن السياسة الحزبية تتجه إلى السيطرة والمركزية (انظر الجدول (4-5)).

الجدول (4-5)

الحال الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى (2006-2012)

عام / الدولة	2006	2008	2011	2010	2012
ألبانيا	5.91	5.91	5.81	5.86	5.67
أرمينيا	4.15	4.09	4.09	4.09	4.09
آذربيجان	3.31	3.19	3.15	3.15	3.15
بيلاروسيا	3.34	3.34	3.16	3.34	3.04
البوسنة والهرسك	5.78	5.70	5.24	5.32	5.11
بلغاريا	7.10	7.02	6.78	6.84	6.72
كرواتيا	7.04	7.04	6.73	6.81	6.93
جمهورية التشيك	8.17	8.19	8.19	8.19	8.19
إستونيا	7.74	7.68	7.61	7.68	7.61
جورجيا	4.90	4.62	4.74	4.59	5.53
هنغاريا (المجر)	7.53	7.44	7.04	7.21	6.96
كازاخستان	3.62	3.45	3.24	3.30	2.95
قيرغستان	4.08	4.05	4.34	4.31	4.69
لاتفيا	7.37	7.23	7.05	7.05	7.05
ليتوانيا	7.43	7.36	7.24	7.24	7.24
مقدونيا	6.33	6.21	6.16	6.16	6.16
مولدوفا	6.50	6.50	6.32	6.33	6.32
الجبل الأسود	6.57	6.43	6.15	6.27	6.05
بولندا	7.30	7.30	7.12	7.05	7.12
رومانيا	7.06	7.06	6.54	6.60	6.54
روسيا	5.02	4.48	3.92	4.26	3.74

يتبع

تابع

صربيا	6.62	6.49	6.33	6.33	6.33
سلوفاكيا	7.40	7.33	7.35	7.35	7.35
سلوفينيا	7.96	7.96	7.76	7.69	7.88
طاجكستان	2.45	2.45	2.51	2.51	2.51
تركمنستان	1.83	1.72	1.72	1.72	1.72
أوكرانيا	6.94	6.94	5.94	6.30	5.91
أوزبكستان	1.85	1.74	1.74	1.74	1.72

المصدر: المصدر نفسه.

يتضح في هذا الصدد أنموذج هنغاريا (المجر)؛ فمنذ نجاح حزب فيدس (الاتحاد المدني المجري) في انتخابات عام 2010 وحصوله على ثلثي مقاعد البرلمان، قام، وبشكل منهجي، بالاستيلاء على المؤسسات المستقلة سابقًا، وتأسيس مجلس يديره أعضاء في الحزب للسيطرة على وسائل الإعلام، وفرْض قيود على المحكمة الدستورية، ولا سيما لجهة بتّ مسائل تخص الميزانية[9].

أمّا في روسيا، فحُوّل مجلس الدوما إلى برلمان شكلي، حيث يتولى فلاديمير بوتين تعيين حكام الأقاليم مباشرة، في حين تخضع وسائل الإعلام الرئيسة لسيطرة الدولة التي أحكمت قبضتها على الاقتصاد ومنظمات المجتمع المدني، وحيث تتخذ قراراتِ الدولة مجموعة صغيرة من المطيعين لبوتين. ويبدو أن كثيرًا من الروس يتسم بثقافة محورها الربط بين الديمقراطية والفوضى، وتعتبر الخصخصة مزورة ومرادفة للرأسمالية. وعلى مدى الأعوام القليلة الماضية، عانت بلدان جنوب شرق أوروبا على وجه الخصوص تراجع الحريات الإعلامية؛ فترهيب الصحافيين والضغط السياسي على وسائل الإعلام يمارَسان على نطاق واسع، والدعم الحكومي غير القانوني لوسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة بات واسعًا في معظم دول البلقان، كما في ألبانيا ومقدونيا والجبل الأسود وصربيا وكرواتيا. أما في رومانيا، فاعتبرت الحكومة وسائل الإعلام مصدرًا محتملًا لتهديد

(9) The Economist Intelligence Unit: «Index of Democracy, 2006,» p. 7; «Index of Democracy, 2008,» p. 3; « Index of Democracy, 2010,» pp. 22-24; « Index of Democracy, 2011,» pp. 20-24, and «Index of Democracy, 2012,» pp. 15-16 and 20-21.

الأمن القومي. وفي بولندا، أُخضع المذيعون العموميون لسلطة وزير المالية، فيما تراجعت حصة الدولة من وسائل الإعلام لمصلحة وسائل إعلام خاصة «ودودة» للحكومة، فضلًا عن المضايقات المستمرة لجهاز الأمن الداخلي ضد الصحافيين الذين لا يمتثلون للأوامر، وإصدار المحاكم قرارات مثيرة للجدل في شأن حرية التعبير[10].

عمومًا، تراجعت ثقة الأوروبيين الشرقيين بالمؤسسات السياسية؛ فنحو أقل من 10 في المئة يثقون بالأحزاب السياسية، في حين يثق 20 في المئة منهم فقط بالحكومات والبرلمانات. إضافة إلى ذلك، أصبحت الاتجاهات الاستبدادية راسخة في معظم الدول التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفياتي السابق أو كانت تدور في فلكه، بينما أصبح الإقبال على المشاركة في التصويت في الانتخابات يسجل نسبًا متدنية في كثير من دول المنطقة. كما كان للأزمة الاقتصادية تأثير سلبي وغير متناسب في أوروبا الشرقية. أما في أوكرانيا، فيجري تقويض مستمر للمكاسب الديمقراطية للثورة البرتقالية (هذا طبعًا قبل أن يطاح حكم الرئيس فيكتور يانوكوفيتش عبر احتجاجات شعبية، وتعقّد الأوضاع بالتدخل العسكري الروسي في القرم، ومن ثم فصل القرم عن أوكرانيا وضمّها إلى الاتحاد الروسي، إضافة إلى تعقد الأوضاع في أوكرانيا بما يهدد وجودها). وهناك أوجه تشابه في دول رابطة الدول المستقلة ودول الشرق الأوسط من حيث الاستبداد، باستثناء دولة التشيك التي تنفرد في أوروبا الشرقية باعتبارها دولة ذات ديمقراطية كاملة، شأنها شأن سلوفينيا في الأعوام الأخيرة، إلّا أن هذه الأخيرة تشهد تدهورًا غير عادي في مجموعة من المواقف المرتبطة بالديمقراطية، حيث تُظهر استطلاعات الرأي تراجعًا حادًا في ثقة الجمهور بالمؤسسات السياسية (الأحزاب السياسية والحكومة والبرلمان). كما أن المشاركة السياسية في سلوفينيا تراجعت، في حين تفشت فيها شعبية عدم المبالاة والاستياء من النخبة السياسية[11].

- ما زالت الأنظمة في المنطقة الآسيوية الممتدة من ميانمار إلى كوريا

---

(10) The Economist Intelligence Unit: «Index of Democracy, 2008,» p. 10; «Index of Democracy, 2010,» p. 23; «Index of Democracy, 2011,» p. 21, and «Index of Democracy, 2012,» p. 21.

(11) The Economist Intelligence Unit, «Index of Democracy, 2012,» pp. 20-22.

الشمالية ولاوس وفيتنام والصين تصنَّف أنها أنظمة استبدادية بصورة راسخة. وكانت العقود القليلة الماضية قد شهدت انتشار الديمقراطية في المنطقة بشكل عام (انظر الجدول (4-6)). فعلى مدى العقد الماضي، شهدت 20 دولة في آسيا انتخابات وانتقالًا للسلطة بشكل سلمي، من دون أن يعني ذلك عدم وجود مشكلات. ولا تزال الهند تمثّل أكبر ديمقراطية من حيث عدد السكان، لكن ديمقراطيتها أصيبت بتراجع، وما انفك ترتيبها يتدنى. في حين تصنّف كوريا الجنوبية ضمن دائرة دول الديمقراطيات الكاملة، بينما يتعذر تقويم الانتخابات في 9 دول آسيوية أنها انتخابات حرة ونزيهة. وهناك ضغط واسع ينوء به الإعلام المستقل حتى في الدول التي لا توصف بأنها سلطوية. وغالبًا ما تكون الثقافتان السياسية والديمقراطية في آسيا متخلفة وسطحية؛ فالحنين إلى الطغاة الذين خُلعوا سائد على نطاق واسع، وثمة من يدعو في المنطقة إلى العودة إلى ما يسمّى «القيم الآسيوية». وأظهر البارومتر الآسيوي أن المواطنين الآسيويين يعتقدون في أغلبيتهم أن التحولات الديمقراطية الماضية لم تحسّن حياتهم، ولا يعتقد أكثرهم أن التغيير كان إيجابيًا[12].

الجدول (4-6)

الحال الديمقراطية لدول آسيا (2006-2012)

الدولة / عام	2006	2008	2010	2011	2012
اليابان	8.15	8.25	8.08	8.08	8.08
لاوس	2.10	2.10	2.10	2.10	2.32
ماليزيا	5.98	6.36	6.19	6.19	6.41
منغوليا	6.60	6.60	6.36	6.23	6.35
ميانمار	1.77	1.77	1.77	1.77	2.35
نيبال	3.42	4.05	4.24	4.24	4.16

يتبع

(12) The Economist Intelligence Unit: «Index of Democracy, 2008,» p. 8; «Index of Democracy, 2010,» pp. 24-25; «Index of Democracy, 2011,» p. 24, and «Index of Democracy, 2012,» pp. 22-23.

تابع

نيوزيلندا	9.01	9.19	9.26	9.26	9.26
كوريا الشمالية	1.03	0.86	1.08	1.08	1.08
باكستان	3.92	4.46	4.55	4.55	4.57
بابو غينيا الجديدة	6.54	6.54	6.54	6.32	6.32
الفليبين	6.48	6.12	6.12	6.12	6.30
سنغافورة	5.89	5.89	5.89	5.89	5.88
كوريا الجنوبية	7.88	8.01	8.11	8.06	8.13
سريلانكا	6.58	6.61	6.64	6.58	5.75
تايوان	7.82	7.82	7.52	7.46	7.57
تايلاند	5.67	6.81	6.55	6.55	6.55
تيمور الشرقية	6.41	7.22	7.22	7.22	7.16
فيتنام	2.75	2.53	2.94	2.96	2.89
أفغانستان	3.06	3.02	2.48	2.48	2.48
أستراليا	9.09	9.09	9.22	9.22	9.22
بنغلاديش	6.11	5.52	5.87	5.86	5.86
بوتان	2.62	4.30	4.68	4.57	4.65
كمبوديا	4.77	4.87	4.87	4.87	4.96
الصين	2.97	3.04	3.14	3.14	3.00
فيجي	5.66	5.11	3.62	3.67	3.67
هونغ كونغ	6.03	5.85	5.92	5.92	6.42
الهند	7.68	7.80	7.28	7.30	7.52
إندونيسيا	6.41	6.34	6.53	6.53	6.76

المصدر: المصدر نفسه.

- تُعتبر الانتخابات التي جرت في أميركا اللاتينية في الفترة بين عامي 2008 و2012 أكثر حرية ونزاهة. ومع ذلك، فإن استدامة الديمقراطية لا تزال في خطر بسبب تركُّز السلطة وانعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وبسبب

انعدام الأمن وتزايد العنف. ويشار إلى أن الدلائل الأخيرة المستقاة من الدراسات الاستقصائية والمعنية بالمواقف تجاه الديمقراطية دلائل مختلطة في بعض البلدان. وتشير الدراسات الاستقصائية إلى حدوث تحول بطيء في المواقف العامة في شأن قضايا كثيرة في الاتجاه الذي يفضي إلى الديمقراطية.

ثمة 14 دولة من مجموع 24 دولة في أميركا اللاتينية مندرجة تحت فئة دول الديمقراطية المعيبة، وليس فيها دولة كاملة الديمقراطية إلا الأوروغواي وكوستاريكا. أمّا كوبا، فهي دولة استبدادية بامتياز. ويلاحَظ أن الضعف المؤسسي في هذه المنطقة واسع النطاق، وأن السلطات التشريعية ضعيفة نسبيًا، وأما القضاء فهو مسيّس في معظم الحالات، والحريات الإعلامية متأكّلة في معظم دولها، كما هي الحال في كوبا وفنزويلا اللتين لحقت بهما بنما والأرجنتين بفرضها قيودًا ورقابة على الإنترنت. كما سبّب تصاعد جرائم العنف المرتبط بجرائم تجارة المخدرات تقويض فاعلية الأجهزة الأمنية والقضائية، الأمر الذي يساهم في النيل من الديمقراطية[13] (انظر الجدول (4-7)).

الجدول (4-7)

الحال الديمقراطية لدول أميركا اللاتينية (2006-2012)

الدولة / عام	2006	2008	2010	2011	2012
الأرجنتين	6.63	6.63	6.84	6.84	6.84
بوليفيا	5.98	6.15	5.92	5.84	5.84
البرازيل	7.38	7.38	7.12	7.15	7.12
تشيلي	7.89	7.89	7.67	7.54	7.54
كولومبيا	6.40	6.54	6.55	6.63	6.63
كوستاريكا	8.04	8.04	8.04	8.10	8.10
كوبا	3.52	3.52	3.52	3.52	3.52

يتبع

(13) The Economist Intelligence Unit: «Index of Democracy, 2008,» p. 3; «Index of Democracy, 2010,» pp. 25-26; «Index of Democracy, 2011,» pp. 24-25, and «Index of Democracy, 2012,» p. 23.

تابع

جمهورية الدومينيكان	6.13	6.20	6.20	6.20	6.49
الإكوادور	5.64	5.64	5.77	5.72	5.78
إلسلفادور	6.22	6.40	6.47	6.47	6.47
غواتيمالا	6.07	6.07	6.05	5.88	5.88
غيانا	6.15	6.12	6.05	6.05	6.05
هايتي	4.19	4.19	4.00	4.00	3.96
هندوراس	6.25	6.18	5.76	5.84	5.84
جامايكا	7.34	7.21	7.21	7.13	7.39
المكسيك	6.67	6.78	6.93	6.93	6.90
نيكاراغوا	5.68	6.07	5.73	5.56	5.56
بنما	7.35	7.35	7.15	7.08	7.08
الباراغواي	6.16	6.40	6.40	6.40	6.26
البيرو	6.11	6.31	6.40	6.59	6.47
سورينام	6.52	6.58	6.65	6.65	6.65
ترينيداد وتوباغو	7.18	7.21	7.16	7.16	6.99
الأوروغواي	7.96	8.08	8.10	8.17	8.17
فنزويلا	5.42	5.34	5.18	5.08	5.15

المصدر: المصدر نفسه.

- تُعتبر 12 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الـ 20 دولًا استبدادية (انظر الجدول (4-8))؛ إذ لم تشهد ليبيا ومصر واليمن تقدمًا ملموسًا باتجاه الديمقراطية، كما تطاول تداعيات الحرب الأهلية في سورية لبنان والعراق، في حين تحظر دول الخليج كلها، باستثناء البحرين على سبيل المثال، التنظيمات السياسية. وتجدر الإشارة إلى أن الأعوام الأخيرة شهدت بعض الإصلاحات السياسية في المنطقة، منها إنشاء مجالس تمثيلية في عُمان

وقطر والإمارات العربية المتحدة، وعودة البرلمان المنتخب في البحرين. لكن هذه الإصلاحات لا تتجه باتجاه تغيير جذري في الأنظمة السياسية في هذه الدول؛ إذ لا تزال السلطات التنفيذية غير الخاضعة للمساءلة تهيمن على أنظمتها السياسية. أمّا في الجزائر، فأعقب ميثاق الجزائر من أجل السلام والمصالحة الوطنية تمديد الولاية الرئاسية، وإزالة القيود عن تحديد فترات الرئاسة، واستمرار حظر نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وثمة أنماط مماثلة واضحة في عدد آخر من دول في المنطقة[14].

الجدول (4-8)

الحال الديمقراطية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(2006-2012)

الدولة / عام	2006	2008	2010	2011	2012
الجزائر	3.17	3.32	3.44	3.44	3.83
البحرين	3.53	3.38	3.49	2.92	2.53
مصر	3.90	3.89	3.07	3.95	4.56
إيران	2.93	2.83	1.94	1.98	1.98
العراق	4.01	4.00	4.00	4.03	4.10
إسرائيل	7.28	7.48	7.48	7.53	7.53
الأردن	3.92	3.93	3.74	3.89	3.76
الكويت	3.09	3.39	3.88	3.74	3.78
لبنان	5.82	5.62	5.82	5.32	5.05
ليبيا	1.84	2.00	1.94	3.55	5.15
المغرب	3.90	3.88	3.79	3.83	4.07
عمان	2.77	2.98	2.86	3.26	3.26

يتبع

(14) The Economist Intelligence Unit: «Index of Democracy, 2008,» p. 3; «Index of Democracy, 2010,» pp. 26-27; «Index of Democracy, 2011,» pp. 15 and 25-26, and «Index of Democracy, 2012,» pp. 8-9 and 23-24.

تابع

فلسطين	6.01	5.83	5.44	4.97	4.80
قطر	2.78	2.92	3.09	3.18	3.18
السعودية	1.92	1.90	1.84	1.77	1.71
السودان	2.90	2.81	2.42	2.38	2.38
سورية	2.36	2.18	2.31	1.99	1.63
تونس	3.06	2.96	2.79	5.53	5.67
الإمارات العربية المتحدة	2.42	2.60	2.52	2.58	2.58
موريتانيا	3.12	3.91	3.86	4.17	4.17
اليمن	2.98	2.95	2.64	2.57	3.12

المصدر: المصدر نفسه.

- في أفريقيا جنوب الصحراء، أصبح إجراء الانتخابات أمرًا طبيعيًا منذ أواخر القرن العشرين، لكن الانتخابات في معظمها ليست حرة أو نزيهة، حيث يرفض الخاسرون فيها في معظم الأحيان قبول الهزيمة. وعلى الرغم من تراجع حدوث الانقلابات العسكرية، فإن الحكومات الفاشلة وانتهاكات حقوق الانسان في تزايد. وتجدر الإشارة إلى أن موريشيوس هي الدولة الأفريقية الوحيدة التي لا تزال متمسكة بالتقاليد الديمقراطية منذ استقلالها في عام 1968، وتصنف من دول الديمقراطيات الكاملة. أمّا المنطقة المعيبة الديمقراطية بسبب ضعف المشاركة السياسية والثقافة السياسية فيها، فتضم جنوب أفريقيا وبنين وبوتسوانا وناميبيا وغانا وملاوي وزمبابوي والرأس الأخضر، علاوة على 9 أنظمة هجينة، في حين أن أكثر من نصف مجموع دول أفريقيا جنوب الصحراء تعاني أنظمة استبدادية. يذكر أن ملاوي والسنغال شهدتا تحسنًا في عام 2012، وانتقلتا من دائرة الأنظمة الهجينة إلى دائرة الديمقراطيات المعيبة، في حين انتقلت بوروندي من نظام سلطوي استبدادي إلى نظام هجين[15] (انظر الجدول (4-9)).

(15) The Economist Intelligence Unit: «Index of Democracy, 2008,» p. 3; «Index of Democracy, 2010,» p. 27; «Index of Democracy, 2011,» p. 26, and «Index of Democracy, 2012,» p. 24.

الجدول (4-9)

الحال الديمقراطية لدول أفريقيا جنوب الصحراء

(2012-2006)

الدول / عام	2006	2008	2010	2011	2012
أنغولا	2.41	3.35	3.32	3.32	3.35
بنين	6.16	6.06	6.17	6.06	6.00
بوتسوانا	7.60	7.47	7.63	7.63	7.85
بوركينا فاسو	3.72	3.60	3.59	3.59	3.52
بوروندي	4.51	4.51	4.01	4.01	3.60
الكاميرون	3.27	3.46	3.41	3.41	3.44
الرأس الأخضر	7.43	7.81	7.94	7.92	7.92
أفريقيا الوسطى	1.61	1.86	1.82	1.82	1.99
تشاد	1.65	1.52	1.52	1.62	1.62
جزر القمر	3.90	3.58	3.41	3.52	3.52
جمهورية الكونغو	3.19	2.94	2.89	2.89	2.89
جمهورية الكونغو الديمقراطية	2.76	2.28	2.15	2.15	1.92
كوت ديفوار	3.38	3.27	3.02	3.08	3.25
جيبوتي	2.37	2.37	2.20	2.68	2.74
غينيا الاستوائية	2.09	2.19	1.84	1.77	1.83
إريتريا	2.31	2.31	2.31	2.34	2.40
إثيوبيا	4.72	4.52	3.68	3.79	3.72
الغابون	2.72	3.00	3.29	3.48	3.56
غامبيا	4.39	4.19	3.38	3.38	3.31

يتبع

تابع

غانا	5.35	5.35	6.02	6.02	6.02
غينيا	2.02	2.09	2.79	2.79	2.79
غينيا – بيساو	2.00	1.99	1.99	1.99	1.43
كينيا	5.08	4.79	4.71	4.71	4.71
ليسوتو	6.48	6.29	6.02	6.33	6.66
ليبيريا	5.22	5.25	5.07	5.07	4.95
مدغشقر	5.82	5.57	3.94	3.93	3.93
ملاوي	4.97	5.13	5.84	5.84	6.08
مالي	5.99	5.87	6.01	6.36	5.12
موريشيوس	8.04	8.04	8.04	8.04	8.17
موزمبيق	5.28	5.49	4.90	4.90	4.88
ناميبيا	6.54	6.48	6.23	6.24	6.24
النيجر	3.54	3.41	3.38	4.1	4.16
نيجيريا	3.52	3.53	3.47	3.83	3.77
رواندا	3.82	3.71	3.25	3.25	3.36
السنغال	5.37	5.37	5.27	5.51	6.09
سيراليون	3.57	4.11	4.51	4.51	4.71

المصدر: المصدر نفسه.

تُبرز حال الديمقراطية، كما هو واضح في التقويمات المختلفة، أن التوعك الذي أضحى يصيبها، ويصيب تقريبًا مناطق المعمورة المختلفة، يكاد يكون كليًا، بمعنى أنه يصيب قيمها ومؤسساتها وممارساتها، وشموليًا بمعنى أنه ما عاد يقتصر على الديمقراطيات الناشئة أو الحديثة، بل صار يشمل الديمقراطيات الراسخة أيضًا. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد: ما يجعل دولًا تواجه تقويضًا محدودًا للديمقراطية، ودولًا تواجه تقويضًا لها أكبر مقدارًا، ودولًا ترتد إلى الاستبداد؟

ثانيًا: تحديات مضادة للديمقراطية

تتسم عملية الانتقال إلى الديمقراطية في بلدان العالم بدرجة كبيرة من التعقيد، من ناحية، وبتعدد مساراتها والاختلاف البيّن في نتائجها، من ناحية أخرى. ويعتمد ذلك إلى حد كبير على مستوى التطور الاجتماعي الاقتصادي في البلد المعني، وعلى الأوضاع الإقليمية والعالمية السائدة في اللحظة التاريخية التي يحدث فيها هذا التحول. ومن ثم، يمكن القول إن خبرة بلد ما في التحول غير قابلة للنقل الميكانيكي والتطبيق في بلد آخر[16].

على الرغم من ذلك، تكشف أدبيات العلوم الاجتماعية، على اختلاف مشاربها، عن عدد من السمات البارزة والدروس المستقاة من هذه العملية التي يمكن أن تعين على فهم عملية التحول.

لعل أولى هذه السمات والدروس هي أن عمليات التحول تتصف بأنها عمليات طويلة الأمد، ومن ثم تكتسي، بحكم طبيعتها، انعدام اليقين. وأيًا تكن الطريقة التي يدخل بها مجتمع ما مرحلة التحول، لا يوجد ما يضمن نجاحها، ذلك أنها نتاج فعل النخب والجماهير[17].

على العكس ممّا لاحظه بعض دارسي عمليات التحول من أن الصفوات، بما فيها نخب قوى المعارضة، هي التي تؤدي دورًا في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، فالشواهد الإمبريقية تخبرنا أن ما من تحول يحدث من دون ضغط تمارسه القوى الاجتماعية الأخرى، كاتحادات العمال في أوروبا وتونس والجماعات الفلاحية والجماعات الكنسية في أميركا اللاتينية. كما يحتاج تجذر الديمقراطية وترسخها دائمًا إلى تأييد المواطنين للديمقراطية ورضاهم عن الطريقة التي تعمل بها.

أمّا السمة الرابعة، فهي أن التحولات الناجحة هي نتيجة التزام الديمقراطية؛ فالواضح أن على الرغم من عيوب الديمقراطية وتزايد الإحباط بسبب مؤسساتها،

---

(16) لوريل إي. ميلر وجيفري مارتيني، **التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم** (سانتا مونيكا: معهد أبحاث الدفاع الوطني (RAND)، 2013)، ص 6-7.

(17) المصدر نفسه، ص 7-8.

فليس ثمة مؤشرات إلى الرغبة في استبدالها بشكل آخر من أنظمة الحكم، ويكمن التحدي الحقيقي في القدرة على الاستمرار في التزام تعميق الديمقراطية. وتشير الخبرات الناجمة عن تجارب كثير من بلدان شرق أوروبا وجنوبها إلى أن هذه التجارب نزعت إلى التركيز على معالم أساسية جذبت الاهتمام واستغرقت طاقات معظم الفاعلين: الانتخابات والنظام الانتخابي وهيئات إدارة الانتخابات والدستور. لكن تبقى الديمقراطية بحاجة إلى ما هو أكثر من الانتخابات وما يرتبط بها من مؤسسات ودساتير[18]. والملاحَظ أن الديمقراطيات الراسخة، كما في أميركا وبريطانيا وفرنسا والهند على سبيل المثال، تتقلب فيها الدول باستمرار بين كثير من الديمقراطية وقليل منها. كما أن الديمقراطية نفسها، أكانت في تاريخ العالم المعاصر أم قبل ذلك، تحدث إطاحة للديمقراطية بقدر انتشاره. وتبقى الديمقراطية دائمًا عرضة لخطر تضييق المشاركة فيها، ولصيغ جديدة من التفاوت السياسي وتردّي حمايتها، والابتعاد عن المشاورات ذات الالتزام المتبادل[19].

ربما يعود أحد أسباب ذلك إلى قصة الديمقراطية كممارسة وتناقضها مع جوهرها كفكرة مثالية؛ فالديمقراطية كممارسة، هي قصة نجاح بقدر ما هي قصة إخفاق في تجاوز الحدود القائمة وفي تحقيق نجاحات نوعية تعقبها هزائم موقتة وطويلة وضخمة أحيانًا، وفي بعض الأوقات طموحات طوباوية تعقبها خيبات نتيجة المقارنة بمثالها الأعلى، ويصبح نقصان أي ديمقراطية فعلية واضحًا وشديدًا جدًا لجهة التباين بين الملموس والمثالي، والواقعي يحفز باستمرار الأماني غير المحددة بأن المثالي ربما يصبح حقيقة بشكل من الأشكال[20].

---

(18) المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، «تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدمًا، 5-6 يونيو/ حزيران 2011،» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ص7، <http://www.ae.undp.org/content/dam/rbas/doc/DemGov/1110_Cairo%20Report%20WEB_Arabic.pdf>.

(19) تشارلز تيللي، **الديمقراطية**، ترجمة محمد فاضل طباخ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 319.

(20) روبرت دال، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة نمير عباس مظفر (عمّان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1995)، ص 519.

بعيدًا عن التباين بين الممارسة والفكرة المثالية، ثمة حاجة إلى تفسير مؤشرات تراجع الديمقراطية بعد فترة قصيرة من تلك الفورة الكبيرة التي شهدها العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة. وفي هذا السياق، يفسر آلان تورين التدهور الذي أصاب الديمقراطية في روسيا وأوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى بقوله إنه عندما تخلّى الاتحاد السوفياتي عن إمبراطوريته ونظامه، ثم عن وجوده نفسه، في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، لم تنطلق إعادة بناء الحياة الاجتماعية والسياسية في روسيا ودول أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى من حركات شعبية أو من أفكار جديدة، وإنما من الإدارة الاقتصادية، فكان ينبغي إلغاء الرقابة التي كانت الأحزاب الشيوعية تفرضها على المجتمعات بمجموعها، ولهذا وجب تحرير الاقتصاد تحريرًا كاملًا، فكان اقتصاد السوق الرد الوحيد على التوجيه السياسي والأيديولوجي. كما أن إلغاء الرقابة السياسية وتحرير الشعوب المكبوتة والمحبوسة عقودًا طويلة نجم عنهما تحول تاريخي ذو شكل غريب، وذلك لاختفاء الفاعلين الاجتماعيين والحركات الاجتماعية، أو حتى المجادلات الفكرية في دول مابعد الشيوعية. ولذلك، احتل الوعي والسياسة والخلافات الاجتماعية، والديمقراطية نفسها، حيزًا هامشيًا جدًا وسط السيل المضطرب من المتغيرات الجارية التي كانت الأولوية المطلقة فيها للمتغيرات الاقتصادية التي حل بموجبها اقتصاد السوق محل الحزب والدولة كسيد مطلق للمجتمع. ووسط ضعف الحياة السياسية، وجد سكان هذه الدول أنفسهم في صراع مرير مع مصاعب هائلة تسببت بها التحولات الجديدة ومتغيراتها والآثار العميقة التي خلفتها الأنظمة السابقة. وكان من نتائج ذلك تراجع الأولوية الديمقراطية، حيث لم تحتل موقعًا متقدمًا عند الفئات الاجتماعية، ولا حتى النخب[21].

الحقيقة أن دول ما بعد الحقبة السوفياتية لم تختر في معظمها الديمقراطية كتحول جوهري، وإنما انفتحت أنظمتها بجعجعة صاخبة من الديمقراطية

---

(21) آلان تورين، ما الديمقراطية؟، ترجمة عبود كاسوحة (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2000)، ص 300 وما بعدها.

الشكلية، خشية حدوث انقلاب من الداخل أو رفض من الخارج، وهكذا وصل - على سبيل المثال - لوكاشينكو، الحاكم الفردي في بيلاروسيا، إلى السلطة بوصفه مصلحًا ديمقراطيًا منتخبًا من الشعب[22].

ثالثًا: الدكتاتورية العالمية

في اعتقادنا أن الفخ الذي وقع فيه معظم دول أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى هو الخضوع المطلق لقوى السوق، كما فعل عدد كبير من دول التحول الديمقراطي الجديدة في مناطق أخرى من العالم (أفريقيا أو أميركا اللاتينية)، وكان عقبة كأداء أمام تجذر التحول الديمقراطي فيها، بعناوين عدة، منها اتساع ظاهرة عدم المساواة (البرازيل)، وإفلاس الدولة وارتفاع نسبة الفقراء (جنوب أفريقيا)، شيوع البطالة وارتفاع معدل التضخم والفقر (تشيلي). بل إنه الفخ الذي وقعت فيه الديمقراطيات الراسخة عندما اقترنت حرية الأسواق بالعولمة وبسرعة حركة القطيع الإلكتروني، فأسفرت عن إضفاء دكتاتورية عالمية لحكم السوق الرأسمالية من جهة أولى، وإشاعة عصر الفوضى من جهة أخرى[23].

بدأت حرية الأسواق العالمية تكرس نفسها بمدد كبير في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، مسنودة بالعقيدة الليبرالية الأنغلوسكسونية الجديدة التي صاغها ملتون فريدمان، مستشار الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان للشؤون الاقتصادية، وفريدريش فون هايك، مستشار رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت ثاتشر. واستطاعت حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي أن تؤسس دكتاتورية عالمية قوامها سيطرة 500 شركة من مجموع 30.000 شركة

(22) تيللي، ص 320.

(23) لمزيد من التصورات في هذا الشأن، انظر: عصام العامري، «الثقافة والديمقراطية في مواجهة العولمة،» في: الغرب وبقية العالم: بين صدام الحضارات وحوارها (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، 2000)، ص 198 وما بعدها؛ سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، ترجمة سناء أبو شقرا (بيروت: دار الفارابي، 1991)، وزبيغنيو بريجنسكي، الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة مالك فاضل (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1998)، ص 11 وما بعدها وص 63 وما بعدها.

متعددة الجنسيات على 80 في المئة من إنتاج العالم، و75 في المئة من حركة تجارته[24].

كان وراء إنشاء هذه الدكتاتورية وتعزيزها عوامل عدة، في مقدمها[25]:

- سقوط جدار برلين في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1989؛ فأهمية ذلك الحدث لا تكمن في تحرير شعوب من أسر الإمبراطورية السوفياتية فحسب، بل في أنه أيضًا رجّح ميزان القوى في أنحاء العالم باتجاه أولئك الذين كانوا يدعون إلى الحكم الديمقراطي والتوافقي الموجّه نحو الأسواق الحرة.

- في عام 1991، عند استنفاد الهند العملة الصعبة، قرر وزير المالية الهندي آنذاك منموهان سينغ فتح الاقتصاد الهندي. ووفقًا لقول تارون داس، رئيس اتحاد الصناعة الهندية وقتذاك، قفز النمو في الاقتصاد الهندي - الذي راوح أعوامًا عدة عند حدود 3 في المئة - إلى 7 في المئة، بعد ثلاثة أعوام من قرارات إلغاء الضوابط التجارية.

- فتح سقوط جدار برلين الطريق أمام قيام الاتحاد الأوروبي، وزيادة عدد أعضائه من 15 بلدًا إلى 27 بلدًا، واعتماد اليورو عملة مشتركة في معظم بلدانه.

- في 22 أيار/مايو 1990 صدر «ويندوز 3.0» الذي حقق الاختراق الأول في عالم الكمبيوتر الشخصي؛ إذ سهّل استعمال الكمبيوترات ووصلها بالهواتف، وإرسال البريد الإلكتروني عبر مقدمي خدمة الإنترنت، محققًا قفزة أخرى في عام 1995 بإطلاق «ويندوز 95» المجهز بدعم مبيّت للإنترنت، فتوافرت برامج التصفح ليس بأمر الإنترنت فحسب، بل عبر تطبيقات الكمبيوتر الشخصي أيضًا، وهذا التطور أطلق العنان للثورة الرقمية ولربط ملايين البشر بعضهم ببعض؛ إذ رفع ذلك أسهم الـ «دوت كوم» بطريقة صاروخية، وفتح الباب على مصراعيه

---

(24) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، ترجمة صدقي حطاب، عالم المعرفة؛ 336 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007)، ص 27-28.

(25) لمزيد من التفصيل، انظر: توماس فريدمان، العالم مسطح: تاريخ موجز للقرن الواحد والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2006)، ص 57-196.

للاستثمار الهائل في أسلاك الألياف الضوئية على الأرض وتحت مياه المحيطات، الأمر الذي خفض في ما بعد، وبشكل دراماتيكي، تكلفة الاتصال وإرسال البيانات إلى أي مكان في العالم، وساعد في تحطيم حدود الأقاليم واستحدث شبكة تجارة عالمية مفتوحة بكل معنى الكلمة وجعلها أكثر سلاسة، وصار من السهل وشبه المجاني نقل الأعمال المحولة إلى أرقام - وتحويلها إلى أعمال المعرفة في البلدان المنخفضة التكاليف. هذا التطور زاد من قدرات دكتاتورية الأسواق من خلال التوسع في التجارة الإلكترونية وسهولة التحويل المالي عبر الأعمال المصرفية. وفتح ذلك كله المجال أمام تلزيم الأعمال الصناعية في مناطق ذات أيدٍ عاملة رخيصة، علاوة على تلزيم الأعمال الخدمية الأخرى؛ ففي الوقت الحاضر، تقوم شركات المحاسبة الأميركية في فلوريدا وواشنطن ونيويورك بالتعاقد مع محاسبين هنود يعملون في منازلهم في الهند كي يُعِدّوا الإقرارات الضريبية لزبائن شركات المحاسبة في ولايات أميركية. واستطاع محاسبون هنود في عام 2005 وحده إنجاز زهاء 400 ألف إقرار ضريبي. هذا التلزيم والأتمتة والثورة الرقمية وعالم الروبوتات كلها سمحت بتنوع إنتاج السلع والخدمات وتوفيرها بتكاليف أقل وانتشار أوسع وتوزيع أكفأ، وبالتالي استهلاك أعلى.

رسّخت التطورات تلك دكتاتورية الأسواق ووسّعت نطاق قوّتها عموديًا وأفقيًا ليشمل العالم كله، ولا سيما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) التي تتولى توقيع العقوبات على من لا يذعن لسياسة حرية التجارة، وبعد أن أضحى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الأداتين اللتين تستخدمهما الدكتاتورية العالمية لتفرض على الحكومات الآليات الخاصة بتحرير رأس المال والأسواق المالية والنقدية من خلال التخلي عن معظم الضوابط التقليدية التي كانت تسيّر العمل المصرفي والأنظمة النقدية لعهود طويلة. وكان من نتيجة ذلك أن كفّت الكتلة النقدية عن الخضوع للسلطة النقدية المحلية (أي المصارف المركزية)، وصارت عمليات دخول المبالغ المالية الهائلة وخروجها تحصل في ومضات سريعة على شاشات الكومبيوتر وبصورة جعلت السلطة النقدية للدول تقف عاجزة عن الدفاع عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية. وتمادت دكتاتورية الأسواق والأعمال في ابتزاز حكومات الدول بنقل رؤوس أموالها من

هذه الدولة أو تلك لإجبارها على تقديم تسهيلات ضريبية، أو توفير بنى تحتية تتكلفها الحكومات لإقامة مشروعات تجني من ورائها دكتاتورية الأسواق المزيد من الأرباح. وبلغ إسراف دكتاتورية الأسواق العالمية حد ارتكاب «مذبحة العمل»، عبر صراعها من أجل خفض تكلفة الإنتاج والضغط بشدة على عنصر العمل، للوصول بالأجور إلى أدنى مستوى ممكن. وما عاد الأمر يقتصر على أصحاب الياقات الزرق، بل امتد ليشمل أصحاب الياقات البيض. وساعدت أجهزة الكومبيوتر والإنترنت في خسارة أعضاء الطبقة الوسطى مهنهم، وكلما حاولت الحكومات فرض قيود على أصحاب الشركات، يقوم هؤلاء بنقل معظم أعمالهم إلى مواقع توافُر أيدٍ عاملة رخيصة[26].

لم تكن ضحايا دكتاتورية الأسواق تلك الدول والمجتمعات التي تعاني الضعف في اقتصاداتها وسياساتها فحسب، بل الملايين الذين ألقت بهم دكتاتورية الأسواق في فرنسا وألمانيا والنمسا وبريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة في خندق البطالة.

ذلك كله يدفع شعوب هذه البلدان إلى استهلاك رأس مالها الاجتماعي لتفاقم الجرائم. من هنا، ليس غريبًا أن ينفق المواطنون الأميركيون على حراسهم المسلحين ضعف ما تنفقه الدولة على الشرطة، وأن يخص عُشر سكان أميركا أنفسهم بأبنية وأحياء سكنية محروسة. وبسبب دكتاتورية الأسواق العالمية، انضمت إلى مدينتي مكسيكو وساوباولو (باعتبارهما مدينتي رعب) مدن كثيرة في العالم، منها بومباوي ونيودلهي، ومدن واقعة بين سيراليون والكاميرون وفريتاون وأبيدجان ولاغوس. وهكذا راحت هذه الدكتاتورية تعيد تقسيم المجتمعات إلى قلة قليلة من الرابحين وأغلبية ساحقة من الخاسرين المهمَّشين[27]. ونشير في هذا الصدد إلى أن نحو 358 مليارديرًا يمتلكون ثروة تضاهي ما يمتلكه نصف سكان المعمورة، ونحو 20 دولة من دول العالم تستحوذ على 85 في المئة من الناتج

---

(26) لمزيد من التفصيل، انظر: هانس بيتر مارتن وهارالد شومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة؛ 238 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998)، ص 219-220 و350 وما بعدها.

(27) المصدر نفسه، ص 32 و58.

العالمي الإجمالي وعلى 84 في المئة من التجارة العالمية. هذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت آخر في كل دولة، حيث تستأثر قلة لا يزيد عددها في أي حال من الأحوال على خُمس السكان بالشطر الأعظم من الثروة، في حين تعيش أغلبية السكان على الهامش. وما عاد مستغرَبًا أن نرى توسّع أحياء الفقراء ومدنهم في مدن العالم كلها (بدءًا بأحياء في نيويورك، وانتهاء بمدن الصفيح في ريو دي جانيرو)[28]. والحقيقة أن دكتاتورية الأسواق أوجدت نوعًا من الاعتمادية المتبادلة بين اقتصادات الدول، وصب هذا الأمر من جهة أولى في مصلحة تخفيف الحروب بين الدول خلال العقدين الأخيرين، لكن دكتاتورية الأسواق فجّرت من جهة أخرى نوعًا من الحروب والنزاعات والاضطرابات داخل الدول نفسها[29].

ربما يؤكد التحليل الذي قدّمه توماس بيكيتي هذه الحقيقة؛ فهو يشدد من جانب على أن السياسات الجديدة التي تبنّتها حكومات عدة في إطلاق عمل قوى السوق، وخفض الضرائب المفروضة على الثروة، تركت آثارًا واسعة النطاق في نمط توزيع الثروة والدخل باتجاه زيادة حدة التفاوت بين من يملكون ومن لا يملكون. ومن جانب آخر، تعمل قوانين النمو في السوق الرأسمالية بطبيعتها على إحداث التفاوت وزيادة حدته. ومن جانب ثالث، يكون التفاوت في توزيع الدخل القومي على مستوى العالم أعمق كثيرًا من التفاوت في توزيع الناتج المحلي، ومردُّ ذلك أن الدول الرأسمالية المتقدمة تحقق ثراءً مزدوجًا؛ مرة لأنها تنتج أكثر في الداخل، ومرة لأنها تستثمر أكثر في الخارج. ومن جانب رابع، يُعزى التفاوت أيضًا إلى أن معدل نمو الإيرادات الرأسمالية يكون أكبر من معدل نمو الناتج ودخل العمل. هذا كله يؤدي، بالنتيجة، إلى زيادة فترات ضعف النمو الاقتصادي، وبالتالي يقلل نصيب الدخل من العمل، فيفضي إلى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار[30].

ثمة فواجع وكوارث سببّتها دكتاتورية الأسواق العالمية في عالمنا المعاصر، لكن ما يعنينا في هذا السياق هو الأضرار التي ألحقتها بالديمقراطية. إذ اعترف كثير

(28) المصدر نفسه، ص 23 وما بعدها، 54 وما بعدها، 85 وما بعدها، و159 وما بعدها.

(29) هيرتس، ص 56 وما بعدها، وبريجنسكي، ص 159 وما بعدها.

(30) Thomas Piketty, *Capital in the Twenty-First Century*, Translated by Arthur Goldhammer (Harvard: Belknap Press, 2014), pp. 27, 68, 237 and 294.

من المفكرين المتحمسين للديمقراطية بالمآسي الكثيرة التي عصفت بها وقيمها وترسخها وجوهرها من جراء عبث دكتاتورية الأسواق. وها هو فوكوياما نفسه يعلن أن ضعف العقلنة الاقتصادية وترك الأمور لاقتصاد السوق في تنظيم الحياة شكّلا خطرًا على رفاهية المجتمعات واستقرارها، ويهددان بانهيار المجتمع الأميركي، ويستنزفان الديمقراطية ومؤسساتها التراتبية وأركانها. كما يشير فوكوياما إلى أن وقوع أكبر الديمقراطيات الليبرالية في فخ الفردية المفرطة التي تؤسس لها الإعلانات التجارية في خضم ترويج منتوجات الشركات والأسواق التجارية، أضعف «فن التجمع» الذي ميز الجمهور الأميركي لجهة استعداده لتكوين جمعيات لأغراض مدنية وسياسية، وتقوية المجتمع المدني الذي كان إحدى خصائص الديمقراطية الأميركية التي لاحظها أليكسس دي توكفيل[31].

بينما صرح المفكر الفرنسي جان ماري جيهينو أن من نتائج تحرير الأسواق وتغوّل الشركات المتعددة الجنسيات نهاية الديمقراطية ونهاية السياسة، أضاف «إذا كان من خصائص المجتمع السياسي أن يتنازل كل فرد عن بعض حريته ومصلحته لمصلحة المنفعة العامة، فإن دكتاتورية الأسواق لم تغتل هذه الخاصية فحسب، وإنما سعت أيضًا إلى جعل المصالح تتضارب و'تتفتت'، حتى أصبح من العسير على المؤسسة السياسية استيعابها وإدارتها والتوفيق بينها لإيجاد مصالح مشتركة تعم الجميع. لقد أصبح المحرك الأساس لهذا العالم 'معركة الجميع ضد الجميع لا الاعتراف بمصالح مشتركة'. وأشار إلى أن هذه الدكتاتورية أوجدت مرحلة جديدة (إمبراطورية بلا إمبراطور)، منبّهًا إلى أنها إمبراطورية غير مرتبطة بمكان، على خلاف الإمبراطوريات القديمة، وتدفع الدول إلى التخلي عن سيادتها الضريبية والقضائية، وتحول أجهزة الدولة ومؤسساتها إلى ضريح سياسي وبورصة على غرار بورصة الأوراق المالية. ومثلما أن هذه الأخيرة تخضع لرأي المستثمرين، فإن مناقشات الكونغرس الأميركي تتحول أكثر فأكثر إلى حرفة

---

(31) لمزيد من التفصيل عن هذه النقاط، انظر: فرانسيس فوكوياما، **الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي**، ترجمة معين الإمام ومجاب الإمام ([د. م.]: Ram، 1998)، ص 16 وما بعدها، 25، 30 وما بعدها و53 وما بعدها، و**التصدع العظيم: الفطرة الإنسانية وإعادة تشكيل النظام الاجتماعي**، ترجمة عزة حسين كبة (بغداد: بيت الحكمة، 2004)، ص 17 وما بعدها و26 وما بعدها.

عن طريق المعلومات التي يوفرها متخصصو جماعات الضغط الممثلون مصالح متناقضة؛ والنتيجة دائما نهاية الديمقراطية وموت السياسة[32].

يشرح تشارلز كوبتشان كيف خلّفت دكتاتورية الأسواق أزمات سياسية مزمنة في أنظمة الحكم الغربية، وكيف أنها انحدرت بالطبقة الثالثة؛ ففي الولايات المتحدة، تقوم المواجهة بين الحزبين بشل النظام السياسي، والسبب الأساس هو سوء حالة الاقتصاد الأميركي. فمنذ عام 2008، فقد كثير من الأميركيين منازلهم ووظائفهم ومدخرات تقاعدهم، وتتالت هذه النكسات عقب عقود متعاقبة من الركود في أجور الطبقة الوسطى. وعلى مدى الأعوام العشرة الماضية، انخفض متوسط دخل الأسرة في الولايات المتحدة إلى أكثر من 10 في المئة. وفي غضون ذلك، كان عدم المساواة في الدخل يتزايد بشكل مستمر، جاعلًا الولايات المتحدة البلد الأكثر تفاوتًا في الدخل في عموم العالم الصناعي. وكان المصدر الأساس لتراجع حظوظ العامل الأميركي هو المنافسة العالمية، حيث ظلت الوظائف تتجه إلى الخارج. يضاف إلى ذلك أن عددًا كبيرًا من الشركات الأكثر قدرة على المنافسة في الاقتصاد الرقمي لا تمتلك قوائم رواتب طويلة؛ ففي حين تقدر قيمة شركة «فيسبوك» بنحو 70 مليار دولار، فإنها تستخدم نحو 2000 موظف، ويمكن مقارنة ذلك بشركة «جنرال موتورز» التي تقدر قيمتها بنحو 35 مليار دولار، ولديها 77.000 مستخدم في الولايات المتحدة، و208.000 آخرين في أنحاء العالم. والواضح أن تراكم الثروة لدى الشركات المتطورة في الولايات المتحدة لا يعني زيادة دخول أفراد الطبقة الوسطى، وذلك لسبب بسيط هو قلة عدد العاملين في هذه الشركات المتطورة. وساهمت هذه الحقائق الاقتصادية الصعبة والقاسية في إحياء الانقسامات الأيديولوجية والحزبية، حتى إن الكونغرس أضحى يخلو إلى حد كبير من الوسطيين أو من مؤيدي الحزبين معًا، الأمر الذي وضع الولايات المتحدة في عقدة متشابكة[33].

---

(32) جان ماري جيهينو، نهاية الديمقراطية، ترجمة حليم طوسون (القاهرة: مكتبة الشروق، 1995)، ص 14، 18، 21، 29، 31، 39-42، 81 وما بعدها، و116.

(33) Charles A. Kupchan, «Democratic Malaise: Globalization and the Threat to the West,» *Foreign Affairs*, vol. 91, no. 1 (January-February 2012), pp. 62-67.

في الوقت نفسه، تأخذ أزمة الحكم في أوروبا شكل إعادة تأميم سياساتها، حيث تثور الجماهير هناك ضد الاضطرابات المزدوجة الناجمة عن التكامل الأوروبي ودكتاتورية السوق العالمية معًا. وكما هي الحال في الولايات المتحدة، فإن الأوضاع الاقتصادية هي السبب الجذري للمشكلة؛ فعلى مدى العقدين الماضيين، كانت دخول أفراد الطبقة المتوسطة في معظم الاقتصادات الأوروبية الكبرى تقل، ويزداد عدم المساواة. ففي إسبانيا تصل نسبة البطالة إلى نحو 20 في المئة، في حين شهدت الطبقة الوسطى في ألمانيا، الاقتصاد الرئيس في الاتحاد الأوروبي، تقلصًا بنسبة 13 في المئة بين عامي 2000 و2008. ولا يجد أولئك الذين ينزلقون من الشقوق والصدوع تحتهم إلا شبكة أمان متهرئة، كما يجري بشكل دراماتيكي تقليص أنظمة الرفاهية الاجتماعية المريحة في أوروبا، حيث يشعر اليونانيون بالغضب إزاء شد الحزام المفروض من الاتحاد الأوروبي، بقدر الاستياء الذي يشعر به الألمان بسبب اضطرارهم إلى إنقاذ المتعثرين اقتصاديًا في أوروبا[34].

بقيت اليابان من جانبها تسير سياسيًا على غير هدى منذ تنحى جونيتشيرو كويزومي عن رئاسة الوزراء في عام 2006. وبعد ذلك، تعثر بشدة الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي سيطر على السياسة اليابانية خلال معظم فترة مابعد الحرب العالمية الثانية، وخسر السلطة لمصلحة الحزب الديمقراطي الياباني في عام 2009، وأحدث العقدان الماضيان هبوطًا طويلًا في دخل الطبقة الوسطى، وارتفاعًا في التفاوت، وتحليقًا في معدل الفقر من نحو 7 في المئة في الثمانينيات إلى 16 في المئة في عام 2009. وبينما كانت اليابان تحتل في عام 1989 المركز الرابع في العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، انخفض ترتيبها بحلول عام 2010 إلى المرتبة 24. ويصل كوبتشان إلى نتيجة أن تآكل الطبقة الوسطى وسقوط مكوناتها إلى منطقة الطبقة الدنيا المحرومة من الفرص أديا إلى توعك مزمن للديمقراطية في الغرب ثم في باقي بقاع العالم[35].

---

(34) المصدر نفسه، ص 65.

(35) المصدر نفسه، ص 66-67.

خلاصة الأمر أن الأدب المعاصر المعني بالديمقراطية مليء بالأكاديميين والمفكرين الذين شرحوا دكتاتورية الأسواق وما فرضته من العولمة المستحدثة النفاثة، وكيف أنها أضرت بالديمقراطية في العالم، وإن بدرجات متفاوتة، وأن إضرارها بالديمقراطية اتخذ مظاهر عدة، منها أنها ساهمت بدرجة أو بأخرى في اتساع ظاهرة تحول الديمقراطية إلى قيصرية جديدة.

رابعًا: القيصرية والشعبوية

كثر في الآونة الأخيرة الحديث عن المخاوف من تحول الديمقراطية إلى القيصرية، ما حدا ببعض الأكاديميين إلى التحدث عن أن التحول الذي أصاب الديمقراطية من جراء انتكاساتها المتواصلة سيذهب بها نحو القيصرية. ومع أن مثل هذا الحديث ظهر في السابق في مناسبات عدة، منها الحرب الأهلية الأميركية في القرن التاسع عشر، حين حذرت صحيفة نيويورك تايمز في افتتاحية لها بعنوان «القيصرية في أميركا» (1 آب/ أغسطس 1863) من مخاطر تحوّل الديمقراطية الأميركية إلى قيصرية، ومن تحوّل مبادئها القائمة على «الحرية والمساواة والإخاء» واستبدالها بمبادئ «الرق والتبعية والحكومة»[36].

اللافت أن ماكس فيبر روّج ما يتحدث عنه أكاديميون حاليون (الديمقراطيون القياصرة)، ونظر إلى مفاهيم هذا النوع من الديمقراطية وخصائصها بعد الحرب العالمية الأولى باعتبارها تمثّل الأنموذج الأصلح للحكم[37].

في ستينيات القرن الماضي، أصدر أموري رينكور كتابه **القياصرة القادمون** الذي تحدث فيه عن التحول الحتمي للديمقراطية الغربية إلى القيصرية في الولايات المتحدة، مستعينًا بمقارنة ذلك بروما (الجمهورية) القديمة التي توجت يوليوس (الذي سبق أن انتُخب) ليصير «قيصرًا مدى الحياة». كما كتب

---

(36) «Caesarism in America,» *New York Times*, 1/8/1863, <http://www.nytimes.com/1863/08/01/news/caesarism-in-america.html>, (Visited in: 22/10/2013).

(37) ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفهما حرفة، ترجمة جورج كتورة (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011).

المحلل السياسي سولزبرغر في نيويورك تايمز مقالة تحليلية عن «القيصرية في الديمقراطية»[38].

بغضّ النظر عن هذه الخلفية التاريخية، فإن مصدر المخاوف هو توغل السلطات التنفيذية وإصدارها قرارات وقيامها بممارسات تبتعد كثيرًا عن الممارسة الديمقراطية ويكون مصدرها غير ديمقراطي. ويبدو أن عوامل كثيرة ساهمت في الأعوام الأخيرة في اتساع هذه الظاهرة، ومن بينها انتشار ظاهرة الشعبوية ودكتاتورية الأسواق والأزمات الاقتصادية، وتضخم ظاهرة الإرهاب أيضًا.

على الرغم من أن للشعبوية جذورًا تاريخية عميقة في كثير من المجتمعات، فإنها برزت في الأعوام الأخيرة حركةً سياسية منظمة ذات أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية محددة. وهي ليست مقتصرة على نوع معيّن من التيارات اليسارية، بل تشمل التيارات اليمينية أيضًا. وظهرت على نطاق واسع في المجتمعات الأوروبية، وفي مجتمعات أميركا اللاتينية أيضًا، حيث تميزت بكونها قومية استهدفت منع سيطرة الأقلية الأرستقراطية على مقاليد السلطة، وهي تنادي بصهر الطبقات الاجتماعية الفقيرة والوسطى في قالب واحد يسعى إلى انتزاع السلطة من النخب الحاكمة. وتُعَدّ بوليفيا والبرازيل مثلين بارزين لصعود التيارات الشعبوية وتناميها، تضاف إليهما فنزويلا مثلًا واضحًا جسّده عهد هوغو تشافيز الذي وصل إلى السلطة في عام 1999؛ فالحركة الشعبوية الفنزويلية صنعت من تشافيز أنموذجًا للقيصر اللاتيني، لكنه كان قيصرًا ديمقراطيًا مسنودًا بشعبية بين الفقراء والطبقة الوسطى، كما أن الإصلاحات السياسية التي أجراها جرت بموافقة شعبية وعبر آليات الديمقراطية، واستمر بقاؤه في السلطة باختيار ناخبيه وأصواتهم. وفي بوليفيا، مثّل صعود إيفوا مورالس الذي ينتمي إلى طبقة اجتماعية فقيرة مهمشة ومضطهدة في بوليفيا، نجاحًا للمطالبة الشعبية بإحداث التغيير الجذري في المجتمع، نتيجة ما عاناه المجتمع من الخصخصة وسياسات

(38) أموري رينكور، القياصرة القادمون، ترجمة أحمد نجيب هاشم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970)، و C. L. Sulzberger, «Caesarism in Democracy,» *New York Times*, 2/3/1966, p. 40.

السوق الحرة ومن التضخم المتصاعد. وبالتالي، تحولت الديمقراطية الناشئة قبل مورالس إلى قيصرية في عهده، ومع وجود المؤسسات الديمقراطية التي سمحت بتركيز السلطات في يده من خلال سيطرة حزبه السياسي على الأغلبية البرلمانية. ومن خلال ترؤسه الدولة والحركات الاجتماعية، ازدادت ثقة المواطنين بالسلطة، وتمكنت البلاد من رفع الناتج المحلي من 3.4 في المئة في عام 2009 إلى 5.1 في المئة في عام 2011. أمّا الشعبوية في البرازيل، فكانت أقل حدة وجذرية؛ إذ إنها لم تولد قيصرًا ديمقراطيًا بعد أن أزاحت الديمقراطيةُ قائدَ الحركة الشعبوية في البرازيل (لولا دا سيلفا) بعد تولّيه الرئاسة في البرازيل بين عامي 2003 و2010[39].

في أوروبا الغربية، شهدت التيارات الشعبوية المرتبطة باليمين المتطرف تناميًا واضحًا؛ إذ حصلت مرشحة حزب الجبهة الوطنية في فرنسا مارين لوبان في انتخابات الرئاسة الفرنسية الأخيرة في عام 2012 نحو 20.6 في المئة من الأصوات. ويحظى هذا الحزب الذي يمثّل أقوى الأحزاب الشعبوية في أوروبا الغربية، بدعم الفقراء وعدد لا يستهان به من أفراد الطبقة الوسطى. وحققت الحركات الشعبوية الأخرى في دول أوروبا الغربية حضورًا متميزًا خلال الأعوام السابقة؛ ففي النرويج، حصل حزب التقدم، وهو أبرز الأحزاب اليمينية الشعبوية في البلاد، على 22.1 في المئة في الانتخابات البرلمانية في عام 2009، بينما حقق حزب من أجل الحرية اليميني الشعبوي في هولندا بزعامة فيلدرز (G. Wilders) 15.5 في المئة، ليكون الكتلة الثالثة في البرلمان الهولندي، وحصد حزب الفنلنديون الحقيقيون 20 في المئة من الأصوات الانتخابية في عام 2011[40].

بحسب مؤلّفَي فخ العولمة، بدأت النزعة إلى الاستبداد تنتشر في التطبيق الزائد على الحاجة لليبرالية المحدثة، ممثّلة بدكتاتورية الأسواق في أرجاء

---

(39) أحمد أيمن أحمد، «الحركات الشعبوية: أسباب وتداعيات صعود الحركات الشعبوية ما بين القارتين اللاتينية والأوروبية،» السياسة الدولية، السنة 48، العدد 189 (تموز/ يوليو 2012)، ص 26 وما بعدها.

(40) المصدر نفسه، ص 33-34.

المعمورة وما سببته من فزع وعدم مساواة أديا إلى تدمير التماسك الاجتماعي، وطحن الأغلبية العظمى من السكان، ما ساعد في توفير المناخ لتصاعد أسهم السياسيين ذوي النزعات العنصرية والدعوات المعادية للأجانب[41].

برهنت الأزمة الاقتصادية التي اندلعت في عام 2007 بشكلٍ خاص عن أن الاتحاد الأوروبي يرتكز على نظام سياسي سلطوي قادر على تعليق الإجراءات الديمقراطية بذريعة الضرورات الاقتصادية أو المالية الملحّة. هكذا، عمدت في الأعوام الماضية مؤسّسات لا تخضع لأيّ رقابة شعبية، على غرار المصرف المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية – وبمساهمة ناشطة من الطبقات المهيمنة في تلك البلاد، إلى فرض خريطة طريق على الشعوب الإيرلندية والمجرية والرومانية واليونانية والإيطالية والإسبانية والبرتغالية والفرنسية... إلخ. واستُكمِل هذا التوجّه مع معاهدة الاستقرار والتنسيق والحوكمة (TSCG)، ومع التحكّم بميزانيات الدول الأعضاء، ومع مراقبة الاتحاد للمصارف. فكيف نصف إذًا هذا النوع من ممارسات الحكم على الشعوب من دون موافقة الشعوب؟

كانت نتيجة ذلك أن أُرغمت حكومات منتخَبة على الاستقالة واستبدالها بتكنوقراطيين لا يتمتّعون بأي شرعية ديمقراطية، فهيمنت مؤسّسات يُفترض أن تكون «حيادية»، كالمصرف المركزي الأوروبي، وفي غياب شبه كامل للبرلمان الأوروبي، وفي ظل إلغاء للاستفتاءات الشعبية، وتدخّل القطاع الخاص في عملية صنع القرارات السياسية، وهي كلها تطورات تؤسس، في مجملها وحقيقتها، للتحول نحو القيصرية.

في الواقع، بدأ التحول المتسارع نحو القيصرية في وقت مبكر من القرن الحادي والعشرين؛ إذ جاءت حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 لتتيح لمؤسسة الرئاسة الأميركية أن تقفز بيسر قفزات واسعة في مسيرة الاتجاه نحو القيصرية، بعد أن كانت تلك المسيرة بطيئة، ومتعثرة أحيانًا. فبذريعة مسؤوليات الرئيس المتعلقة بالدفاع عن الولايات المتحدة ضد هجوم أجنبي، اتخذت إدارة الرئيس

(41) مارتن وشومان، ص 315.

بوش الابن عددًا كبيرًا من القرارات الاستثنائية التي يُتوقّع، مع التراكم الزمني، أن تتحول إلى قرارات «معمّرة» أقل ما يمكن أن توصف به هو أنها تعبّر عن معتقدات الرئاسة وإيمانها بالقيصرية[42].

أبدى ثلاثة أكاديميين أستراليين متخصصين قلقهم من صعود من سمّوهم «الديمقراطيين القياصرة»[43]. وأوضح غريغ مِلوِش (G. Melleuish)، من جامعة ولُونغونغ ما يعنيه بـ «الديمقراطي القيصر»، فقال إنه يعبّر عن ميل قطاعات كبيرة من السكان إلى وضع ثقتهم في زعيم كشخص يعتقدون أنه سيحسّن أحوالهم ويحقق طموحاتهم في مجالات عدة. ويشير مِلوِش إلى أن الطبيعة الدورية للديمقراطية، شأنها شأن الطبيعة الدورية للسياسة، ستقودها حتمًا إلى حكم الرجل الواحد، وهذا ما كان أرسطو وبوليبياس يعتقدانه. ويؤكد أن هذا لا يعني العودة إلى الأنظمة الدكتاتورية، وإنما العودة إلى الحاكم الزعيم الذي يلخص رغبات مجتمعه. ثم يضيف مِلوِش أنه كان يُعتمد في نظام وستمنستر للحكومة الإشارة إلى منصب رئيس الوزراء - وهذا ما لا يزال متداولًا في بعض الأحيان - بعبارة «وزير أول» أو «الأول بين متساوين»، لكن الأوقات تغيرت في العقود الأخيرة. وتعزز منصب رئيس الوزراء وتزايدت أهميته، وأصبح القادة السياسيون يتصرفون في اتخاذ قرارات من جانب واحد من دون الرجوع إلى البرلمان أو، في بعض الأحيان، من دون الرجوع حتى إلى زملائهم في مجلس الوزراء[44]. ويقول الأكاديمي جون كين (J. Keane)، من جامعة سيدني ومركز العلوم في برلين، إن الديمقراطية تشهد تحولًا تاريخيًا، وهي الآن عند «نقطة اللاعودة» أمام كثير من التهديدات التي تلوح في الأفق، وهذا ما يتجه بها إلى الوضع الشبيه الذي ساد في ثلاثينيات القرن الماضي. ويؤكد أن على الرغم من وجود جهات

---

(42) سيدريك دوران ورازميغ كوشيان، «نحو قيصرية أوربية،» الأهرام، 2012/10/27، <http://digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=14014>، (تمت زيارة الموقع بتاريخ 20/ 10/ 2013).

(43) Gehard Casper, «2007 Robert G. Wesson: Caesarism in Democratic Politics-Reflections on Max Weber,» The Freeman Spogli Institute for International Studies at Stanford University (13 March 2007), pp. 18-19, <http://fsi.stanford.edu/events/2007_robert_g_wesson_lecture_caesarism_in_democratic_politics__reflections_on_max_weber/>, (Visited in: 23/10/2013).

(44) انظر: المصدر نفسه، و Greg Melleuish, «Is Machiavelli or Tacitus More Relevant for Contemporary Politics?,» *The Independent Studies*, vol. 28, no. 4 (Summer 2012), pp. 39-45.

رقابية كثيرة على المستويين القومي والعالمي، فإن هذه الجهات لا تستطيع أن تمنع التحول. ويوضح أن الانجراف نحو السلطة التنفيذية قائم ومستمر، حيث الساسة والحكومات والوزراء وآخرون يتصرفون كلهم كما لو أنهم قياصرة، ولا بد في الواقع من أن يقود هذا إلى مزيد من الانحدار؛ فواحدة من الشكاوى في شأن الحقبة السابقة من الديمقراطية التمثيلية، أو الديمقراطية الانتخابية، هي أن من الممكن أن تقود الديمقراطيةُ الانتخابية إلى حكم الطغاة، إلى الشعبوية، وفي الحالة القصوى، إلى ظاهرة «هتلرية». لذلك، تغدو زيادة الرقابة الديمقراطية أمرًا ضروريًا لمنع صعود القيصرية[45].

أمّا تيم ساوت فومَسان (T. S. Phommasane)، من جامعة سدني، فيؤكد أن الناس في كل مكان أصبحوا غير مبالين، وما عادوا يشاركون في السياسة، ولا حتى في المجتمع المدني. ويوضح: في الماضي، كانت إدارة المستشفيات المحلية تجري بالعمل التطوعي، ومفاهيم السوق شكّلت مدركات الناس الذين بدأوا يتحدثون عن العلامات التجارية وقيمها، وهو ما انسحب على السياسة، فبات يُنظر إلى حزب ما أو زعيم ما كالنظرة إلى العلامة التجارية. وفي المقابل، كفّت الحكومات عن مراعاة الحقوق المدنية، وراحت تنظر إلى المواطن باعتباره مشبوهًا فيه محتملًا، ومن الطبيعي أن يؤدي الإذعان للحكومات بذريعة الدواعي الأمنية إلى تدهور الديمقراطية وميلها إلى نوع من القيصرية[46].

خامسًا: السحر والمعتقدات الثقافية

هناك دلائل موثّقة على الدور البارز للمعتقدات الثقافية في إخفاق كثير من الديمقراطيات؛ ففي أفريقيا، تراجع بسهولة ما كان عند النخبة الناشئة من التزامات سطحية بالديمقراطية وحلت محله نزعات دكتاتورية مع ضغط هائل واجهتها

(45) John Keane, «A Murder in Europe,» *The Conversation* (21 September 2013), <http://theconversation.com/a-murder-in-europe-18494>, (Visited in: 23/10/2013).

(46) Antony Funnell, «Has Democracy Reached a Tipping Point?,» ABC Radio (18 August 2013), <http://www.abc.net.au/radionational/programs/futuretense/has-democracy-reached-a-tipping-point3f/4883516>, (Visited in: 26/10/2013).

الأنظمة الجديدة. وبفعل انخفاض مستوى الأهلية المدنية والوعي الديمقراطي عند عامة الناس، وارتفاع معدلات الفساد وعدم التسامح، وقلة الثقة وسوء استخدام السلطة عند السياسيين المتنافسين، ازدادت حالات اللجوء الى الفوضى والعنف وعدم التقيد بالقانون، الأمر الذي أدى إلى سقوط أنظمة حديثة العهد بالديمقراطية[47].

في دراسة معمَّقة عن السحر والعنف والديمقراطية في جنوب أفريقيا، يقول آدم آشفورث (A. Ashforth) إن السحر ومزاوليه عوّقوا قيام الديمقراطية في جنوب أفريقيا، بسبب إيمان عدد كبير من سكان البلاد أن في استطاعة الأشرار أن يستحضروا عن طريق السحر قوى خفية في من يحسدونهم أو يكرهونهم، وأن بعضهم يرث مهارات السحر عن آبائهم، فيصبح من السحرة، وأن استخدام القوى المعادية للسحر، أو السحر المضاد، يمكّن من التغلب على آثاره المؤذية. وكان الخوف من السحر ومحاولة تفاديه عبر السحر المضاد يكتنفان الحياة اليومية لمعظم سكان جنوب أفريقيا، وكان نحو نصف مجموع السكان، البالغ عددهم نحو 44 مليون نسمة، «متخصصًا» بالسحر المضاد[48].

سبق السحر ومزاولوه إقامةَ الديمقراطية في جنوب أفريقيا بزمن طويل. ففي أثناء فترة التعبئة والتحرك ضد الحكم العنصري في ثمانينيات القرن الماضي، كانت تهمة مزاولة السحر ترافق في الأغلب تهمة العمالة المأجورة للحكم، وغالبًا ما كانت حشود الشباب المناضل ضد الحكم تهاجم من كانت ترى أنهم مشبوه فيهم كمخبرين أو سحرة، فتضع حول رقابهم الإطارات المبللة بمادة بالكيروسين وتشعلها، وتركز هذا العقاب على السحرة بالدرجة الأولى في حقبة مابعد التمييز العنصري. لكن إقامة الديمقراطية لم تنهِ ظاهرة السحر ومزاوليه، بل ازدادت انتشارًا وخطورة منذ تسعينيات القرن العشرين، وذلك لسببين[49]: **أولهما**

---

(47) نعومي شازان، «بين الليبرالية والنزعة الدولتية الثقافات السياسية والديمقراطية في أفريقيا،» في: لاري دايموند، مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة، ترجمة سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقي، 1994)، ص 73-106.

(48) تيللي، ص 185.

(49) المصدر نفسه، ص 186-187.

أن معظم سكان جنوب أفريقيا الأصليين أمضى حياته تحت الحكم العنصري وحتمية المعاناة والاضطهاد وقبضة الفاشية، وكانت مشوبة بالقلق والاضطراب والشكوك، ما اضطره إلى اللجوء إلى السحر أملًا في نيل ما يخفف ذلك. ثانيهما أن أقلية مثقفة، معظم أفرادها من ناشطي حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وجدت عند أعضائها بعد زوال الحكم العنصري دخولًا ووظائف ما كانوا يتصورون في السابق أنهم سيحصلون عليها. واستطاعت، بشكل عام، أغنى 20 في المئة من العائلات من السكان الأصليين زيادة دخولها الحقيقية في الفترة بين عامي 1991 و1996 بنسبة 15 في المئة، بينما خسرت نسبة 20 في المئة من العائلات الفقيرة دخولها بنحو 21 في المئة تقريبًا. وأثار تفاقم حالة عدم المساواة في نفوس السكان الغيظ والاستياء اللذين شحذا ظاهرة الحسد وسمّم العلاقات بين الجيران والأصدقاء والأقرباء. وأدى انتشار ظاهرة السحر إلى تزايد التهديدات ضد إقامة الديمقراطية في جنوب أفريقيا، وعقّد كثيرًا الاستجابةَ الشعبية لمعالجة بلاء مرض الإيدز الذي عاث في عافية فقراء البلاد دمارًا.

تبيّن في ما بعد، بحسب الإحصاءات المعتمَدة من وكالات متخصصة في الأمم المتحدة، أن 21.5 في المئة من سكان جنوب أفريقيا ممن تراوح سنّهم بين 15 و49 عامًا يحملون فيروس الإيدز، وأن ألفًا من السكان يموتون بسببه يوميًا، وكان ضحايا المرض وعوائلهم يعتقدون إلى حد بعيد أنه نتيجة أعمال السحر. وهكذا تراجعت محاولات الدولة والمجتمع المتباطئة أصلًا لمعالجة الخطر، وتضاعفت حالة انعدام المساواة بسبب هذا الواقع الصحي لتضاف إلى عدم المساواة على الصعد الاقتصادية والأمنية والخدمية... فازداد التشبث بالسحر. وصارت المعضلة كبيرة بالنسبة إلى الدولة، وإلى الحكومة التي تقر بأن المشكلة الرئيسة التي يواجهها مواطنوها في حياتهم اليومية هي توسع ظاهرة السحر وانتشارها، وضيق هامش تحرك الحكومة في مواجهتها؛ إذ إن أي جهد جدي لاستئصال السحرة والسحر يُعتبر تعديًا على حقوق الإنسان وخصوصياته. وإذا ما تنكرت الحكومة لواقع السحر وسعت إلى قطع دابره وتأثيره من خلال الإعلام والتعليم، اعتُبرت متحالفة ضد العقائد الراسخة وممارستها، بل أضحى الديمقراطيون الجنوب الأفريقيون الذين يمارسون دور التوعية في هذا المجال

يجازفون بإبعاد أنفسهم عن مواطنيهم والاهتمام بشؤونهم، وهذا كان واحدًا من أبرز أسباب تعويق الديمقراطية في جنوب أفريقيا[50].

على غرار المجتمع في جنوب أفريقيا، واجهت مجتمعات أخرى ذات ديمقراطيات ناشئة معضلات ناجمة عن التناقض بين أولويات السياسة العامة والفهم المنتشر على نطاق واسع بين المواطنين. على سبيل المثال، بقيت الطموحات والسياسات العثمانية تشكّل في تركيا المدركات الرئيسة للنخب السياسية عند تولّيها السلطة، حيث يبرز الأنموذج الاستبدادي في التعامل مع الأقليات من جهة، وتتركز من جهة ثانية ممارسة السلطة في يد الجهاز البيروقراطي الذي يغلب عليه الطابع العسكري والأمني، ما يشكل دائمًا العائق أمام ترسخ الديمقراطية وازدهارها في تركيا[51]. ولم يغير تولّي حزب العدالة والتنمية الحكم هذه المعتقدات الثقافية، بل إن جموح أردوغان نحو تجسيد دور السلطان العثماني ذهب به بعيدًا، إلى خارج تركيا، باتجاه النطاق الإقليمي.

علاوة على ذلك، دفعت المعتقدات الثقافية الطائفية الراسخة عند الأحزاب المعارضة لنظام صدام حسين في العراق، هذه الأحزاب - بعد وصولها إلى السلطة عقب الغزو الأميركي للعراق في عام 2003 - إلى نشر هذه الثقافة وتكريسها وبناء الدولة ومؤسساتها وفق قيمها ومعطياتها، الأمر الذي لم يُعوّق إقامة الديمقراطية في العراق فحسب، بل أضحى يهدد بقاء الدولة ووجودها أيضًا.

---

(50) المصدر نفسه، ص 188-189.

(51) أورغون أوزبيودن، «النخبة السياسية والثقافة الديمقراطية السياسية في تركيا» في: دايموند، ص 119-140.

الفصل الخامس

شروط ازدهار الديمقراطية

لا يزال دارسو الديمقراطية وتجاربها يحاولون اكتشاف شروط ضرورية لإقامتها ونموها وازدهارها، أو شروط ضعفها وتداعيها وسقوطها. وكان كثير من تجارب الديمقراطية خلال عقود القرن العشرين وما قبلها قد كشف، أكان في أثناء صعودها أم في أثناء انحدارها، أن هناك عمليات أساسية وضرورية لها، في مقدمها ثلاث عمليات: دمج شبكات الثقة بين الأشخاص في السياسة العامة؛ إبعاد السياسة العامة عن عدم المساواة الطبقية؛ إضعاف مراكز سلطة الإكراه ذات الاستقلال الذاتي، ما يؤدي في النتيجة إلى زيادة نفوذ الأفراد العاديين في السياسة العامة وتنامي إشراف السياسة العامة على أداء الدولة. ويُعَدّ توافر هذه العمليات الثلاث وتضافرها من الأمور الضرورية لإقامة الديمقراطية واستمراريتها، وإبطال أي عملية من هذه العمليات أو كلها يؤدي إلى ذبولها وتدهورها وانهيارها[1].

أولًا: التمايزات الديمقراطية

الحقيقة أن دراسات أكاديمية وسياسية عدة تناولت أسبابًا كثيرة في تفسير الانتكاسات التي مُنيت بها الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى في العقدين الأخيرين. كما أن هناك دراسات كثيرة تناولت أسباب إخفاقات التحول الديمقراطي في عدد من دول أميركا اللاتينية وأفريقيا. لكن هذه الأسباب بقيت مقصرة في تفسير نجاح دول ذات أوضاع ومعطيات مماثلة في ترسيخ الديمقراطية في مجتمعاتها. بعبارة أوضح، لماذا أضحت جمهورية التشيك في دائرة الدول ذات الديمقراطيات الكاملة بينما بقيت جارتها سلوفاكيا في دائرة الدول ذات الديمقراطيات المعيبة؟ ولماذا تنمو الديمقراطية في سلوفينيا بوتيرة أسرع ممّا هي

(1) تشارلز تيللي، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل طباخ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 315 وما بعدها.

حال الديمقراطية في جارتها كرواتيا؟ وما جعل ديمقراطية الأوروغواي تتميز من ديمقراطية الأرجنتين أو البرازيل؟ ولماذا تتميز ديمقراطية الدول الاسكندنافية من ديمقراطية دول أوروبا الأخرى وديمقراطية الولايات المتحدة؟ وما الأحوال التي تُعتبر مواتية في ما يتعلق بنمو نظام الحكم الديمقراطي وتعزيزه واستقراره في دولة ما، وغير مواتية في دولة أخرى مع أنها (أي الدولة) على درجة من النمو مشابهة تمامًا أو تقريبًا؟ بل لماذا تتدنى درجة الديمقراطية أحيانًا في دولة ديمقراطية معيّنة وفي مرحلة معيّنة؟

في معرض الإجابة، يحدد روبرت دال ستة شروط[2]:

- التركيز والسيطرة على أدوات القهر والعنف وأجهزتهما، ويعتبر ذلك شرطًا رئيسًا وضروريًا لقيام الديمقراطية. ويُعتبر وجود سيطرة مدنية على الأجهزة المتخصصة بالقهر والعنف (الشرطة، الجيش، الأمن)، وخضوع هذه السيطرة المدنية للعملية الديمقراطية وللرقابة الواسعة النطاق على ممارساتها، مقدمةً لترويض القهر والعنف السلطوي. ويمكن أن يجري الترويض بوسائل عدة، منها تقليص القدرات التعسفية لهذه الأجهزة، وتوزيع الدولة الديمقراطية سيطرتها على هذه الأجهزة بين حكومات محلية عدة، والعمل على جعل العناصر البشرية في هذه الأجهزة تشارك التوجهات المدنية والديمقراطية لعموم السكان، وتضمين فكرها العقائدي في الفكر الديمقراطي وقيم المحافظة على حقوق الإنسان، وما نحو ذلك.

---

(2) روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، ترجمة نمير عباس مظفر (عمّان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1995)، راجع الفصلين السابع عشر والثامن عشر، ص 390 وما بعدها.

مع أن دال يعتبر أن إقامة الديمقراطية ونموها وترسخها تحتاج إلى مستوى عالٍ نسبيًا من الدخل والثروة للفرد الواحد، وإلى مستوى عالٍ من الحياة الحضرية، وعدد قليل نسبيًا من السكان الزراعيين، فإنه يدرك أن الهند أسست ديمقراطيتها على الرغم من أنها مجتمع فقير، ومعظم سكانها زراعي وأمي وأقل تخصصًا من الناحية الوظيفية، وكانت ديمقراطيتها أكثر رسوخًا ممّا هي عليه الآن. كما أن دولًا كثيرة أسست ديمقراطيتها بينما اقتصاداتها زراعية ومعظم سكانها يمتهن الزراعة: الولايات المتحدة، النرويج، السويد، الدانمارك، سويسرا، كندا، أستراليا ونيوزيلندا. وأعتقد أن الشرط الذي وضعه دال لازدهار الديمقراطية هو أن يكون اقتصادها وحياتها منسجمين مع متطلبات العصر وحاجاته. انظر: دال، ص 422-423.

- اقتران إقامة الديمقراطية ونموها وترسّخها بضرورة قوية لتوفير مجموعة من الخصائص المتداخلة في المجتمع: مستوى عالٍ نسبيًا من الدخل والثروة للفرد الواحد، ونمو مطّرد في دخل الفرد وغناه، ومستوى عالٍ من الحياة الحضرية، وعدد قليل نسبيًا من السكان الزراعيين، وتنوع كبير في الوظائف، ومستوى ثقافي على نطاق واسع، وعدد كبير نسبيًا من الأشخاص الذين درسوا في الجامعات وما بعدها، ونظام اقتصادي تدير عمليةَ الإنتاج فيه مؤسساتٌ تمتلك استقلالية ذاتية نسبية وتتوجه قراراتها على نحو قوي باتجاه الأسواق الوطنية والدولية، وكذلك بوجود مستويات عالية نسبيًا من مؤشرات تقليدية لأحوال مادية جيدة، كالأطباء وعدد أسرّة المستشفيات لكل ألف فرد من السكان، ووفيات الأطفال، ونسبة العائلات التي تمتلك مواد استهلاكية مختلفة ذات أمد بعيد... وغير ذلك.

- اعتماد تعددية التنظيم في المجتمع، بمعنى تشتيت القوة والنفوذ والسلطة باتجاه مزيج من الأفراد والمجموعات والمنظمات التي يتعيّن عليها تحبيذ الأفكار والممارسة الديمقراطية.

- النتائج المترتبة عن تعددية الهوية؛ فكثير من المجتمعات يضم انتماءات إثنية ولغوية، وحتى دينية، منوعة، بيد أن هذا لا يمنع من قيام ديمقراطية راسخة في الدول التي تضم هذه المجتمعات. لكن في حالة نشوب صراعات على أساس تباين الانتماءات، فكثيرًا ما يؤدي ذلك إلى نشوب حروب أهلية وإلى استبدال النظام الديمقراطي بنظام غير ديمقراطي. وحتى لو لم تكن هذه الصراعات من النوع الحاد، فإنها ستؤدي في أي حال إلى إضعاف الديمقراطية.

- الثقافة السياسية بالنسبة إلى الناشطين السياسيين والقوى والقيادة السياسية المتنافسة، فإذا كان التزام المبادئ السياسية ضعيفًا، فلا بد من أن يؤدي إلى ضعف الديمقراطية وتدهورها.

- النفوذ الخارجي، أو التدخل الخارجي أحيانًا، الذي يفضي بأشكاله المنوعة إلى توجيه الديمقراطية في مراحل تحولها الأولى إلى اتجاهات محددة؛ فدول كثيرة في أوروبا الشرقية تأثرت، في مسيرتها نحو الديمقراطية، سلبًا وإيجابًا، بالنفوذ الخارجي لهذا الطرف الدولي أو ذاك.

الواقع أن هذه الشروط التي ساقها دال توفر أسسًا متينة لتفسير تطور الديمقراطية في بعض الدول دون بعضها الآخر. لكني أعتقد أنه يجب أن تُضاف إليها شروط أخرى، في مقدمها الشرط الذي يتعلق بتنمية اقتصاد سوق قوي ونشيط؛ حيث ينبغي على هذا الاقتصاد ألّا يحتل مرتبة تفوق تنمية الديمقراطية، بل العكس صحيح، فتغليب مفهوم اقتصاد السوق على الديمقراطية من شأنه أن ينحدر بالديمقراطية حتى في الديمقراطيات الراسخة. والأساس هو أن اقتصاد السوق والديمقراطية لا يمكن أن يسودا إلّا في المجتمعات التي تتوافر فيها خصائص معيّنة، منها سيادة القانون، ووجود وسائل إعلام حرة وكفوءة، فضلًا عن وجود إجماع اجتماعي على ضرورة اعتماد نظام ضريبي كفوء. وكما يقول جاك أتالي، فإن كلا المفهومين (الديمقراطية واقتصاد السوق) ضعيف، وضعفهما يتعمق في حال تزاوجهما بسبب معاناة هذا التزاوج بفعل ثلاثة عيوب أساسية[3]: أولها، أن المبادئ الرئيسة لاقتصاد السوق والديمقراطية لا يمكن أن تطبّق في كثير من المجتمعات الغربية، فضلًا عن المجتمعات غير الغربية. وثانيها، أن مجموعة المبادئ الأساسية لأي من المفهومين غالبًا ما تتناقض وتتنافس مع المبادئ الأساسية للمفهوم الآخر. وثالثها أن مبدأي الديمقراطية الغربية واقتصاد السوق يحملان في داخليهما بذور فشليهما. ويوضح أتالي أن هدف الديمقراطية الأساس هو الاهتمام بالفرد ورفاهيته، بينما تعامل مبادئ اقتصاد السوق الفرد كسلعة يمكن الاستغناء عنها بسبب الضرورة أو الثقافة أو مستوى التعليم أو المهارة أو القدرات الجسمانية. كما أن الديمقراطية ترتكز على الحقوق المتساوية للمواطنين، في حين أن مبادئ السوق ترعى التباين وعدم التكافؤ، وتحرم بعض الناس القدرة على توفير حاجاته الاقتصادية الأساسية، الأمر الذي يقلل من قدرات الناس على ممارسة حقوقهم السياسية كاملة، وفيما تتعزز الديمقراطية مع الناس المستقرين في إقامتهم، وتعمل على تحديد المسؤولية السياسية، وتستند إلى ائتلافات المواطنين. وعلى الضد من ذلك، تشجع مبادئ اقتصاد السوق الأنانية والمراكز الفردية المتنافسة ولا تشجع الائتلافات، وتتجاهل في الوقت نفسه الحدود الوطنية

(3) Jacques Attali, «The Crash of Western Civilization: The Limits of Market and Democracy,» *Foreign Policy*, no. 107 (Summer 1997), pp. 54-64.

ولا تعرف الاستقرار، بل تنتقل برؤوس الأموال والبضائع والأفكار والأشخاص حيثما يوجد طلب.

بسبب هذا التناقض، يمكن القول إنه إذا كانت الغلبة لاقتصاد السوق على حساب الديمقراطية، وهذا بالفعل ما هو حاصل في كثير من الدول والمجتمعات - منها الديمقراطيات الغربية التي تُعتبر «راسخة» - فإن النتيجة المترتبة من جراء ذلك هي مزيد من الفقر والبطالة والمرض وغياب التعاضد والتفكك الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي، وبالتالي ذبول الديمقراطية وتوعكها، وحتى موتها[4].

يضاف إلى الشرط السابق شرط آخر يتعلق بتأييد المواطنين الديمقراطية ورضاهم عن الطريقة التي تعمل بها، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الديمقراطية ويرسّخها. طبعًا، إن تأييد المواطنين الديمقراطية هو في جوهره مقترن، على نحو خاص، بالشرط الثاني الذي حدده دال. لذا، يعتبر معظم الدراسات الأكاديمية المعنية بالديمقراطية أن الأداء الاقتصادي الجيد يساعد في تعزيز الديمقراطيات، وأن الأداء الاقتصادي السيئ يقوّضها. وبالتالي، بات ذلك يقترن بشرط آخر محوره أنه إذا أريد للديمقراطية أن تؤتي أُكلها لمصلحة الشعب، فإنها بحاجة إلى منظومة شاملة من ضوابط المراجعة والتوازنات، لرصد إساءة استعمال السلطة وفضحها والاعتراض عليها، ومعاقبة من يقوم بها، بمعنى محاربة الفساد والمفسدين في المستويات كله[5].

إن الشروط الآنفة أعلاه تبقى بحاجة إلى مُثُل عليا تقنّنها وتحميها من شياطينها، وتخلصها من غطرستها، ولا سيما أن هذه الديمقراطية اقترنت بليبرالية غالبة فيها، واستطاعت أن تؤسس لها جماعات مصالح خاصة. وبالتالي، فإن الديمقراطية

---

(4) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، ترجمة صدقي حطاب، عالم المعرفة؛ 336 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007)، ص 222 وما بعدها.

(5) لاري دياموند، «الحوكمة الديمقراطية وأداء الديمقراطية،» مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص 4-5، <http://www.cipe-arabia.org/index.php/publications/feature-services/1131-democraticgovernanceperformanceof-democracy>, and John Keane, *The Life and Death of Democracy* (New York; London: W.W. Norton & Company, 2009), pp. 583-585.

في هذه الحال ما عادت مجرد وسيلة للتعامل مع قوة الحكومات المنتخَبة بالوسائل الانتخابية والبرلمانية والدستورية، بل أصبح لزامًا عليها أن تخوض معركتها الأهم مع المصالح الجزئية والأنانية والفساد وتوحُّش الرأسمالية. غير أن مؤسسات الديمقراطية ليست قوية بما يكفي للدفاع عن وجودها من الانهيار الاقتصادي وتأكّل رأس المال الاجتماعي فيها، ما لم تقترن بالتواضع وقيم التكافل الاجتماعي والالتزام الأخلاقي والثقة المتبادلة والإحساس بالواجب تجاه المجتمع. وهذه كلها خصال تنبع من العادات والتقاليد الاجتماعية، لا مجرد مفارقات تاريخية لا مكان لها في المجتمع الحديث، بل شروط لازمة لا بد من توافرها لنجاح المجتمعات ورفاهيتها واستقرارها وترسّخ الديمقراطية وازدهارها فيها. وكان جون كين قد شدّد على أن غذاء الديمقراطية هو التواضع، كما نبّه إلى ضرورة التفرقة بين التواضع والانصياع الذي يمكن أن يتحول إلى ذلة، وأكّد أن الديمقراطية شرط مسبق لازدهار القيم وأساليب الحياة المختلفة في العالم كله، إضافة إلى أن اقتران الديمقراطية بالتواضع يخلصها من دلالات الغطرسة الأخلاقية، وسيادة قطاعات «البلطجة» والقوة.. لذا، فإن الديمقراطية «مصطلح للتواضع»(6).

(6) Keane, pp. 855-856.

في الحقيقة، سبق أن عبّر ألبير كامو عن فكرة التواضع وضرورتها للديمقراطية في مقالة كتبها في عام 1948 بعنوان «الديمقراطية: ممارسة الاعتدال والتواضع»، قال فيها: «فالديمقراطية ليست أفضل الأنظمة ولكنها الأقل سوءًا، نحن جرّبنا تقريبًا كل الأنظمة ولكن النظام الديمقراطي غير مُصمم ولا مُكتشف ولا مسنود إلّا من قِبل أناس لا يدّعون بأنهم يعرفون كل شيء وأنهم يرفضون الوضع البروليتاري ولا يرضون أبدًا عن بؤس الآخرين، ويرفضون تعميق هذا البؤس باسم نظرية ما، أو باسم نهج مسيحي عقيم..... الديمقراطي هو إنسان معتدل ومتواضع، فهو يعترف بجانب عدم المعرفة عنده وبجانب بعض المغامرة في أنشطته، ويعترف بأنه لم يُعط العلم كله. وانطلاقًا من هذا الاعتراف، فإن الديمقراطي يجد أنه بحاجة دائمة لاستشارة الآخرين وأن يُكمل ما عنده من معرفة بما عند الآخرين من معرفة، ولا يجد عنده من سلطة إلّا بقدر ما يفوضه الآخرون بها واتفاقهم حوله، وأي قرار يريد أن يتخذه بشأن الآخرين يعرف أن الآخرين من الممكن أن ينظروا إليه بشكل مختلف ويمكن أن يعدلوه».

انظر: ألبير كامو، «الديمقراطية: ممارسة الاعتدال والتواضع،» ترجمة علاء شطنان، مجلة الفرات، <http://www.fcdrs.com/mag/issue-3-10.html>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 18/ 12/ 2013).

اعتبر فوكوياما ارتباط الديمقراطية بقيم التكافل الاجتماعي والثقة المتبادلة شرطًا ضروريًا لاستقرار المجتمعات الغربية ورفاهيتها، واستمرار ديمقراطيتها الليبرالية، انظر: فرانسيس فوكوياما، الثقة: الفضائل =

في اعتقادنا أن الشروط العشرة أعلاه (أي شروط دال الستة والشروط الأربعة الإضافية) هي في حقيقتها مترابطة، وبالتالي فإن تفعليها ومراعاتها المستمرة يمكن أن يرسّخا الحكم الديمقراطي ويطورا كفاءته، وإذا ما غُضّ النظر عن بعض الشروط (شرط واحد أو أكثر) يتحدد المستوى «الطبقي» الذي تحتله هذه الدولة أو تلك في هيكل «الطبقات» الديمقراطية وترتيبها فيها، من خلال النتائج المتحققة في الفئات الخمس للممارسة الديمقراطية: العملية الانتخابية والتعددية؛ الحريات المدنية؛ أداء الحكومة؛ المشاركة السياسية؛ الثقافة السياسية.

ثانيًا: جمهورية التشيك
ديمقراطية استثنائية تواجه تحدي المخاوف الشعبية

أُعلن قيام جمهورية التشيك في عام 1993، بعد إطاحة الحكومة الشيوعية في عام 1989 بطريقة سلمية، وحلّ اتحادها مع سلوفاكيا في عام 1992. وبدأت منذ ذلك التاريخ التوجه نحو التحول الديمقراطي، لكنها توقفت عن فعل ذلك بعد أعوام عدة. وتوقع المراقبون، ولا سيما في أوروبا الغربية، ألا تنال هذه الجمهورية السمعة التي أحرزتها في أعوام قليلة، فكانت المفاجأة الكبرى أنها حققت ما عجزت عن تحقيقه الدول الأخرى في أوروبا الشرقية؛ إذ كان الأوروبيون الغربيون يتوقعون أن تنجح هنغاريا (المجر) - مثلًا - في ذلك، غير أن التطورات البائسة في سياستها الداخلية وسوء إدارتها الاقتصادية حالت دون ذلك[7].

اعتمد ما تحقق في التشيك من تحول ديمقراطي، خصوصًا في الأعوام الأولى، على حكمة قيادتها الحكومية في مرحلة انتقال النظام، وعلى كيفية تفكيك تعقيدات تعزيز الديمقراطية بما يجعلها تنجح في مسعاها، علاوة على الشخصيات والنخب السياسية. وسار التحول في كثير من الأحيان من أعلى إلى أسفل إلى حد كبير، وجرى في فترة متزامنة أو لاحقة توحيد الفئات الاجتماعية تحت سيطرة

= الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي، ترجمة معين الإمام ومجاب الإمام ([د. م.]: Ram، 1998)، ص 17.

(7) Karen Dawisha and Bruce Parrott, *The Consolidation of Democracy in East-Central Europe* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1997), p. 15.

النخب التي تأثرت أيضًا بسلوك القيادة الحكومية، الأمر الذي أضفى عمقًا أوسع لعملية الانتقال الديمقراطي[8].

من الخطأ أن نتوقع الكمال في ترسُّخ الديمقراطية، خصوصًا أن عند عدد من الديمقراطيات الراسخة في أوروبا الغربية (أي الدول الأعضاء الأولى في الاتحاد الأوروبي) بعض أوجه القصور الخاصة بها. وفي أي حال، لا تجوز المقارنة بين ديمقراطية جمهورية التشيك وديمقراطيات دول أوروبا الغربية من حيث الاستقرار الوطيد في أوروبا الغربية منذ عقود طويلة. لكن من المؤكَّد أن بعض دول أوروبا الغربية كان سيخفق في ديمقراطياته لو أنه تعرض، عقدًا واحدًا لا أكثر، للأوضاع القاسية نفسها التي تعرضت لها دول أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى على مدى عقود إبان الحكم الشيوعي. وما يهم في تقويم التحولات الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى هو النظر إلى ديناميات التغيير السياسي في الديمقراطيات الجديدة؛ إذ إنها اعتمدت وسائل سلبية أو نزعات تدمير ذاتي. وبالتالي، فإن الإشكاليات المطروحة في شأنها تختلف عن تلك الموجودة في الديمقراطيات الراسخة[9].

بعد نحو عقد واحد تقريبًا، برزت جمهورية التشيك ممثّلة حالة الاستثناء بين دول أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى، وتُعتبر الآن الدولة الأكثر نجاحًا واستقرارًا في بناء الديمقراطية واقتصاد السوق المتوازن في المنطقة، حيث تحتل المرتبة 17 في قائمة الدول الديمقراطية في العالم (بحسب تصنيف وحدة إيكونوميست إنتلجنس لعام 2012)، وهذه مرتبة متقدمة على مراتب عدد من الديمقراطيات في أوروبا الغربية وفي غيرها. كما أدى تطوير اقتصاد السوق في جمهورية التشيك إلى إنجازات متطورة في النمو الاقتصادي، واقترن ذلك بتحقيق رفاهية مجتمعية وفردية انعكست بشكل خاص في ارتفاع معدل الدخل الفردي، وتوفير شبكات

---

(8) المصدر نفسه، ص 149-196.

(9) Geoffrey Pridham, «Democratic Consolidation in the Czech Republic-Comparative Perspectives after Twenty Years of Political Change,» Paper Presented at: Conference on 20 Years of Czech Democracy, Organized by the Institute for Comparative Political Research, Masaryk University, Brno, 14 September 2009, <http://ispo.fss.muni.cz/uploads/2download/Working_papers_2009/ISPO_WP_2009_1.pdf>, (Visited in: 30/12/2013).

فاعلة للضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، وبشكل يفوق ما هو متحقق في دول أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى الأخرى (انظر الجدول (5-1)).

الجدول (5-1)
مستوى الدخل والمعيشة في جمهورية التشيك مقارنة بالمستويات في بعض دول أوروبا الشرقية

الدولة	عدد السكان	النسبة المئوية للذين يعرفون القراءة والكتابة	نسبة التمدن المئوية	عدد سنوات الدراسة/ سنة	نسبة أسرّة المستشفيات بالنسبة إلى كل 1000 نسمة	الناتج المحلي الإجمالي/ دولار لعام 2012	الناتج المحلي للفرد/ دولار لعام 2012
سلوفاكيا	5.488.339	99.6	54.7	15	4.6	132.384.000	24.284
سلوفينيا	1.992.690	99.7	50	17	4.6	57.955.000	28.195
كرواتيا	4.475.611	98.9	58	15	6	78.400.000	17.810
التشيك	10.162.921	99	73.4	16	7	286.952.000	27.190
هنغاريا	9.939.470	99	69.5	15	7.2	195.630.000	19.637

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على: <http://www.indexmundi.com/>.

استفادت التشيك، مثل هنغاريا (المجر) وسلوفاكيا وبولندا ودول أخرى، من دعم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتعزيز اقتصادها وديمقراطيتها، فحققت نتائج باهرة. وأصبحت البلاد في عام 1999 عضوًا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وعضوًا في الاتحاد الأوروبي في عام 2004، حين صوّت نحو 77 في المئة من التشيكيين لمصلحة الانضمام إليه[10].

(10) Paula Pickering, «Path of Democratization: Circuitous in Slovakia but Not in the Czech Republic,» *Taiwan Journal of Democracy*, vol. 2, no. 1 (July 2006), pp. 131-136, <http://pmpick.people.wm.edu/research/BookReviewKrausePickering.pdf>, (Visited in: 29/12/2013).

أمّا الحزب الشيوعي التشيكي السابق، فسُمح له بالمشاركة في عملية تطوير الديمقراطية، لكن حُظر على ضباط البوليس السري وكبار مسؤولي الحزب تولّي مناصب عليا في الدولة. وكان للقانون الانتخابي النسبي دوره في المساعدة على تمثيل مجموعة أكبر من الأحزاب السياسية الجديدة بإجبارها ضمنًا على تكوين تحالفات جديدة. كما أُصلحت الأجهزة الأمنية في البلاد على أسس جديدة وعبر عملية تدرجية جنّبتها الانهيار أو تراجع قدراتها؛ إذ عُهد إلى مدنيين تولّي الإدارة السياسية للأجهزة الأمنية التي أُخضعت لرقابة برلمانية وقضائية مشددة. وبعد تحقيقات قانونية، استُبعدت العناصر التي ثبت تورطها في انتهاكات حقوق الإنسان أو الفساد. وفي الوقت ذاته، أُعدت برامج لتأهيل العاملين في الأجهزة الأمنية لاحترام مقتضيات الديمقراطية ودولة القانون وضمانات حقوق المواطنين. كما تعاملت السلطات التشيكية بحرّية مبهرة مع ماضي الانتهاكات، فنشرت محاضر التنصت على المواطنين وأعمال الجاسوسية الداخلية ضد المعارضين للحزب الشيوعي... وغير ذلك. كما طُهّرت مؤسسات الدولة على المستويين الوطني والمحلي، للتجاوب مع متطلبات المرحلة الانتقالية وبناء الديمقراطية. واستُبعدت، وفقًا لقانون «الكشف عن الماضي»، العناصر الفاسدة والمتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان من المناصب العامة على المستويين الوطني والمحلي، ومُنعت تلك العناصر من احتلال المناصب تلك في المستقبل. واستمر العمل بهذا القانون 10 أعوام، ثم تراجعت أهميته بعد تطهير مؤسسات الدولة والإدارة العامة. وقُسّمت البلاد إلى 14 منطقة إدارية أُعطيت إداراتها سلطات واسعة، بما يوفر الخدمات والتنمية لها[11].

اللافت في ديمقراطية التشيك المشاركة الجيدة في الممارسات الانتخابية (انظر الجدول (5-2))، لكن هذه المشاركة يقابلها نوع من غياب الدعم الشعبي الواسع للنظام، لأسباب تتعلق بمواقف النخبة وسلوكها وبالعقليات العامة. وربما تعود أسباب هذا الغياب إلى الموروثات السياسية والثقافية، ولا سيما من فترة الشيوعية التي هيمنت في جزء كبير من النصف الثاني من القرن العشرين على تشيكوسلوفاكيا،

(11) Zdeněk Janík, «Twenty Years after the Iron Curtain: The Czech Republic in Transition,» Juniata College (25 March 2010), <http://services.juniata.edu/jcpress/voices/pdf/2010/janik_twenty_years_iron_curtain.pdf>, (Visited in: 29/12/2013).

خصوصًا الجزء التشيكي من ذلك البلد الذي عانى قمعًا كثيرًا، وبالتحديد بعد إعادة فرض الستالينية بعد عام 1968، التي تركت آثارها السلبية، أكان في التكيف أم في ردات الفعل، التي تحتاج إلى وقت طويل لتختفي من النفوس التي عانت في هذه الحقبة الكثيرَ من الويلات. واعتبر فاكلاف هافل أن الأمر سيستغرق جيلين للتغلب على تركة الشيوعية بالكامل، لكن كان من شأن بروز بعض المصاعب الجديدة في التنمية أن يثير القلق أيضًا عند المواطنين، وأن يُضعف مشاركتهم في دعم النظام، خصوصًا بعد الركود الاقتصادي الذي ألمّ بالعالم كله، وبدأ يؤثر في وسط أوروبا وشرق أوروبا بطريقة أشد إيلامًا؛ ففي شباط/ فبراير 2009، حذّر البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير من أن شدة الأزمة الاقتصادية في أوروبا الشرقية تهدد بتحويل نحو عقدين من الإصلاح الاقتصادي في الاتجاه المعاكس. ومع ذلك، وحتى الآن، لم يشكُ الاقتصاد التشيكي من الضعف الذي عاناه بعض الاقتصادات الأخرى في أوكرانيا ورومانيا ولاتفيا، التي اضطرت إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي، على الرغم من التباطؤ الذي أصاب قطاع التصدير في الجمهورية. ومع ذلك، أصبحت الهوة التي تفصل النخب والمواطنين أكثر إثارة للقلق، نظرًا إلى أن عند المواطنين آراءً سلبية تجاه الطبقة السياسية والأداء الحكومي الذي لا يلقى قبولًا لديهم. وسجلت مسوحات البارومتر الأوروبي في الأعوام القليلة الماضية (قبل بدء الركود) مشاعر سلبية قوية إلى حد ما في شأن مسار الاقتصاد التشيكي؛ ففي خريف 2007، رأى 29 في المئة فقط من المواطنين التشيكيين أن البلاد تسير بالاتجاه الصحيح، وعلى الرغم من النمو الهائل المتحقق في الاقتصاد، أبدى الجمهور مواقف سلبية تجاه الوضع الاقتصادي بلغت 56 في المئة، مقارنة بمواقف إيجابية بلغت 42 في المئة. وبعد مرور عام، كشفت المسوحات أن الجمهور كان أكثر قلقًا من تدهور الاقتصاد الوطني، وأن 46 في المئة كانوا مقتنعين بأن الاقتصاد سيزداد سوءًا في العام التالي، بينما رأى العكس 10 في المئة فقط. ومع ذلك، أظهرت المسوحات على المستوى السياسي والتاريخي، موقف الجمهور الإيجابي من سقوط الستار الحديدي، فرأى 83 في المئة منه أنه مفيد لجمهورية التشيك، واعتبر 71 في المئة أنه مفيد على مستوى الأشخاص وحيواتهم[12].

(12) Pridham, pp. 17-18.

الجدول (5-2)

مستويات المشاركة في الانتخابات التشيكية

عام	نسبة المصوتين (في المئة) (الجولة الأخيرة)	عدد المصوتين	عدد الناخبين المسجلين	النسبة المئوية من السكان في سن الاقتراع التي صوتت في الواقع	عدد السكان في سن التصويت فما فوق	عدد السكان الكلي	الأصوات الباطلة	هل التصويت إلزامي
2013	59.48	5.010.944	8.424.227	60.03	8.347.604	10.162.921	0.74	كلا
2010	62.60	5.268.098	8.415.892	62.22	8.466.396	10.201.707	0.63	كلا
2006	64.47	5.372.449	8.333.305	65.12	8.250.612	10.235.455	0.40	كلا
2002	57.95	4.789.145	8.264.484	59.03	8.113.689	10.264.212	0.40	كلا
1998	74.00	6.006.459	8.116.836	76.73	7.827.723	10.291.000	0.40	كلا
1996	76.29	6.096.404	7.990.770	77.57	7.859.160	10.341.000	0.60	كلا
1992	84.68	9.750.978	11.515.699	83.76	11.640.940	15.731.000	1.70	كلا
1990	96.33	10.785.270	11.195.596	93.06	11.589.140	15.661.000	1.40	كلا

المصدر: «Voter Turnout Data for Czech Republic,» IDEA, <http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=CZ>.

في الأحوال كلها، لا تزال جمهورية التشيك تواجه تحديات كثيرة تعتمد مواجهتها في النهاية على قدرة الدولة والمجتمع والنخب والنظام على تجذير القيم الديمقراطية. لكن التحدي الملح الذي على الحكومة والنخب والأحزاب السياسية مواجهته هو المخاوف الشعبية وعدم الرضا عند الجمهور، حيث من شأن استمرار ذلك أن يقزم العملية السياسية، ويضعف المؤسسات السياسية ويؤثر في الاستقرار السياسي.

لكن الشيء الجيد لمواجهة هذه التحديات هو أن الديمقراطية التشيكية تتمتع بالحوافز الداخلية والأسس الهيكلية والآليات المشتركة لمؤسسات المساءلة، وهيكل المنافسة السياسية، ومن شأن ذلك أن يعالج أوجه القصور في ترسخ الديمقراطية؛ فالنظام القضائي التشيكي يتكون من المحكمة الدستورية ونظام قضائي من أربع درجات، أعلاها المحكمة العليا. كما أن مجلس الشيوخ يمثّل وجهاء الدولة، ويتكون من 81 عضوًا يُرشَّحون عن طريق منظمات أهلية واجتماعية، فضلًا عن وجود إعلام مستقل غالبًا ما كشف عن مكامن الخلل والفساد.

ثالثًا: الأوروغواي ترسخ التواضع في الديمقراطية

عمل النظام السياسي في الأوروغواي على تطوير الديمقراطية في البلاد طوال القرن العشرين، ما عدا الفترات التي هيمن فيها النظام الاستبدادي. ولم يتحقق نجاحه من خلال تعزيز خطوط الفصل بين السلطات وتوزيع القوة بينها فحسب، وإنما من خلال تشجيع المشاركة السياسية الواسعة وبناء المؤسسات الكفوءة أيضًا، منها ترشيد ممارسة الحكومة السلطة. وكرس هذا النجاح تعزيز النظام، في مراحل مختلفة، قيم الديمقراطية وجوهرها، الأمر الذي ميّز، كما يبدو، ديمقراطية الأوروغواي من عدد لا يستهان به من الديمقراطيات، لا في أميركا اللاتينية فحسب، وإنما في مناطق أخرى من العالم أيضًا.

ولدت جمهورية الأوروغواي، في عام 1828، في معاهدة مونتيفيديو، برعاية بريطانية، واعتُمد دستور البلاد الأول في 18 تموز/ يوليو 1830. وشهد ما

بقي من القرن التاسع عشر سلسلة من الرؤساء المنتخَبين والمعينين، وتدخلات الدول المجاورة وصراعات معها، وتقلبات سياسية واقتصادية وتدفقات كبيرة من المهاجرين، معظمهم من أوروبا. وانقسم المشهد السياسي في البلاد منذ السنوات الأولى بعد الاستقلال بين طرفين، البلانكوس (البيض) المحافظين (ذوي الشارة البيضاء)، والكولورادوس الليبراليين (ذوي الشارات الحمراء). ومثّل الكولورادوس المصالح التجارية في مونتيفيديو، بينما مثّل البلانكوس (الحزب الوطني) المصالح الزراعية في الريف. وخاض الطرفان صراعًا دمويًا شمل معظم القرن التاسع عشر، وأتعبت الفوضى كلا الطرفين، فتوصلا في عام 1870 إلى اتفاق لتحديد مناطق نفوذ كل منهما، فسيطر الكولورادوس بموجبه على مونتيفيديو والمنطقة الساحلية، بينما سيطر البلانكوس على المناطق النائية ذات الملْكيات الزراعية. كما عوّض البلانكوس عن حصصهم في العاصمة بمبلغ قدره نصف مليون دولار، لكن سرعان ما اشتعلت الصراعات مجددًا بين الطرفين، وتصاعدت مطالبة البلانكوس بدور أكبر في الحكومة. ونشبت ثورة 1897 بقيادة أباريسيو سارافيا، انتهت باغتيال الرئيس من الكولورادوس خوان إديارتي بوردا على يد قاتل لا علاقة له بالبلانكوس. وانتُخب زعيم الكولورادوس (خوسيه باتلي إي أوردونيز) رئيسًا للبلاد في عام 1903. وقاد البلانكوس في العام التالي ثورة ريفية أدت إلى ثمانية شهور من القتال الدامي قبل أن يُقتل سارافيا في المعركة، وخرجت القوات الحكومية منتصرة. وفي عام 1905، فاز الكولورادوس بأول انتخابات تشريعية شفافة خلال 30 عامًا، وتحقق الاستقرار الداخلي أخيرًا[13].

استغل باتلي الذي أصبح بطلًا للكولورادوس، استقرار البلاد والرخاء والنمو الاقتصادي لإجراء إصلاحات رئيسة، منها زيادة تدخّل الدولة في الشؤون الاقتصادية. وساعدت إدارته في توسيع تربية المواشي والحد من اعتماد

(13) Meir Yakter, «Uruguay: From Democracy to the Authoritarism of Terra and Back,» The Lester and Sally Entin Faculty of Humanities, p. III, <http://humanities.tau.ac.il/history-school/images/Meir_YaktarE.pdf>, (Visited in: 7/1/2014), and «History of Uruguay,» History World, <http://www.historyworld.net/wrldhis/plaintexthistories.asp?historyid=ab40>, (Visited in: 5/1/2014).

البلاد على الواردات ورأس المال الأجنبي، وتحسين أوضاع العمال من خلال بدء إصلاحات اجتماعية بعيدة الأمد وتوسيع نطاق التعليم. إضافة إلى ذلك، ألغى باتلي عقوبة الإعدام، وسمح للمرأة بطلب الطلاق، وزاد حقوق الأطفال المولودين خارج رباط الزوجية، وحدّ من النفوذ السياسي للكنيسة الكاثوليكية الرومانية، الأمر الذي عكس تزايد الاتجاهات نحو التحرر الاجتماعي والعلمانية في الأوروغواي[14].

حكم باتلي فترتين رئاسيتين (الأولى (1903-1907) والثانية (1911-1915))، فأجرى إصلاحًا دستوريًا - وهو يشعر بقلق من أن يُقْدم رئيس أو دكتاتور لاحق على تقويض إصلاحاته - يضع حدًا للرئاسة ويستبدلها بجمعية تنفيذية تدعى «كولجيادو» (المجلس الوطني للإدارة). وكان باتلي قد سافر خلال ولايتيه الرئاسيتين إلى خارج البلاد، وتجول في أوروبا، وأصبح من المعجبين بنظام الحكم السويسري، واستنبط صيغة «الكولجيادو» من صورة المجلس الفدرالي السويسري ذي الأعضاء السبعة، لكنه حوّرها ليتألف من تسعة ممثلين للحزبين الأكبرين في الأوروغواي، وطبّقها بصيغة «الكولجيادو» التي تمثّل مجلسًا تنفيذيًا جماعيًا يستعيض عن الحكم الرئاسي[15].

تميّز باتلي بقيم التضحية والتواضع ونكران الذات، وهي قيم جعلته يتخلى عن الحكم الرئاسي لمصلحة حكم جماعي مكوّن من تسعة أشخاص. ويبدو أنه كان مأخوذًا بالأنموذج السويسري للحكم، ومدفوعًا بوجهة نظر أن الحكم الرئاسي في إطار ديمقراطيات «الأغلبية»، يمكن أن يتحول إلى حكم استبدادي أو ديمقراطية مشكوك في نوعيتها؛ إذ إن السلطة السياسية في مثل هذه الديمقراطيات تكون عادة أكثر تركيزًا أو «موحَّدة»، فالفائز يحصل على كل شيء (الوظائف العامة وموارد الدولة). ويتفق باتلي في هذا الإدراك مع توكفيل الذي اعتبر أن «مثل هذه

---

(14) Jorge Lanzaro, «Foundations of Pluralist Democracy and Political Structure of the State in Uruguay,» *Rev.urug.cienc.polit*, vol. 1, no. se (Montevideo 2004), pp. 10-12, <http://socialsciences.scielo.org/pdf/s_rucp/v1nse/scs_a02.pdf>, (Visited in: 7/1/2014).

(15) آرنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة حسني زينه (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006)، ص 317.

الديمقراطيات قد تتجه إلى الاستبداد الديمقراطي»، ويتفق أيضًا مع أودنييل الذي رأى أن الحكم الرئاسي ربما يتحول إلى ممارسة شعبوية في «التفويض»، أو إلى نظام «هجيني»[16].

أدت خطة باتلي الجريئة إلى انقسام الكولورادوس وتنشيط معارضة البلانكوس وهزيمة «الكولجيادو» في عام 1916، في أول انتخابات أُجريت بالاقتراع السري في البلاد، لكن باتلي حافظ على قدر كبير من الهيبة والدعم سمح له بالتوصل إلى حل وسط لإنقاذ «الكولجيادو» جزئيًا. فاستطاع إقناع القوى السياسية باعتماد «الكولجيادو» في دستور عام 1918، فقُسمت بموجبه السلطة التنفيذية بين الرئيس و«الكولجيادو»، فأصبح الرئيس الذي ينتخبه الشعب مباشرة قادرًا على الإشراف على الوزارات السيادية: الداخلية والدفاع والخارجية، تاركًا لأعضاء المجلس باقي الوزارات التي تغلب عليها الإدارة. بيد أن انقلابًا رئاسيًا في عام 1933 أطاح المجلس التنفيذي ومجلس النواب، فانتهت الفترة الأولى لهذه التجربة من الحكم الجماعي[17].

لكن صيغة «الكولجيادو» انتعشت ثانية في أوائل خمسينيات القرن العشرين، بمبادرة من الرئيس أندريس مارتينز تروبيا الذي كان من أنصار باتلي المخلصين. وأُحيي في هذه الفترة «الكولجيادو» بصيغته الأولى غير المخفّفة، فما عاد عليه ممارسة السلطة التنفيذية بمشاركة رئيس منتخَب، بل انفرد بها كما في أيام حكم باتلي. لكن عدد أعضاء «الكولجيادو» بقي تسعة: ستة من ممثلي الأكثرية وثلاثة للأقلية، ينتخبهم الشعب لا البرلمان لمدة أربعة أعوام غير قابلة للتجديد. وتُحصر رئاسة المجلس في أعضاء حزب الأكثرية الستة بالتناوب، ولا يتولى أعضاء المجلس الوزارات التي يشرف عليها، بل يعينون بطريقة التصويت الوزراء فيها، ولا يخضع تعيين الوزراء لمبدأ النسبية. وفي ما عدا ذلك، يتخذ المجلس قراراته بأكثرية الأصوات في جميع المسائل الأخرى ومن دون امتلاك الأقلية حق النقض. واستمر هذا النظام في الأوروغواي بين عامي 1952 و1967، حين قضى استفتاء

---

(16) Lanzaro, p. 1.

(17) ليبهارت، ص 318.

أُجري في عام 1966 بإلغاء نظام «الكولجيادو» والعودة إلى النظام الرئاسي. لكن سرعان ما تبيّن أن الحكم الرئاسي مصاب بالداء الذي شخّصه باتلي ثم أندريس ترويبا من بعده: وقوع الدكتاتورية بعد استيلاء الجيش على السلطة في عام 1973[18].

في عام 1984، اندلعت احتجاجات واسعة ضد الحكم العسكري، وأعلنت القوات المسلحة في ضوء ذلك خطة للعودة إلى الحكم المدني، فأجرت انتخابات وطنية في عام 1984 فاز فيها زعيم حزب الكولورادوس، خوليو ماريا سانغينيتي، بمنصب الرئاسة وتولى الحكم بين عامي 1985 و1990. وأدخلت إدارة سانغينيتي الأولى إصلاحات اقتصادية وديمقراطية بعد أعوام من خضوع البلاد للحكم العسكري. وعلى الرغم من أن سانغينيتي لم يؤيد مزاعم حقوق الإنسان، فلم تلاحق حكومته المتمردين والإرهابيين أو القادة العسكريين المتَّهَمين بأعمال القتل والتعذيب، فإنه وجد أن الخيار الأسلم توقيع عفو عام عن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. وفاز لويس ألبرتو لاكاييه عن الحزب الوطني في الانتخابات الرئاسية في عام 1990، واستمر في منصبه حتى عام 1995. ونفذ الرئيس لاكاييه إصلاحات اقتصادية هيكلية، وحرر التجارة، وأُدرجت الأوروغواي في عهده (1991) في السوق المشتركة لدول أميركا الجنوبية (ميركوسور). وعلى الرغم من النمو الاقتصادي في فترة حكمه، فإن جهد التكيف والخصخصة أثار معارضة سياسية، وأُلغيَ بعض الإصلاحات عبر استفتاء شعبي[19].

في انتخابات عام 1994، فاز الرئيس السابق سانغينيتي بولاية جديدة (1995-2000)، وحين لم يحصل أي حزب على الأغلبية في الجمعية العامة، انضم الحزب الوطني إلى حزب سانغينيتي الكولورادوس في تأليف حكومة ائتلافية. وواصلت حكومة سانغينيتي الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في

---

(18) المصدر نفسه، ص 318-322.

(19) Jorge Luis Lanzaro, «Transition in Transition- Parties, State and Politics in Uruguay, 1985-1993,» ICPS (Barcelona), Working Paper; no. 90 (1994), <http://www.icps.cat/archivos/WorkingPapers/WP_I_90.pdf>, (Visited in: 12/1/2014).

ميركوسور، فنما الاقتصاد بصورة مطردة، وتوخت من الإصلاحات أيضًا تحسين النظام الانتخابي والضمان الاجتماعي والتعليم والسلامة العامة[20].

لا يعود تطور الديمقراطية ونموها في الأوروغواي إلى الرجال الذين اتسموا بالتواضع ونكران الذات أمثال باتلي وترويبا فحسب، وإنما يعود أيضًا إلى توزيع السلطة السياسية إلى حد بعيد، وكذلك ازدهار تقسيم السلطة العامة لتصبح جزءًا من مؤسسات صنع القرار وهياكله وقوالبه، الأمر الذي يحد من المركزية المؤشرة تجاه الديمقراطيات المعاصرة الأخرى في أميركا اللاتينية وكذلك في أوروبا. وترجع نشأة هذا التوزيع إلى العقدين الأول والثاني من القرن العشرين، لكن تطوره كان نتيجة الإجراءات المتعاقبة والكفاءة الحزبية الثابتة ومعادلات القوة التي تميل إلى تأكيد الملامح الأصلية للديمقراطية التعددية في كل لحظة من التغيير، وكذلك في فترات «التجدد»[21].

على الرغم من أن الأوروغواي لم تكن قادرة على تجنّب الاقتحام الاستبدادي، مع ردات الفعل التخريبية (المدنية منها والعسكرية) التي نشأت من فريق سياسي حزبي أو تدخل خارجي، فإن الأحزاب السياسية تعاطت مع نتائج فترات الاستبداد وأفعال التخريب بمسؤولية عالية، محاولة استيعاب آثارها وتجنب تكرارها؛ ففي كل مرة خشيتِ الأحزاب فيها على وجودها ونتائجها السياسية، أظهرت التعاون والولاء. وطالما عملت ديناميات التعدديات في ضبط التفكك، عندما اكتسبت المبادرات المواجهة، و«فيتو» بعض الأطراف ليجري تفكيك الاستقطاب المرحلي الذي يظهر والتقليل من طابعه الحاد، ومحاصرة العوامل المستفزة للصراع وتفكيكها[22].

من الواضح أن أداء الأحزاب السياسية في الأوروغواي، وهو أداء يتسم بمسؤولية عالية، نابع من الطابع المؤسسي لهذه الأحزاب، ومن تاريخها الطويل؛ إذ بقيت التعددية الحزبية في الأوروغواي تستند بشكل رئيس إلى نظام الحزبين

---

(20) Lanzaro, pp. 31-32.

(21) المصدر نفسه، ص 18-25.

(22) المصدر نفسه، ص 4-7.

على مدى الأعوام الأولى لتأسيس الدولة حتى نهاية الستينيات من القرن الماضي. وكانت قائمة على حزب كولورادوس والحزب الوطني، لكن مع بداية السبعينيات، تطورت لتصبح ثلاثية بعد نشوء حزب جبهة أمبليو الذي أُسس في عام 1971. ومنذ البداية، ارتبط مفهوم النظام الحزبي المؤسسي بشكل وثيق مع مفهوم الاستقرار، ولا سيما في الساحة الانتخابية، خصوصًا أن الحزبيين كانا يسيطران على الساحة السياسية، واستطاعا أن يتناوبا على السلطة ويحققا نوعًا من التوازن بينهما (وكان لكل منهما جماهيره المحسوم ولاؤها سلفًا). غير أن قواعد اللعبة تغيرت بين عامي 1985 و2004، ووصل النظام الحزبي في الأوروغواي إلى توازن جديد، بسبب إدماج الفاعل الجديد (حزب جبهة أمبليو) وبسبب التحول في خطوط المنافسة السياسية القائمة من منطق الزبائنية إلى منطق البرامجية. ويشير المراقبون المعنيون بالدراسات السياسية المقارنة الخاصة بدول أميركا اللاتينية إلى أن النظام الحزبي في الأوروغواي أضحى على الأقل من أكثر النظم برامجية في أميركا اللاتينية[23].

تجلت المنافسة الانتخابية على أساس البرامج الانتخابية في انتخابات عام 2004 التي نتج منها انتخاب تاباري فاسكيز رئيسًا للبلاد، وفوز جبهة أيبلو التي أضحت تضم ائتلافًا من الاشتراكيين والشيوعيين والتوباماروس والشيوعيين السابقين والاشتراكيين الديمقراطيين، بالأغلبية في مجلسي البرلمان. كما سمحت في انتخابات عام 2009 بفوز الجبهة العريضة في الانتخابات للمرة الثانية، ليحافظ التحالف اليساري على الأغلبية في مجلسي البرلمان ويبرز خوسيه موخيكا[24]

(23) Daniel Buquet [et al.], «Corruption and Politics in Uruguay,» European Research Centre for Anti-Corruption and State-Building (ERCAS), Working Paper; no. 33 (August 2012), pp. 4-5, <http://againstcorruption.eu/wp-content/uploads/2012/10/WP-33-Corruption-and-Politics-in-Uruguay.pdf>, (Visited in: 10/1/2014).

(24) يبدو أن فضيلة التواضع التي تميّزت بها الديمقراطية الراسخة في الأوروغواي هي التي أتت بخوسيه موخيكا إلى الرئاسة ليجسّدها بأبهى صورها؛ فهذا الرئيس يوصف بأنه «أفقر رئيس في العالم»، حيث يتلقى مرتبًا شهريًا قدره 12 ألف و500 دولار، لكنه يحتفظ لنفسه بنسبة 10 في المئة فقط منه ويتبرع بالباقي إلى الجمعيات الخيرية في بلاده. وعن ذلك يقول إن المبلغ الذي يتركه لنفسه يكفيه ليعيش حياة كريمة، بل ويجب أن يكفيه، خصوصًا أن كثيرًا من أفراد شعبه يعيش بأقل من ذلك بكثير. ويرفض العيش في القصر الرئاسي، ويعيش في بيت ريفي في مزرعته، بحراسة ضابطين من ضباط =

بوصفه رئيس الأوروغواي الجديد (2010-2015)[25]. ويشير مؤشر منظمة الشفافية العالمية إلى أن معدل الفساد في الأوروغواي انخفض بشكل كبير في عهد موخيكا؛ إذ يحتل هذا البلد المرتبة الثانية في قائمة الدول الأقل فسادًا في أميركا اللاتينية، ومن أشهر مقولات موخيكا في هذا المجال: «أهم أمر في القيادة المثالية هو أن تبادر بالقيام بالفعل حتى يسهل على الآخرين تطبيقه»[26].

بطبيعة الحال، ما كان لنمو الديمقراطية وازدهارها في الأوروغواي أن يتحققا من دون تمكين أفراد المجتمع وتوطيد عمليات الاندماج الوطني التي تشمل التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الذي يقلص الفقر من جانب وعدم المساواة من جانب آخر، مع ضمان الخدمات الأساسية التعليمية والصحية والاجتماعية؛ إذ استطاعت الأرجنتين وتشيلي والأوروغواي، كما أظهرت دراسة خاصة بالأنظمة الاجتماعية في الأرجنتين وتشيلي وكوستاريكا والأوروغواي، منذ السبعينيات أن تصل نسبيًا إلى تغطية عالية في أنظمة الضمان الاجتماعي الخاصة بها، لتشمل نحو 70 في المئة من السكان الناشطين اقتصاديًا في الأرجنتين، ونحو 75 في المئة في تشيلي، وأكثر من 90 في المئة

= الشرطة. وتتضمن أملاكه بيتًا ريفيًا ومزرعة وسيارة «فولكسفاغن» من طراز 1987 تقدَّر قيمتها بـ 1800 دولار. ويقول عن نفسه: «لا أعتبر من طبقة الفقراء أبدًا، وإنما لا أحب المظاهر، والفقراء الحقيقيون هم من يبحثون عن المال والبذخ».

أمّا زوجته لوسيا توبولانسكي، فهي عضو في مجلس الشيوخ، وتتبرّع هي الأخرى بجزء من راتبها. وقالت عن زوجها في حديث صحافي معها: «موخيكا رجل ريفي مثقّف ذو شخصية جمعت بين الحكمة والحلم، قلبه ظلّ يحافظ على خفّة المراهقة الحالمة، ما جعل الأوروغوايانيين يطلقون عليه لقب 'بيبي' أو 'الختيار' أو 'الجدّ من دون أحفاد'. إنه صريح في كلامه.. وكلانا يعشق عالم الزهور والزراعة». وتؤكّد لوسيا أنها مستعدّة للتضحية مع زوج مثله، وأن عليها أن تحضّر بنفسها يوميًا العشاء لزوجها لأنه يحب ذلك. وتضيف أن الجميع يعرفها في الأوروغواي، لأنها تقصد السوق لتتسوق بنفسها وتتجوّل بكل أريحية بين المتاجر، من دون حراسة وشرطة وسيارات ومواكب. وحالما ينتبه الناس إلى وجودها يصرّون على التقاط الصور والحديث معها بكل بساطة من دون تكلّف. انظر: محمد أكرم خصاونه، «رئيس الأوروغواي الزاهد،» وطن (موقع إلكتروني) (17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013)، <http://www.watancom.com/NewsDetails.aspx?PageID=20&NewsID=94065>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 7/ 1/ 2014).

(25) المصدر نفسه، ص 6-13.

(26) المصدر نفسه.

في الأوروغواي، في حين تخلّفت كوستاريكا عن الركب، مع أقل بقليل من 40 في المئة. كما كانت الأرجنتين والأوروغواي، بعد ذلك، الأكثر نجاحًا اقتصاديًا، من حيث مكافحة الفقر وعدم المساواة، مع وجود أساس مختلف إلى حد ما، فوزن القطاع الزراعي في الأوروغواي أقوى، ويساهم بـ 17 في المئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. كما أن أنظمة الرعاية الصحية في الأرجنتين والأوروغواي جاءت بمزيج من خطط التأمين الصحي المتبادل. وإذا كانت أرقام الإنفاق العام على الصحة في الأوروغواي تُظهر تراجعًا مقارنة بالأرجنتين وتشيلي، فلأن نظام التأمين الصحي فيها يفرض التأمين الإجباري على أصحاب العمل في القطاعات غير التابعة للدولة وللعاملين فيها. وبالتالي، فإن أرقام الإنفاق العام الصحي تتضمن التأمينات الصحية للعاملين في قطاع الدولة وللخدمات الصحية العامة، التي بدورها تواجه مشكلات في المناطق الريفية. لكن هذه المشكلات لا تشكل عبئًا كبيرًا بسبب الدرجة العالية نسبيًا من التحضر؛ إذ تبلغ نسبة التحضر السكاني في الأوروغواي 92 في المئة، والنسبة عينها في الأرجنتين، بينما تبلغ في تشيلي 89 في المئة، وفي البرازيل 87 في المئة، وفي الباراغواي 61 في المئة. وتتمتع الأوروغواي بنظام ضمان اجتماعي ورعاية اجتماعية وتأمينات اجتماعية ونظام للتقاعد هو الأفضل بين دول أميركا اللاتينية، ويشمل نحو 90 في المئة من السكان في سن العمل فما فوق. وتشير الدراسة أيضًا إلى أن الأزمة المالية التي عصفت بدول أميركا اللاتينية في بداية القرن الحادي والعشرين، ولا سيما الأرجنتين والأوروغواي، لحقت بكثير من عناصر السياسات الاجتماعية في الأوروغواي والأرجنتين[27]. ولعل مؤشرات مستوى الحياة في الأوروغواي تشير إلى حدوث نوع من التقدم، على الرغم من أن البلد يفتقر إلى قاعدة تصنيع أو ثروات طبيعية من خامات ومعادن (انظر الجدول رقم (5-3)).

---

(27) Evelyne Huber and John D. Stephens, «Successful Social Policy Regimes?: Political Economy, Politics, and the Structure of Social Policy in Argentina, Chile, Uruguay, and Costa Rica,» Paper Prepared at: The Conference on Democratic Governability Kellogg Institute, University of Notre Dame, 7-8 October 2005, pp. 4-10 and 12-17, <http://kellogg.nd.edu/faculty/research/pdfs/huber.pdf>, (Visited in: 7/1/2014).

الجدول (5-3)

مستوى الدخل والمعيشة في الأوروغواي

مقارنة بالمستويات في بعض دول أميركا اللاتينية

الدولة	عدد السكان	النسبة المئوية للذين يعرفون القراءة والكتابة	نسبة التمدن المئوية	عدد سنوات الدراسة/ سنة	نسبة أسرّة المستشفيات بالنسبة إلى كل 1000 نسمة	الناتج المحلي الإجمالي/ دولار للعام 2013	الناتج المحلي للفرد/ دولار للعام2013
الأرجنتين	42.610.981	97.9	92	16	4.5	771.008.000	18.582
البرازيل	201.009.622	90.4	87	14	2.3	2.422.000.000	12.118
الأوروغواي	3.324.460	98.1	92	16	3	56.338.000	16.607
باراغواي	6.623.252	93.9	61	12	1.3	53.123.000	7.326
تشيلي	17.216.945	98.6	89	15	2	341.914.000	19.475

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Index Mundi, <http://www.indexmundi.com>.

إلا أن دراسة للبنك الدولي نُشرت في عام 2013، خلصت إلى خمسة مؤشرات بخصوص السياسة الاجتماعية في الأوروغواي[28]:

- تحقق الأوروغواي انخفاضًا متميزًا في عدم المساواة والفقر، خصوصًا عندما يتم الجمع بين الضرائب والتحويلات. ومقارنةً بالدول الخمس الأخرى في أميركا اللاتينية، تحتل الأوروغواي المرتبة الأولى، بعد البرازيل، من حيث الحد من الفقر والمرتبة الثانية من حيث الحد من عدم المساواة.

- إن الضرائب المباشرة تقدمية والضرائب غير المباشرة رجعية؛ والإنفاق الاجتماعي تقدمي جدًا من حيث القيمة المطلقة.

- إن الإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة تقدمي جدًا، باستثناء التعليم العالي الذي هو محايد تقريبًا من الناحية النسبية. ويجري اتخاذ تدابير تصحيحية بما يؤدي إلى إحداث تغيير في أداء التعليم العالي في الأعوام المقبلة.

- عندما يجري التعامل مع معاشات التقاعد المساهمة، تكون تقدمية من حيث القيمة المطلقة.

- على الرغم من أن الفقر المدقع، وفقًا للمعايير الدولية، منخفض جدًا، وأن صافي التحويلات يساهم مباشرة في تحقيق هذه النتيجة إلى حد كبير، فإنه لم يجر القضاء عليه تمامًا.

هكذا، ساهمت عوامل كثيرة في ازدهار الديمقراطية في الأوروغواي، في مقدمها هيكل الدولة وبناها السياسية، ومنها الأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية، والممارسة السياسية والتراكم الانتخابي، وتنظيم المنافسة السياسية، ودورات الإصلاح السياسي والدستوري التي جرى تنفيذها من أجل توطيد التكامل السياسي والاندماج المجتمعي، فضلًا عن السياسات الاجتماعية والاقتصادية. ذلك كله جعل الأوروغواي تنفرد بديمقراطيتها، وتمثّل مع كوستاريكا الدولتين الوحيدتين اللتين تصنَّفان ضمن دائرة الدول الكاملة الديمقراطية، وتحتل الترتيب

(28) Marisa Bucheli [et al.], «Social Spending, Taxes and Income Redistribution in Uruguay,» The World Bank, Policy Research, Working Paper; 6380 (March 2013), p. 30, <http://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1596/1813-9450-6380>.

18 ضمن دول العالم من حيث نوعية الديمقراطية، الأمر الذي يجعلها تفوق دولًا مثل الولايات المتحدة وفرنسا واليابان وبلجيكا وإسبانيا (بحسب دليل إيكونوميست إنتلجنس لعام 2012).

رابعًا: الاختلاف بين الديمقراطية الاسكندنافية والديمقراطية الأميركية

على الرغم من أن الولايات المتحدة تمثّل أكبر اقتصاد في العالم، وبالتالي تُعتبر من الدول الغنية، فإنها تعاني تاريخيًا مستويات فقر عالية. ومع أن الإدارات الأميركية المتعاقبة أعلنت «الحرب على الفقر» منذ أواسط القرن العشرين على الأقل، فإن مستويات الفقر لم تشهد تراجعًا واضحًا[29]. وعجز الحكومات الأميركية المتواصل منذ إدارة ليندون جونسون وحتى إدارة باراك أوباما عن معالجة الفقر، يقابله نجاح لدى الدول الاسكندنافية، فما الأسباب؟

في الواقع، تُرجِع الدراسات الأكاديمية في هذا السياق أسباب ذلك إلى مجموعة من العوامل، بعضها يتعلق بالقيم الثقافية المتباينة؛ فالأميركيون لديهم ثقافة تتميز بطغيان شديد للفردية، تقابله قيمة عالية في النظام السياسي محورها الشعور بالقلق من الدولة، وهذه القيمة المناهضة للحكومة تشكّل عائقًا أمام التغيرات الاجتماعية التقدمية. على سبيل المثال، ترى كاثرين فان ورمر، في مقارنتها بين الأميركيين والنرويجيين، أن هناك مشاعر مختلفة من الأنماط الثقافية بين هذين الشعبين: الشعب الأميركي تسوده المنافسة المفرطة وإعلاء الفردية، في حين أن الشعب النرويجي يسوده التعاون. ولذلك ترى ورمر أن القضاء على الفقر بحاجة إلى معتقدات محورية يجب أن تتغير في الولايات المتحدة، وعندما يبدأ التغيير في القيم وتصبح القيم تحاكي تلك الموجودة في النرويج، يمكن آنذاك القضاء على الفقر[30].

---

(29) William W. Goldsmith and Edward J. Blakely, *Separate Societies: Poverty and Inequality in U.S. Cities*, 2nd ed. (Philadelphia, Pennsylvania: Temple University Press, 2010), pp. 8 and 37.

(30) Katherine Van Wormer, «A Society without Poverty: The Norwegian Experience,» *Social Work*, vol. 39, no. 3 (May 1994), pp. 326-327.

ثمة أسباب أخرى تتعلق بوجود قوى كثيرة في المجتمع الأميركي لا تزال ثقافة الفصل والتمييز متجذرة عندها، ما انعكس على نقص الفرص الاقتصادية والتعليمية. كما أن للمدارس الحكومية الفاشلة دورًا رئيسًا في إبقاء الفقر على مستواه. يقابل هذه الثقافة عدم وجود قرارات أو سياسات حكومية معتمدة للتخلص من هذه الثقافة، بل هناك إهمال حكومي وتسامح أصحاب العمل تجاه أمن العمال، وكان من الطبيعي أن يقترن العوز والفقر بلون البشرة، ولا سيما البشرة السوداء[31].

هذا النوع من الثقافة، إن وجِد، فردي في المجتمعات الاسكندنافية. وعلى العكس من دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، يوجد في الدول الاسكندنافية ثقافة عامة ومركزية ينصهر الجميع في محورها، لا تشجعها الحكومات أو تدعمها فحسب، بل تخضع لها أيضًا. وتعبّر عن هذه الثقافة روح التجمع في تنظيمات رئيسة مثل التجمعات الاقتصادية والمصالح والنقابات وجماعات المزارعين والمستهلكين؛ ففي المجتمعات الاسكندنافية، ينتمي كل شخص تقريبًا إلى منظمة من المنظمات المعنية بالمساومة الوطنية والمجزّأة، حيث إنها لا تضم جميع الأشخاص، على العكس مما هو في الولايات المتحدة وبريطانيا، فتأتي المساومات والصفقات على حساب غير المنظَّمين. ويصح هذا الأمر أكثر بفعل المنظمات التضامنية التي تطورت ونمت في الدول الاسكندنافية، حتى تحولت إلى نوع من البرلمانات المتخصصة وغير المنتخبة، من حيث استجابة الحكومة لقراراتها في أغلب الأحيان[32].

يعود التباين في مكافحة الفقر ودرجات الرفاهية في المجتمعات إلى اختلاف الأنماط المتبعة للرفاهية؛ فهناك النمط المتبقي (Residual)، حيث تتدخل الدولة حين تخفق الوسائل الأخرى في تدبير الحاجة، وفي هذا النمط، يكون حضور الدولة مسألة موقتة بالنسبة إلى حياة المواطن. أمّا النمط الثاني، فهو المؤسسي (Institutional) الذي تقدم فيه عناصر الرفاهية (العناية بالأطفال، التعليم، العناية

(31) William Julius Wilson, «Being Poor, Black, and American: The Impact of Political, Economic, and Cultural Forces,» *American Educator* (Spring 2011), pp. 10-27.

(32) دال، ص 494 و496.

الصحية، العناية بكبار السن، التقاعد، خدمات النقل للكبار والمعوّقين) التي هي حقوق يتمتع بها الجميع؛ فحضور الدولة، بحسب هذا النمط، هو دائم، ولمصلحة المواطنين كلهم.

ضمن النمط المؤسسي، هناك نوعان من الرفاهية الاجتماعية، أحدهما النمط الشامل (Universal) والآخر النمط الانتقائي (Selective). يقوم الأول على أساس شمول جميع المواطنين بعناصر الرفاهية، فيما يقوم الثاني على أساس انتقاء الفئات الاجتماعية، خصوصًا الفقيرة منها التي لها الحق في التمتع بعناصر الرفاهية[33].

لا يسمح النمط الشامل الذي تعتمده الدول الاسكندنافية بقيام ثنائية بين الدولة والسوق في ما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية، ولا يميز بين الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة؛ فدولة الرفاهية، في هذا النمط، تُعلي من شأن مساواة ذات مستوى راق، لا مساواة من مستوى الحد الأدنى للحاجة. وهذا ينطوي، **أولًا**، على رفع مستوى الخدمات والرعاية الاجتماعية إلى المستوى الذي يرضي أذواق الطبقات المتوسطة؛ وينطوي، **ثانيًا**، على أن المساواة المحققة تمنح الطبقة العاملة إمكان التمتع بنوعية الحقوق التي يتمتع بها الأغنياء؛ فالعمال غير الماهرين يتمتعون بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها الموظفون وأصحاب الياقات البيض، حيث ينضوي الجميع إلى نظام الضمان الشامل. كما أن هذا النمط يستبعد السوق، ويقيم التضامن الشامل مع دولة الرفاهية التي تدمج بين العمل والرفاهية. أمّا النمط المعتمد في الولايات المتحدة، فتشيع فيه الضمانات المتواضعة، كالإعانات التي تقدَّم إلى ذوي الدخل المحدود، وهُم العمال عادة وبعض موظفي الدولة. وتكون الرفاهية، في هذا النمط، مقيَّدة بقاعدة أخلاقية العمل التقليدية: حدود الرفاهية مساوية للميل الحدي لاستبدالها بالعمل، ولهذا تكون قواعد نيل عناصر الرفاهية صارمة، وغالبًا ما تقترن بوصمة الدونية، الأمر الذي يؤكد أن الدولة تشجع

---

(33) هادي حسن، «النموذج الاجتماعي الديمقراطي: دراسة مقارنة بين السويد والنرويج والدنمارك وفنلندا،» ورقة قُدِّمَت إلى: دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 6-8.

الاعتماد على السوق، إمّا من خلال تقنين الحد الأدنى من الرعاية الاجتماعية، وإما من خلال دعم مؤسسات الرعاية الخاصة[34].

الحقيقة أن الاختلاف بين الدول الاسكندنافية والولايات المتحدة اختلاف في طبيعة الديمقراطية في كلّ منها، وفي قيمها وحصيلتها؛ فالولايات المتحدة منذ تأسيسها أمة مقسمة طبقيًا على نحو عميق، وهذا التقسيم ليس تقسيمًا اجتماعيًا فحسب، بل إنه تقسيم سياسي أيضًا، فالطبقة الثرية هي نفسها الطبقة الحاكمة. كما أن النظام السياسي الأميركي كرس قواعد اللعبة السياسية بشدة ضد أولئك الذين يملكون ثروة صغيرة؛ فالآباء المؤسسون للنظام الأميركي قصدوا منذ البداية إنشاء جمهورية (ذات حكومة محدودة) لا ديمقراطية (حكم الشعب). ومنذ البداية، ارتبطت الملْكية والتملك بالسياسة والحكم، وأصبح دور الحكومة هو التعبير عن مصالح مميزة، وبالتالي حماية أصول الطبقة «الغنية والعريقة»، وصُمِّم الدستور للقيام بهذه الحماية، وأُنشئت الدولة التي «سيكون للفقراء فيها صوت ونصيب، لكن لن يكونوا قادرين على التفوق أو التصويت بعيدًا عن مصالح أصحاب الأملاك والأثرياء»[35].

كما أن أعضاء مجلس الشيوخ الذي من المفترض أن يمثّل «حقوق الولايات»، كانوا من اختيار المجالس التشريعية في الولايات حتى عام 1913. وأُسس المجلس على أساس أن يكون لكل ولاية عضوان فيه. لكن الآن، بعد أن أصبح 50 في المئة من المواطنين يعيشون في أكبر تسع ولايات ليس لديها إلا 18 من أعضاء مجلس الشيوخ (اثنان لكل منها)، يبدو أن هناك خللًا في التمثيل حيث تتساوى الولايات القليلة السكان وتلك الكثيرة السكان. كما أن معظم أعضاء مجلس الشيوخ هُم من المحامين الأثرياء وأصحاب الأعمال... ولديهم القليل من القواسم المشتركة مع الشعب الذي من المفترض أن يمثّل عضوُ مجلس الشيوخ مصالحه. علاوة على ذلك، فإن وجود مجلسين منتخَبين مباشرة يعقّد الأمور

(34) المصدر نفسه، ص 7.

(35) Larry Patriquin, «More Democracy, Less Poverty,» *New Politics*, vol. 13, no. 51 (Summer 2011), p. 83.

أيضًا لأن في وسعهما ادعاء الشرعية وتمثيل «الشعب». وفي ذروة هذا النظام، هناك الرئيس الذي يمكنه الاعتراض على التشريعات التي لا تحصل على أغلبية الثلثين في مجلسي النواب والشيوخ. يضاف إلى ذلك أن لدى الرئيس صلاحيات تمنحه قوة كبيرة في النظام السياسي لا توازيها قوة أخرى؛ فهو يستطيع شن هجوم عسكري على دولة أخرى من دون إعلان الكونغرس الحرب، وهذا انتهاك آخر للمبادئ الديمقراطية. كما يتركّز كثير من القوة والسلطة في منصب الرئيس[36].

علاوة على ذلك، فإن الرئيس لا يختاره الشعب مباشرة وإنما تختاره هيئة وسطية هي الهيئة الانتخابية. فثمة رؤساء «انتُخبوا» على الرغم من عدم حصولهم على أكبر عدد من الأصوات، كما جرى مع جورج دبليو بوش في سباقه الانتخابي مع آل غور في عام 2000، حين حُرم من التصويت بلا وجه حق ما يزيد على 90.000 من المصوتين في ولاية فلوريدا، معظمهم من السود والناطقين بالإسبانية وأكثريتهم الساحقة من الديمقراطيين. وحدث ذلك بأمر من أمينة سر الولاية كاثرين هاريس، بالتعاون مع حاكم الولاية جيب بوش، شقيق جورج دبليو بوش[37].

يفخر الأميركيون بدستور يقيد السلطة التنفيذية من خلال سلسلة من الضوابط والتوازنات التي أوجدت في حقيقتها ديمقراطية مقيّدة بموجب حق النقض. وصار الكونغرس بمجلسيه يعاني متاهة تشريعية؛ إذ قدّم الكونغرس إلى المشرعين مجموعة جديدة من الفرص التي تسمح باستخدام حق الفيتو في ابتزاز النظام، كما في حالة جواز أن يفرض مئة عضو من مجلس الشيوخ تعيينات في السلطة التنفيذية. وأوضح الأمثلة أن إدارة أوباما أرادت تعيين مايكل ماكفول سفيرًا للولايات المتحدة في روسيا، لكن لجنة العلاقات الخارجية أجّلت القرار إلى أجل غير مسمّى بسبب رفض أعضاء جمهوريين لم تسمّهم في مجلس الشيوخ، ليس اعتراضًا على ماكفول الذي يشهد الجميع بجدارته، وإنما

---

(36) المصدر نفسه، ص 84.

(37) غريغ بالاست، **أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها**، ترجمة مركز التعريب والترجمة (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004)، الفصل الأول، ص 17-90، خصوصًا ص 51 وما بعدها.

رغبة عضو في مجلس الشيوخ في أن تتولّى الحكومة الفدرالية بناء أحد المرافق في ولايته. هذه القيود وحق النقض كثيرًا ما أصابا النظام التشريعي بالجمود والشلل، خصوصًا عندما يتعلق بتشريع الميزانية؛ ففي النظام الأميركي، يعلن الرئيس الميزانية في بداية الدورة المالية، وهي وثيقة طموحة أكثر ممّا هي واقع سياسي. ويضع دستور الولايات المتحدة سلطة الإنفاق في الكونغرس (مجلس الشيوخ ومجلس النواب)، حيث يستخدم جميع أعضاء الكونغرس (535 عضوًا) حق النقض المحتمل لانتزاع تنازلات. ولا تصدر الموازنة التي تصدر بعد شهور من ضغط جماعات المصالح، عن خطة حكومية متسقة، بل عن مساومات بين المشرعين الأفراد الذين يجدون أن من الأسهل دائمًا تحقيق توافق في الآراء من خلال زيادة الإنفاق في مقابل خفض الضرائب، وبالتالي الجنوح الدائم نحو العجز[38].

الحقيقة أن خواص النظام السياسي والحزبي والانتخابي في أميركا هي التي أخضعت أعضاء الكونغرس لجماعات الضغط. ويقدّر بعض الدارسين أن معدل عدد جماعات الضغط يكاد يكون 20 جماعة لكل عضو كونغرس. ومن المعروف أن الأعضاء الأكثر بروزًا في النخبة العامة في البلاد هم الذين يُنتخبون لعضوية الكونغرس في نظام يحتوي على طرفين متشابهين في رؤيتهما لمعظم القضايا الرئيسة (على سبيل المثال، كلاهما موالٍ للرأسمالية والتجارة الحرة والنزعة العسكرية... إلخ)، لكنهما مختلفان في شؤون أخرى يتعلق معظمها بقضايا اجتماعية، مثل الإجهاض والسيطرة على السلاح والصلاة في المدارس. ومقارنةً بالدول الأخرى، هناك طيف أيديولوجي ضيق للغاية متاح للأميركيين، فتغيب الصدمة عندما يتعلق الأمر بانتخاب الأميركيين ممثّليهم؛ إذ تزداد فرصة اختيار المرشحين ضآلة في المستقبل بسبب غياب مرشحين منوعين لسبب بسيط، وهو أن تكاليف المنافسة الانتخابية في سباقات مجلسي النواب والشيوخ أضحت بحاجة إلى حملات تكلف عشرات ملايين الدولارات، الأمر الذي يتيح

---

(38) فرانسيس فوكوياما، «نحو ديكتاتورية ديمقراطية لا ديمقراطية مقيدة،» الشروق (القاهرة)، 2011/12/4.

للأثرياء وحدهم القدرة على الترشيح، بينما لا يستطيع الذين لا يتمتعون بثراء كافٍ الوصول حتى لو كان يتمتعون بالمؤهلات الملائمة للمناصب العامة بحكم خبرتهم[39].

كان لا بد لهذه الطبيعة المقيدة من الديمقراطية من أن تؤدي إلى حصيلة بائسة، مقارنة بدول أخرى تتمتع بديمقراطية أفضل. وكما يبيّن لاري باتركيون، فإن مزيدًا من الديمقراطية يعني فقرًا أقل ومساواة أكثر ورفاهية أفضل، وهذا ما تتميز به الدول الاسكندنافية؛ فالحياة الاجتماعية والسياسية في السويد تتصف بميزتين تختلفان جذريًا عن الحياة الاجتماعية في الولايات المتحدة: الأولى، أنها تميل في السويد إلى هيمنة أحزاب اليسار واليسار الوسط (بالتحديد الديمقراطيين الاجتماعيين والخضر والاشتراكيين) التي تقوم بدور بارز في الحكومة؛ فعندما انتخب السويديون هذه الأحزاب كي تتولى الحكم، وتستمر فترات طويلة، ساهموا في الواقع في استقرار الديمقراطية في بلادهم. فعلى سبيل المثال، كان الحزب الديمقراطي الاجتماعي السويدي زعيم الائتلافات الحاكمة منذ عام 1932، أي منذ أكثر من ثلاثة أرباع قرن من الزمان، والسويد حالة فريدة في نوعها في العالم الغربي، حيث هيمن حزب موالٍ للعامل على البقاء في السلطة لفترة طويلة، مع أنه حزب لا يُعَدّ جزءًا من النخبة الاقتصادية، حيث استطاع أن يستخدم سلطته السياسية لبناء دولة الرفاه السويدية وتوسيعها، حتى أضحت السويد «كاديلاك» الرعاية الاجتماعية. أما الميزة الثانية فتكمن في أن هذا النوع من الحكومة أدى أيضًا إلى نشوء سياسات تدعم التنظيم الذاتي للنقابات والتجمعات التي تغلب عليها روح التضامن، كما سبق أن رأينا[40].

لا يوجد في أميركا أحزاب ديمقراطية اشتراكية أو اجتماعية بارزة، وعدد النقابات فيها قليل، وهي محدودة جدًا في الرعاية الاجتماعية ولا رعاية طبية شاملة فيها. كما أن الأنظمة الانتخابية فيها وفي حفنة من الدول الأخرى غير عادلة، تُعرف باسم «الفائز الأول»، حيث إن الناخبين في كل منطقة انتخابية يصوتون

---

(39) Patriquin, pp. 84-85.

(40) المصدر نفسه، ص 86.

لمرشح واحد. وعلى النقيض من نظام «الفائز الأول»، اعتمدت معظم الدول الأوروبية (ما عدا بريطانيا) منذ فترة طويلة نظامًا انتخابيًا يقوم على التمثيل النسبي؛ فالسويد، على سبيل المثال، تعتمد نظام التمثيل النسبي منذ عام 1909. وفي هذا النظام، تساوي نسبة المقاعد التي يحصل عليها أي حزب تقريبًا النسبة المئوية من الأصوات التي يحصل عليها هذا الحزب، وبالتالي إذا كسب 30 في المئة من الأصوات، يحصل على 30 في المئة من المقاعد. وهذا يعني أن رغبات الشعب تنعكس بطريقة دقيقة إلى حد ما في المجالس التشريعية الخاصة به. ويسفر التمثيل النسبي في أوروبا عن حكومات ائتلافية يشارك فيها أكثر من حزب واحد. وعادة تمتلك الأحزاب المشاركة معًا أكبر عدد من المقاعد في البرلمان، وهذا ما يمثّل أكثر من 50 في المئة على الأقل من الأصوات المدلى بها في الانتخابات، في حين أن ديمقراطية «الفائز الأول» أدنى نسبة من ديمقراطية التمثيل النسبي، حيث يسمح هذا النظام لـ «الأقلية السياسية» بالسيطرة على الحكومة، على العكس من نظام التمثيل النسبي الذي يقوم في جوهره على إعطاء السلطة للمواطنين[41].

تعتمد عناصر الديمقراطية الراسخة في الدول الاسكندنافية أيضًا على ممارسات وقيم كثيرة، أهمها الشفافية. فعلى سبيل المثال، تعد مراقبة الحكومة خلال إدارتها حكم البلاد من المهمات الأبرز في نشاط البرلمان الذي له أن يقدّم شكوى ضد أحد الوزراء إذا ارتكب هذا الوزير خطأً في أثناء تأديته واجبه الوظيفي، وتُبثّ جلسات المحاسبة أمام اللجنة الفرعية البرلمانية التشريعية عبر قنوات التلفزة. كما يختار البرلمان وكيل الجمهور للشؤون القانونية الذي يتولى، بين أمور عدة، مراقبة موظفي السلطات العامة بإيقاع القوانين والتشريعات خلال تأدية مهماتهم، ويحق لكل مواطن الكتابة والتظلم لدى هذا الوكيل إذا رأى أنه تعرض لإساءة في معاملته. ويحق للأجنبي المقيم في السويد الكتابة إلى وكيل الجمهور بلغته الأصلية إذا شاء، ويحق لأي مواطن أن يسأل أي جهة حكومية عن مصروفات أي موظف من المال العام، ويجب أن يكون الرد في مدة أقصاها عشرة أيام فقط[42].

---

(41) المصدر نفسه، ص 86-87.

(42) هاني الريس، «دروس سياسية وإنسانية في الأنظمة الديمقراطية... أنموذج المنظومة الاسكندنافية (1)،» الوسط (البحريني)، 4/ 1/ 2009.

إن أهم ما يميز الحكم الديمقراطي الدستوري في النرويج هو الانفتاح والشفافية والمكاشفة والمحاسبة وتعرية الفاسدين وفضحهم أمام المجتمع. لهذا، فإن المناقشات والمداولات داخل البرلمان النرويجي تكون مفتوحة وعلنية أمام الجميع، وفي إمكان كل مواطن أو مقيم في البلاد بصورة شرعية الاتصال بالسياسيين وممثلي الشعب ومحادثتهم وتوجيه الأسئلة إليهم. وفي الوقت نفسه يمارس أعضاء البرلمان صلاحياتهم في ضبط الحكومة ومراقبتها ومكاشفتها ومحاسبتها على أفعالها، وفضح أخطاء المسؤولين، وتعرية قضايا الفساد أمام الرأي العام عبر وسائل الإعلام المختلفة[43].

أما في الدانمارك، إذا شعر أي مواطن بعدم رضاه عن أي معاملة في قضية معينة، أو عن تصرفات أجهزة الأمن بصفة عامة، فيمكنه أن يقدّم إلى الجهات المختصة شكوى يطرح فيها تظلمه، فإذا شعر، مثلًا، بأن أفراد الشرطة عاملوه معاملة سيئة، يمكنه تقديم شكوى تظلم إلى النائب العام الذي يتحرى الأمر لكشف الحقائق ويقدم تقريرًا خطيًا يُرفع إلى هيئة مستقلة. ومن حق المشتكي وهيئة الشكوى المستقلة رفع شكوى للمدعي العام ضمن القرارات الصادرة، أو ينظر النواب العموميون في معظم الشكاوى، ويحق للمواطن نفسه معرفة فحوى ملف الشرطة خلال مدة لا تتجاوز الـ 24 ساعة من ذلك[44]. والديمقراطية مسألة تربوية تبدأ من البيئة العائلية[45].

---

(43) هاني الريس، «دروس سياسية وإنسانية في الأنظمة الديمقراطية... أنموذج المنظومة الاسكندنافية (5-5)،» الوسط (البحريني)، 22/ 2/ 2009.

(44) هاني الريس، «دروس سياسية وإنسانية في الأنظمة الديمقراطية... المنظومة الاسكندنافية أنموذجًا (4)،» الوسط (البحرين)، 9/ 2/ 2009، <http://www.alwasatnews.com/news/36815.html>.

(45) على سبيل المثال، يشير أحد رؤساء الأحزاب في الدانمارك إلى أن هناك بعض المزارعين في أطراف المدن والطرق الخارجية بين مدينة وأخرى، يعرض على قارعة الطريق بعض المنتوجات الزراعية، كالبطاطا التي تعبّأ في أكياس، سعة كلٍّ منها كيلوغرامين أو أكثر. وتُوضع هذه الأكياس على خشبة (مسطبة) وإلى جانبها علبة معدنية يدوّن عليها سعر الكيس، وينصرف أصحاب المنتوجات إلى أعمالهم الأخرى. وبين حين وآخر، يتوقف بعض أصحاب السيارات المارة ويأخذ حاجته من البطاطا ثم يضع الثمن في العلبة المعدنية وينصرف. وفي مقارنة بين هذا التصرف الذي يدلّ على أمانة وصدق، والتصرّف الذي يمكن أن يصدر عن مواطن في الولايات المتحدة، أضاف رئيس الحزب أنه لو فعل مزارعون في إحدى المدن الأميركية ما يفعله المزارعون في الدانمارك، لحمّل المواطن الأميركي سيارته =

في فنلندا يُعتبر رئيس الدولة والوزراء مثل جميع المواطنين، حتى إن رئيس الدولة نفسها يتصرف كما يتصرف الجميع، فيسير في الشارع العام ويتسوّق من المتاجر الرخيصة. هذا كله يجعل الجميع يحس بعدم وجود فارق بين مواطن وآخر، خصوصًا أن في حال ارتكاب أي مخالفة يطبَّق القانون على المذنب من غير محاباة لطرف دون آخر، وبمنتهي العدْل. وفي ما يتعلق بقانون السير مثلًا، لا تطبّق الشرطة غرامة مالية محدّدة على جميع المواطنين، بل تعتمد معيار «استحقاق»؛ فتبحث الشرطة في دخْل المخالف السنوي، وفي ضوء ذلك تقرر الغرامة التي ستفرضها عليه. وتبدأ علاقة المواطن الفنلندي بجهاز الشرطة منذ الطفولة، حيث يتضمّن المقرر الدراسي للتعليم الابتدائي تدريس «مادّة الجريمة» التي يدرّسها رجال شرطة بزيّهم الرسميّ داخل المدارس، فتنشأ علاقة جيّدة بين المواطن الفنلندي وجهاز الشرطة، والأمن بشكل عام، منذ الطفولة، ويتجذّر الوعي باجتناب الجريمة. ولهذا تُعتبر فنلندا من الدول التي تقلّ فيها معدلات الجريمة بشكل كبير. أمّا علاقة المسؤولين بالمواطنين، فيعبّر عنها توافر أرقام المسؤولين الهاتفية للعموم، حيث يمكن أي مواطن الاتصال بأي مسؤول في أي لحظة، دونما حاجة إلى وساطة أو إلى موعد[46].

= ما يمكنها حمله من دون أن يضع بنسًا واحدًا في العلبة المخصصة للنقود، وإذا اعترض أحد على فعلته، فربما يؤذيه أو حتى يقتله.

تحدّث ذات مرّة مفكر اقتصادي دانماركي وقال: الوزير عندنا، وعند إيفاده إلى الخارج بمهمة رسمية يصرف له مخصّصات السفر مع ثمن تذكرة الطائرة ذهابًا وإيابًا (المصاريف على حساب الدولة كما هي الحال في جميع الدول)، وشركة الخطوط الجوية تخصم، عند قطع التذكرة للوزير الموفد، نسبة مئوية لحسابه، وتحتفظ بالمبلغ المخصوم رصيدًا خاصًا للوزير (باعتباره مسافرًا). وذات مرّة حدثت الحالة التالية: عند تكرار أحد الوزراء رحلاته خارج البلاد، قال موظف شركة الطيران إن للأخير حسابًا يساوي ثمن تذكرة سفر بالطائرة، فتسلم الوزير تذكرته من دون أن يدفع كرونًا واحدًا. واكتشفت الرقابة المالية الدانماركية ذلك الأمر في وقت لاحق واعتبرته اختلاسًا لمال الدولة، وأجبِر على إعادة ثمن التذكرة، ثم قدّم استقالته من منصبه. انظر: شوكت خزندار، «حول الديمقراطية والاستقلال..!،» الحوار المتمدن، العدد 3479 (7/ 9/ 2011)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=274631>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 12/ 10/ 2013).

(46) محمد الراجي، «فنلندا.. جنّة ديمقراطية برئيسة في الأسواق ووزراء وسط الأُطُوبيس،» هسبريس (جريدة إلكترونية) (20 آب/ أغسطس 2013)، <http://www.hespress.com/un-oeil-sur-un-pays/86794.html>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 12/ 10/ 2013).

تكاد الديمقراطية في الدول الاسكندنافية تقترب من التسيير الذاتي المباشر. وخلال العقد الماضي تبدلت الائتلافات الحاكمة فيها، وتبدلت من ثم مواقع الحكم والمعارضة، واستمرت السياسات الإصلاحية من دون تغيير أو تعطيل لكونها نتجت من توافق وطني. وفي هذه الدول مساءلة ومحاسبة دقيقة لعمل المُنتخَبين. وهناك رقابة من المواطنين والصحافة والمجتمع المدني على كل إجراء شاذ في عمل الحكومة والمجالس المُنتخَبة، بل إن في مؤسسات الدولة كلها مصلحة خاصة باستقبال المواطنين ليطَّلعوا على حساب المؤسسة، خصوصًا ما يصرفه المسؤولون ومساعدوهم في رحلات السفر والدعوات وغيرها. ويعتبر السياسيون أنفسهم خدمًا للشعب، يمتثلون لقواعد اللعبة بشكل شبه صوفي. وتكون الحكومات مسؤولة أمام الشعب عن تدبير شؤون البلاد، لذلك تكون نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية في هذه الدول عالية دائمًا (الدانمارك 83.2 في المئة في عام 2007؛ النرويج 74.7 في المئة في عام 2009؛ السويد 82.6 في المئة في عام 2010).

مع أن اقتصادات الدول الاسكندنافية متماثلة مع الدول الغربية الأخرى (انظر الجدول (5-4))، يلاحَظ أن مستوى الرفاه الاجتماعي فيها عالٍ جدًا بسبب السياسات المعتمَدة التي جعلتها تقضي على الفساد والفقر.

الجدول (5-4)

مستوى الدخل والمعيشة في الدول الاسكندنافية

مقارنة بالمستويات في الدول الغربية

الدولة	عدد السكان	النسبة المئوية لعدد الذين يعرفون القراءة والكتابة	نسبة التمدن المئوية	عدد سنوات الدراسة/ سنة	نسبة أسرة المستشفيات بالنسبة إلى كل 1000 نسمة	الناتج المحلي الإجمالي/ دولار لسنة 2013	الناتج المحلي للفرد/ دولار لسنة 2013
فنلندا*	5.266.114	100	85	17	5.9	197.476.000	36.395
النرويج	4.722.701	100	79	18	3.3	282.174.000	55.398

يتبع

تابع

الدانمارك	5.556.452	99	86.9	17	3.5	210.147.000	37.657
السويد	9.119.423	99	85	16	2.7	393.774.000	40.870
المملكة المتحدة	63.395.574	99	80	17	3	2.378.000.000	37.299
فرنسا	65.951.611	99	85	16	6.6	2.273.000.000	35.680
الولايات المتحدة	316.668.567	99	82	17	3	16.724.000.000	52.839
كندا	34.568.211	99	81	17	3.2	1.518.000.000	43.146

(*) الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي للفرد بحسب إحصاءات عام 2012.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Index Mundi, <http://www.indexmundi.com>.

خاتمة

بلوغ نقطة التحول

توسع نطاق الديمقراطية في نهاية القرن العشرين، وما زالت الشعوب في كثير من دول العالم تتمسك بالدعوة إلى الديمقراطية، وتناضل في سبيل تحقيقها، بل إنها مستعدة لتقديم تضحيات كبيرة في سبيل الحصول عليها. ويحمل المستقبل في طياته من المتغيرات والاتجاهات الكبرى ما يشي بأن الديمقراطية يمكن أن تتسع أكثر فأكثر، لتصل ربما إلى الصين ودول أخرى لا تزال حتى الآن تُحكَم بنظم شمولية أو بحكم الحزب الواحد أو بحكم الرجل الواحد.

الحقيقة أن عالم اليوم والمستقبل يمكن أن يؤشرا إلى توسع (كمّي) للديمقراطية بهذا الشكل أو ذاك في أرجاء مختلفة من العالم، منها دول اعتُبِرَت عصية على الديمقراطية. لكن مع ذلك، فإن الديمقراطية تواجه مأزقًا حقيقيًا بسبب تراجع نوعيتها التي وضعتها في قيد التحليل كتابات كثيرة، من أهمها كتاب *The Crisis of Democracy* الذي نُشر في منتصف سبعينيات القرن الماضي في شكل تقرير يستند إلى معايشة واقعية لمظاهر الخلل التي تعانيها النظم الديمقراطية الغربية؛ فهذا الكتاب حلل أسباب الأزمة في كون أن الحكومات الغربية أصبحت مثقلة بمطالب للمشاركين في العملية السياسية لم تستطع الأنظمة السياسية البيروقراطية أن تلبيها، وبالتالي أصبحت المؤسسات الديمقراطية عاجزة عن الإمساك بمقاليد الحكم. وحظي هذا التقرير الذي أعده الفرنسي ميشيل كروزيه والأميركي

صاموئيل هنتنغتون والياباني واتانوكي، باهتمام عالمي واسع النطاق[1]. ثم جاء كتاب *Post-Democracy* الذي نُشر بعد نحو ثلاثة عقود من الكتاب السابق ليسلط الضوء على التحديات التي فرضتها العولمة ودكتاتورية الأسواق في ظل تصاعد الليبرالية الجديدة، بما يتحدى المفهوم المتداول للديمقراطية، ويطرح تساؤلات مهمة، في مقدمها: هل المؤسسات الديمقراطية الشرعية هي التي تحكم فعلًا أم أن الشركات الكونية الكبرى والأسواق المالية العالمية والمصارف المركزية أو جماعات الضغط هي التي تحكم بالفعل من وراء ستار؟ وخلص مؤلف الكتاب، كولن كروش، إلى أن الديمقراطية ومؤسساتها انتهت، وأن عصر العولمة يتجه إلى مابعد الديمقراطية في ظل صعود «دولة السوق»[2]. ثم جاء في السياق ذاته كتاب توماس بيكيتي الذي أشار أيضًا إلى نهاية الديمقراطية كنظام سياسي استنادًا إلى تصاعد ظاهرة «عدم المساواة» بمعدلات غير مسبوقة، حيث إن عُشر السكان الذين يمثّلون أصحاب رؤوس الأموال يحصل على عوائد تفوق الأجور التي يحصل عليه العاملون بفئاتهم المختلفة. وترتب عن ذلك أن أصحاب رؤوس الأموال (بهذه الصورة) سيمتلكون الثروة والسلطة أيضًا، على أساس أن النظام الديمقراطي تحوّل إلى نظام «أوليغاركي»، أي إلى حكم القلة، فانتهى النظام الديمقراطي كنظام سياسي، كما يري بيكيتي[3].

في أي حال، وضِعت الديمقراطية في مأزق متواصل بسبب تراجع نوعيتها على نحو مستمر ومنوّع المظاهر والأشكال، ربما أهمها ذاك الشعور بالبون الشاسع الذي يفصل بين ما يجري في البرلمانات وآراء الناس والحياة اليومية.

يمكننا أن نستكشف تجليات مأزق الديمقراطية في نماذج كثيرة ومتنوعة على المستوى العالمي، منها تدنّي الثقة بالمؤسسات الديمقراطية، ولا سيما في

---

(1) Michel J. Crozier, Samuel P. Huntington and Joji Watanuki, *The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission* (New York: New York University Press, 1975), pp. 157-168.

(2) Colin Crouch, *Post-Democracy* (Malden: Polity Press, 2004), pp. 78 and 105.

(3) Thomas Piketty, *Capital in the Twenty-First Century*, Translated by Arthur Goldhammer (Harvard: Belknap Press, 2014), p. 473.

عدد كبير من الدول التي كانت حتى وقت قريب تُعتبر من الديمقراطيات الراسخة، فضلًا عن الدول التي اتجهت إلى التحول الديمقراطي في العقود الأخيرة. فالتراجع الكبير إنما هو في الإيمان والثقة بالمؤسسات الديمقراطية، لا بالطبقات السياسية فحسب، وهذه قضية مختلفة. ويضاف إلى ذلك أن ضعف صدقية البرلمانات، وتراجع ثقة الناس في أن البرلمانات الحديثة تقوم بعملها بشفافية ومسؤولية، وثمة ميل، مع استثناءات، نحو إحجام الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم، علاوة على النزعة الواضحة نحو الاستخفاف بالطبقة السياسية.

تبرز عناصر المأزق الأخرى في اشتعال الإيمان بالديمقراطية في لحظات الانتصار، مثل إزاحة الأنظمة الدكتاتورية أو الأنظمة التي لا تحظى بشعبية، لكن سرعان ما تنطفئ هذه الشعلة؛ فكثيرًا ما بدا في خارج الغرب أن الديمقراطية تتداعى وتنهار، وأن كثيرًا من الدول التي تخلصت من عتاة دكتاتورياتها تعاني الآن الاضطراب والفوضى وانعدام الأمن وتردّي الأوضاع الاقتصادية، كما يحدث في العراق وليبيا ودول عربية أخرى.

أظهر العقد الماضي أن هناك أمرًا أسوأ من الدكتاتورية والقمع وغياب الحريات، وهو الفوضى والحرب الأهلية. ومع تحرر عدد من الدول من نظم الحكم الاستبدادية، ارتفع عدد الدول الفاشلة، الأمر الذي يبيّن أن البديل من الدكتاتورية ليس الديمقراطية بالضرورة وإنما الفوضى في كثير من الأحيان. وأثبتت تجارب عدة أن إسقاط الطغاة أسهل كثيرًا من إقامة الديمقراطية. وحتى الدول التي كانت تبشر بأن تحوّلها سائر بالاتجاه الصحيح، أضحت تواجه هزات؛ فتركيا التي ظهرت في «لحظة ما» على نحو ما يجمع بين الإسلام المعتدل والرخاء والديمقراطية، بدأت تنزلق دفعة واحدة نحو الفساد والاستبداد. أمّا الدول الغربية التي كانت تدعم التحولات الديمقراطية وتشجعها، فأضحت تتردد بسبب الخشية من أن الديمقراطية ستنتج أنظمة مارقة أو ستقوي شوكة الجهاديين والإرهابيين. ومن الأسباب المعلنة لإحجام الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية الأخرى عن تقديم أسلحة نوعية إلى الجيش السوري الحر في سورية الخشية من توسّع رقعة انتشار الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

أما في الغرب نفسه، فكثيرًا ما ترتبط الديمقراطية بالديون والعجز في الداخل، وبالتمدد والتوسع في الخارج؛ فديمقراطية الولايات المتحدة نفسها عطلت تمرير الميزانية، وأصبح الشلل والجمود صفة ملازمة للنظام الأميركي. أما دول الاتحاد الأوروبي، فصار معظمها نماذج سيئة للديمقراطية، حيث بدأ اليمين المتطرف، صاحب النزعات الشوفينية، يحقق نجاحات في الانتخابات، في حين تخلى الاتحاد الأوروبي نفسه عن كثير من الممارسات الديمقراطية، وعمل على عكس ما تفرضه المبادئ الديمقراطية، فكف عن بذل الجهد في سبيل الحصول على موافقة شعبية لمعاهدة لشبونة (2007) الرامية إلى إصلاح مؤسساته. وفي إطار أزمة اليورو، أجبرت نخبة اليورو إيطاليا واليونان على إحلال التكنوقراطيين محل القادة المُنتخَبين في حكومتيهما. علاوة على ذلك، أصبح تغوّل السلطات التنفيذية وتمددها على حساب المؤسسات التشريعية سمة بارزة في الديمقراطيات كلها، لا في دول الاتحاد الأوروبي فحسب، حتى إن التمادي المستمر في هذا التغوّل بات يؤسس لقيام قيصرية منتخَبة يغدو فيها الزعماء والقادة السياسيون سماسرة يتاجرون بالدولة ومؤسساتها وينتجون نماذج شعبوية، ولا سيما أن المؤسسات نفسها أضحت خاضعة لقواعد السوق عبر جماعات الضغط التي أخضعت المؤسسات الديمقراطية لرأي من يدفع أكثر؛ فمناقشات الكونغرس الأميركي - والحال تنطبق على المؤسسات التشريعية في معظم الدول - تحولت أكثر إلى حرفة عن طريق المعلومات الجوهرية التي يوفرها متخصصو جماعات الضغط الممثلون لمصالح خاصة.

كان للديمقراطية دائمًا منتقدوها، لكن بدأت تبرز الآن الشكوك القديمة في شأنها مع تجدد ضعفها في معاقلها الغربية وهشاشة نفوذها في أماكن أخرى. والنتيجة التي يمكن استخلاصها من ذلك كله هي أن الديمقراطية حقًا في وضع ضعيف لجهة عدم حيازتها ثقة المواطنين، بل إنها بلغت في هذا الصدد نقطة تحوّل لا مجال للمناورة فيها: فإمّا أن تستمر في منوالها الحالي لتتأكّل شرعيتها وتتراجع أفضليتها على نماذج الحكم الأخرى، وإمّا تسير باتجاه تجديد قيمها ومؤسساتها ووسائلها.

الحقيقة أن الأزمة المالية العالمية وتدهور أوضاع الطبقات الوسطى في كثير من الدول التي تعتمد الديمقراطية الليبرالية، لم يُبرزا ضعف أداء الديمقراطية فحسب، بل أصابا الناس أيضًا بخيبة أمل وإحباط من طريقة عمل أنظمتهم السياسية، خصوصًا عندما سارعت الحكومات إلى إنقاذ المصارف بأموال دافعي الضرائب، ثم وقفت عاجزة مع استمرار هذه المصارف في دفع مكافآت ضخمة لمديريها. وترافقت خيبة الأمل والإحباط مع النجاحات التي حققها الأنموذج الصيني الذي يرتكز محوره على قدرة نظام حكم الحزب الواحد في الصين على كسر احتكار العالم الديمقراطي للتقدم الاقتصادي، وتقديمه أنموذجًا أساسه المقارنة في موضوع رفع مستوى المعيشة للشعوب. وبحسب لاري سامرز، من جامعة هارفرد، عندما كانت الولايات المتحدة الأسرع نموًا، تضاعفت مستويات المعيشة كل ثلاثين عامًا تقريبًا، بينما تمكنت الصين في الفترة نفسها من مضاعفة مستويات المعيشة كل عقد من الزمان تقريبًا[4].

إن تصاعد النمو الاقتصادي في الصين من جانب، وانخفاض النمو في الغرب، وفي الولايات المتحدة بالتحديد، من جانب آخر، دفعا بعض أعضاء النخب الأكاديمية الصينية إلى التبجح بأن الأنموذج الصيني أكثر كفاءة من الديمقراطية، وأنه الأنموذج البديل من الأنموذج الديمقراطي الغربي[5]، الأمر الذي يمكنه أن يقوض شرعية الديمقراطية في حال استمرار الأوضاع في الغرب على ما هي عليه واستدامة النمو في الصين.

الحقيقة أن هذه الشرعية تتأكّل الآن على نحو متواصل؛ فالناس في كل مكان يبحثون عن السعادة المقترنة بالكرامة، فمن المفترض أن تحقق الديمقراطية كرامة الإنسان وسعادته، وهذا أمر غير ممكن إلّا إذا كان في الديمقراطية ومؤسساتها وقيمها كفاءة مقترنة بكفاءة اقتصادية وكفاءة في السياسة الاجتماعية لتشمل جميع

---

(4) «What's Gone Wrong with Democracy,» *The Economist* (1 March 2014), <http://www.economist.com/news/essays/21596796-democracy-was-most-successful-political-idea-20th-century-why-has-it-run-trouble-and-what-can-be-do>, (Visited in: 8/3/2014).

(5) Zhang Weiwei, «China Changes Leaders: Meritocracy Versus Democracy,» *The New York Times*, 9/11/2012.

الناس، كما لا حظنا في الفصل الأخير من هذا الكتاب. فإذا كان الناس يعتبرون الديمقراطية مهمة، فإن كفاءة الاقتصاد لا تقل عندهم أهمية؛ ففي مسح أجراه مركز بيو في عام 2007 شمل 35 بلدًا في العالم (تشيلي، البيرو، الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، فنزويلا، بوليفيا، سلوفاكيا، التشيك، بلغاريا، أوكرانيا، بولندا، روسيا، الهند، بنغلاديش، إندونيسيا، باكستان، ماليزيا، لبنان، مصر، الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، المغرب، الأردن، تركيا، الكويت، تنزانيا، السنغال، كينيا، إثيوبيا، نيجيريا، ساحل العاج، جنوب أفريقيا، أوغندا، غانا، مالي)، تبين أن الأغلبية في 15 بلدًا من هذه البلدان قالت إن أهمية الديمقراطية الجيدة تفوق أهمية الاقتصاد القوي. وبلغت هذه الأغلبية في بنغلاديش نحو 82 في المئة، وفي فنزويلا 81 في المئة، بينما جعلت الأغلبية في 14 بلدًا الاقتصاد القوي متقدمًا على الديمقراطية الجيدة من حيث الأولوية. وأظهرت هذا التوجه أيضًا 4 بلدان في أوروبا الشرقية. وكانت نسبة الأغلبية عالية في إندونيسيا؛ إذ بلغت نسبة الذين يفضلون اقتصادًا قويًا 77 في المئة، بينما فضل 21 في المئة من الإندونيسيين الديمقراطية الجيدة على الاقتصاد القوي[6].

يبدو أن مؤشرات تأكّل شرعية الديمقراطية لدى الشعوب تزداد ارتفاعًا حتى في المجتمعات التي يفترض أنها تنتمي إلى الديمقراطيات الراسخة، وهذا الاقتناع ناتج من مراقبة مشاهد السخط والغضب ضد الحكومات كما عبّر عنها الشباب في المجتمعات الغربية خلال الأعوام القليلة الماضية، والشعارات التي يرفعونها. وربما أن عددًا لا يستهان به من هؤلاء الشباب (ولا سيما من وُلدوا بعد سقوط جدار برلين) يفضل أنظمة حكم غير ديمقراطية، لأنهم الذين لم يعيشوا ويلات الدكتاتوريات.

في أي حال، وجد معهد لوي في استطلاع أجراه في عام 2013 أن نحو 48 في المئة فقط من الشباب الأسترالي ممن هم في سن تراوح بين 18 و29 عامًا يفضلون حكومة ديمقراطية على سواها من أشكال الحكم، بينما بلغت

(6) The Pew Global Project Attitudes, «World Publics Welcome Global Trade: But Not Immigration,» (4 October 2007), chapter 6, pp. 55-66.

هذه النسبة في استطلاع أجراه المعهد نفسه في عام 2012 نحو 39 في المئة من الشباب الأسترالي الذي يفضل الحكومة الديمقراطية، بينما تفضل أغلبيته في كلا الاستطلاعين أنظمة حكم غير ديمقراطية[7].

يفسر الفيلسوف الفرنسي جاك رانسيير ما يسمّيه «الكراهية الجديدة للديمقراطية» في كثير من المجتمعات الغربية أن الديمقراطية في هذه المجتمعات اهتمت بالشكل وأهملت القيم والجوهر والروح والغايات، ما جعل هذه المجتمعات تعيش في «دولة قانون أوليغاركية»[8].

من أسباب إخفاق الديمقراطية في الآونة الأخيرة أنها ركّزت كثيرًا على الانتخابات وقليلًا جدًا على سائر الميزات الأساسية للديمقراطية. فعلى سبيل المثال، يجب أن تُفحص السياسة الاجتماعية بما يمكّنها من ضمان توزيع الموارد بشكل عادل، ويجب أن تكون الحقوق الفردية، مثل حرية التعبير وحرية التنظيم، مضمونة هي الأخرى؛ إذ إن نجاح الديمقراطيات في جزء كبير من عملها يقوم على تجنب إغراء الأغلبية، أي فكرة أن الفوز في الانتخابات يخوّل الأغلبية القيام بكل ما يحلو لها، وهي فكرة مرفوضة تمامًا.

من الطبيعي أن يساهم تدهور الديمقراطية في قلب البيئة التي نمت وازدهرت فيها في تعرضها لانتكاسات في بيئات أخرى. وربما لهذا السبب رأى جون آر برادلي أن إخفاق الربيع العربي وتبدد الأمل الديمقراطي فيه يعودان في جانب كبير منهما إلى أنه كان يجب أن تهب رياح التغيير الديمقراطي على الغرب نفسه قبل أن تنتقل إلى المناطق الأخرى، ومنها المنطقة العربية[9].

بناء على هذه الأسباب، وأسباب أخرى عرضناها في هذا الكتاب، بلغت

---

(7) Alex Oliver, «Australia and the World: Public Opinion and Foreign Policy,» The Lowy Institute Poll (2013), p. 15, <http://www.lowyinstitute.org/files/lowypoll2013_web_1.pdf>.

(8) جاك رانسيير، كراهية الديمقراطية، ترجمة أحمد حسان (بيروت: دار التنوير، 2012)، ص 90-91.

(9) جون آر برادلي، ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، ترجمة شيماء عبد الحكيم طه؛ مراجعة محمد إبراهيم الجندي (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013)، ص 156.

الديمقراطية نقطة تحوّل: إمّا أن تنحدر أكثر وتخسر أفضلية التفضيل التي تتمتع بها على باقي أشكال الحكم الأخرى، وإمّا أن يجري تطويرها وتجديدها؛ إذ من غير المعقول أن نبقى مستعينين بالبنى والمؤسسات الأساسية للديمقراطية التي أُقرّت في القرن الثامن عشر، في الوقت الذي عصفت فيه متغيرات عصر مابعد الصناعة بمفاصل الحياة الإنسانية وأبعادها كلها. ولعل من أبرز سمات عصر مابعد الصناعة غياب النمطية من جانب، ووجود فائض الاختيار من جانب آخر على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والسلعية والثقافية، وحتى السلوكية. ومن المفترض أن تنهض السياسة وقضايا شؤون الحكم لتستجيب لسمات العصر حتى تستطيع أن تتكيف معه ومع إنسانه ومتطلباته. لذا، فإن من متطلبات تجديد الديمقراطية أن لا تأخذ صيغة نمطية من جانب وأن توفر فائض الاختيار من جانب آخر، بمعنى وجوب كسر نمطية الديمقراطية التمثيلية. وليس المقصود هنا إلغاء الديمقراطية التمثيلية، بل اعتماد الديمقراطية التمثيلية إلى جانب أشكال أخرى من الديمقراطية المباشرة، وأشكال أخرى من الديمقراطية شبه المباشرة، فضلًا عن تعددية عملية اتخاذ القرارات وعن تقسيم هذه العملية.

إن المجتمعات المعاصرة أكثر تنوعًا وحيوية وانفتاحًا حيث لا يمكن مقارنتها بكل ما مر به الإنسان من قبل. والخيار هو: إمّا أن نحافظ على المؤسسات القائمة العاجزة عن الاستجابة لمتطلبات المجتمعات وتنوعها وحيويتها، وإمّا أن نسلّم بالتنوع والحيوية ونغيّر المؤسسات، ونأتي بمؤسسات تتواءم مع حاجات العصر وحاجات الإنسان والمجتمعات فيه. والتسليم بالتنوع معناه الاعتراف بأن المجتمعات الحالية مجتمعات غير جماهيرية، وهذا شيء طبيعي؛ فمثلما تغيرت المعلومات وما عادت مركزية بل انتشرت إلى أجزاء أصغر، تغير الإنتاج الاقتصادي والحياة الأسرية والأسواق والعمل بالانقسام إلى أجزاء صغيرة متباينة، وبالتالي تنوعت السلع والخدمات بشكل سريع. هذا التنوع يعكس في حقيقته التنوع المتنامي للحاجات الحقيقية والقيم والأساليب الحياتية والأهداف من ذلك كله. وبهذا المعنى غاب التجانس، وأصبحت المجتمعات المعاصرة مجتمعات أقليات فغلب عليها طابع الأقليات، وأصبح الناس في كل مكان يعون بشكل حاد الاختلافات العرقية والدينية والمهنية والثقافية والجندرية والفردية. وحتى

الجماعات التي ناضلت في العقود الماضية لتندمج في مجتمعاتها، أضحت في الأعوام الأخيرة ترفض التخلي عن خصائصها وميزاتها وخصوصياتها. وغدت الحالة غير الجماهيرية وتمايز الأقليات والجماعات التي صارت تسعى إلى تعزيز هوياتها حالة تميز المجتمعات المعاصرة؛ فحتى اليابان التي طالما وصِفت بأكثر الدول تجانسًا ورغبة في الأداء الجماعي، تفتقد الآن هذه الخصائص، حيث بدأ المجتمع الياباني، بحسب علماء الاجتماع في اليابان، يفقد وحدته واندماجه. كما أن النزعات القومية راحت تضيق لتتحوّل إلى نزعات إقليمية، ثم إلى نزعات مناطقية بالتدريج، واستُبدلت بوتقة الانصهار بضغط يُبرز التمايزات الإثنية، وحتى وسائل الإعلام نفسها تنوعت وطفقت تنشر الثقافة غير الجماهيرية[10].

على تجديد الديمقراطية أن يعكس هذا التطور، بمعنى أن قاعدة الأغلبية في الشكل القائم حاليًا في الأنظمة البرلمانية ما عادت متوافقة مع متطلبات العصر، ولا بد من تحديث النظام برمّته لتقوية دور الأقليات المتنوعة حتى تسنح الفرصة لتشكيل الأغلبيات، الأمر الذي يتطلب إجراء تحوّلات جذرية في الهياكل السياسية بدءًا من صندوق الاقتراع. وعلينا استخدام نظام التصويت وصندوق الاقتراع بما يحقق المقايضات التعاقبية، بمعنى إذا تخلى امرؤ عن القضية (س)، فهل يتخلى آخر عن موقفه من القضية (ص)؟ وربما تبرز الحاجة إلى إزالة بعض قوانين التصويت حتى لا تسنح الفرصة أمام مناهضي الأقليات لتخريب عملية تجديد الديمقراطية. وهناك أساليب عدة لتحقيق ذلك، منها تبنّي أحد متغيرات التصويت التراكمي، كما هو متبع في بعض الشركات لحماية حقوق أصحاب الأسهم القليلة أو الصغيرة. وتمنح هذه الأساليب خيارات الناخبين قوة، ويتسنى بالتالي ترتيب أولويات هذه الاختيارات لا بالنسبة إلى المرشحين فحسب، بل أيضًا بالنسبة إلى القضايا والمصالح والحاجات ذات الأولوية؛ فربما هناك حاجة إلى تعيين «دبلوماسيين» أو مفاوضين للتوسط بين الأقليات داخل المجتمع السياسي، وربما نحتاج إلى مؤسسات شبه سياسية لمساعدة الأقليات - أكانت هذه الأقليات مهنية أم عرقية أو جندرية أو إقليمية أو استجمامية أو دينية... إلخ - لتشكّل التحالفات

(10) ألفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة عصام الشيخ قاسم (بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر، 1990)، ص 250-253.

بينها وتتناول المشكلات القائمة وتتفاوض في شأن البرامج الحكومية وحل الخلافات. وربما تتمخض عن ذلك تحالفات بنّاءة بينها، أو على الأقل كشف الاختلافات واستكشاف قاعدة المقايضة السياسية[11].

في أي حال، لا ندّعي أن لدينا مخططًا جاهزًا لتجديد الديمقراطية، لكن أن يتخذ ذلك مسارات عدة، ويمكن الإفادة من التجارب الناجحة وتطويرها أو يمكن أن يضاف إليها. لكن في الأحوال كلها، من الضروري إقناع الناخبين والحكومات على حد سواء بالأسس الموضوعية لقبول القيود المفروضة على ميل الحكومات الطبيعي إلى تجاوز حدود صلاحياتها. ومثلما هو دور المصارف المركزية كسلطات مستقلة عن الحكومة للسيطرة على السياسة النقدية وترويض التضخم، آن الأوان لتطبيق المبدأ نفسه لإيجاد الحكومة المحدودة على مجموعة أوسع من السياسات، الأمر الذي يمكّن الحكومات من ممارسة ضبط النفس بوسائل مختلفة. وكما تعهد السويديون تحقيق التوازن في الميزانية على مدى الدورة الاقتصادية، يمكن وضع «شروط» تجبر السياسيين على تجديد القوانين كل عشرة أعوام مثلًا، ويمكن أن يُطلب من لجان غير حزبية اقتراح إصلاحات طويلة الأجل. على سبيل المثال، أنقذ السويديون نظام معاشاتهم التقاعدية من الانهيار عندما اقترحت لجنة مستقلة إصلاحات واقعية، منها زيادة استخدام صناديق المعاشات الخاصة، وربط سن التقاعد بالعمر المتوقَّع[12].

كما أن ممارسة نوع من الديمقراطية المباشرة صارت ضرورية في العصر الراهن، ولا سيما مع ما تتيحه تكنولوجيا الاتصالات من سهولة لبعض تطبيقات الديمقراطية المباشرة؛ فالحكومة الفنلندية تحاول اعتماد الديمقراطية الإلكترونية حيث يلتزم البرلمان النظر في أي مبادرة للمواطنين ترسل إليه عبر البريد الإلكتروني على أن تحمل 50.000 توقيع. والمثال الأكثر تشجيعًا هو كاليفورنيا، حيث يسمح نظام الديمقراطية المباشرة للمواطنين التصويت لمصلحة سياسات متناقضة، مثل زيادة الإنفاق وخفض الضرائب. وعلى مدى الأعوام الخمسة الماضية، أجرت

---

(11) المصدر نفسه، ص 460-462.

(12) «What's Gone Wrong with Democracy».

كاليفورنيا سلسلة إصلاحات، منها إنشاء لجنة Think Long للتصدي لاتجاهات مبادرات الاقتراع القصيرة الأجل. وأدخلت هذه اللجنة الانتخابات التمهيدية المفتوحة، وسلّمت سلطة إعادة رسم حدود المناطق الانتخابية إلى لجنة مستقلة، ونجحت في تحقيق التوازن في الميزانية[13].

يمكن أيضًا الدمج بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية غير المباشرة أو الديمقراطية التمثيلية، كأن يتشارك البرلمان وعيّنة عشوائية تمثّل الرأي العام في التصويت على قرار معيّن. ويمكن أن يوفر انتشار أجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصال سهولة اختيار العيّنة العشوائية من الرأي العام، فضلًا عن جعل أفراد العيّنة تطّلع لحظة بلحظة على المعلومات الحديثة المتعلقة بالمسألة المطروحة. وعندما يحين وقت اتخاذ القرار، تصبح حصة البرلمان والنواب 50 في المئة من مجموع الأصوات، ويكون للعيّنة العشوائية المنتشرة جغرافيًا حق طرح الـ 50 في المئة الباقية من الأصوات بالوسائل الإلكترونية. ويمكن لتطبيق هذا النظام أن يوجه ضربة قاضية إلى الجماعات ذات المصالح الخاصة و«اللوبيات» التي تمارس ضغطها باستمرار في أروقة البرلمانات[14].

على غرار المبادئ التي اعتُمدت في تجربة مدينة بورتو أليغري في البرازيل لابتكار أنموذج «الميزانية التشاركية» الذي يطبَّق الآن في مئات مدن أميركا اللاتينية وعشرات مدن أوروبا وآسيا وأفريقيا وأميركا الشمالية، يمكن اعتماد هذه المبادئ وتوسيعها على نطاق مجالات أخرى غير الميزانية[15].

---

(13) المصدر نفسه.

(14) توفلر، ص 464-465.

(15) كانت مدينة بورتو أليغري (تقع في جنوب البرازيل ويقطنها 1.5 مليون مواطن) في نهاية ثمانينيات القرن العشرين المدينة الأولى التي نجح فيها حزب العمال - حزب الرئيس البرازيلي السابق لولا دا سيلفا - في إدارة شؤون البلدية، وبادر إلى انتهاج وسائل إدارية جديدة، خصوصًا في ما يتعلق بتخصيص الموارد البلدية، وعمل على الحفاظ على البيئة، وأبدع أيضًا في وضع «الميزانية التشاركية» التي أدارتها البلدية.

جَرَت أوّل عملية كاملة للموازنة التشاركية في المدينة بدءًا من عام 1989. وكانت الموازنة التشاركية جزءًا من مجموعة برامج الإصلاح المبتكرة للتغلب على عدم المساواة البالغة في مستويات المعيشة بين سكان المدينة. ويقطن ثلث سكان المدينة في أحياء فقيرة منعزلة في ضواحي المدينة =

في أي حال، إن العقل البشري مبدع وخلّاق وقادر على ابتكار مؤسسات وآليات، بعضها يُعَدّ تطويرًا لما هو موجود في الإطار السياسي القائم، لكن ربما على بعضها الآخر أن يزيح ما فيه. ومن الطبيعي أن تتفجر صراعات في خضم هذا التطور، لكن في النهاية، ستثبت جدارة المستقبل وجودها شئنا أم أبينا، خصوصًا أن ثورة الاتصالات الحديثة المتدفقة تحمل في طياتها قواعد وأسسًا لوعد ديمقراطي مستقبلي.

= وخالية من المرافق العامة (المياه والصرف الصحي ومرافق الرعاية الصحية والمدارس). وتحدث «الموازنة التشاركية» في المدينة مرة واحدة كل عام، بدءًا من سلسلة من الجمعيات المجاورة والإقليمية الموجودة على مستوى المدينة، حيث يقوم السكان ومفوضو الموازنة المنتخبون بتحديد أولويات الإنفاق والتصويت على الأولويات المطلوب تنفيذها. وتُنفق المدينة نحو 200 مليون دولار سنويًا على الإنشاءات والخدمات، وتخضع هذه الأموال لـ «الميزانية التشاركية»، بينما لا يخضع الإنفاق السنوي على النفقات الثابتة، مثل خدمة الديون والمعاشات، لهذه الميزانية. وكان نحو خمسين ألفًا من سكان المدينة يشاركون في عملية وضع الميزانية (مقارنة بمليون ونصف مليون نسمة من سكان المدينة)، وتزايدت أعداد المشاركين سنويًا منذ عام 1989.

تبدأ دورة وضع الميزانية التشاركية في كانون الثاني/ يناير من كل عام، وتقوم الجمعيات الموجودة في أنحاء المدينة بتسهيل الحد الأقصى من المشاركة والتفاعل. وفي شباط/ فبراير من كل عام يقوم المتخصصون في المدينة بإصدار التعليمات المتعلقة بالجوانب الفنية والنظامية من ميزانية المدينة. وفي آذار/ مارس تظهر الجمعيات العامة في كل مقاطعة من مقاطعات المدينة الست عشرة، إضافة إلى الجمعيات التي تتولى مثل هذه المجالات، كالنقل والصحة والتعليم والرياضة والتنمية الاقتصادية. ومن خلال هذه الاجتماعات الكبيرة - مع مشاركة ربما تصل إلى ما يزيد على 1000 شخص - يُنتخَب المفوضون لتمثيل أحياء معيّنة. ويحضر العمدة والمسؤولون هذه الاجتماعات للرد على استفسارات المواطنين. وفي الشهور التالية، يجتمع المفوضون مرة أو مرتين أسبوعيًا في كل مقاطعة، لمراجعة المعايير الفنية للمشروعات ومتطلبات المقاطعة. وربما يشارك مسؤولو وزارات المدينة وفقًا لمجالات خبراتهم. ومن خلال جمعية عامة إقليمية ثانية، يحدد المفوضون الإقليميون الأولويات بين مطالب المقاطعة، وينتخبون 42 مستشارًا يمثلون جميع المقاطعات والمجالات الرئيسة للعمل في المجلس البلدي للميزانية. إن الوظيفة الأساسية لمجلس البلدية للميزانية هي مطابقة مطالب كل مقاطعة مع الموارد المتاحة، واقتراح الميزانية الكلية للبلدية والموافقة عليها. وتكون الميزانية الناتجة ملزِمة؛ فعلى الرغم من أن مجلس المدينة يمكن أن يقترح التغييرات، فإن المقترحات ليست ملزمة. ويجوز للعمدة فحسب رفض الميزانية أو إعادتها إلى مجلس البلدية للميزانية (لكن هذا لم يحدث قط). انظر: A Team at the World Bank, «Participatory Budgeting in Brazil,» Empowerment Case Studies, pp. 1-2, <http://siteresources.worldbank.org/intempowerment/resources/14657_partic-budg-brazil-web.pdf>, (Visited in: 10/3/2014), and David Lewit, «Porto Alegre's Budget of, by, and for the People,» *Yes Magazine* (31 December 2002), <http://www.yesmagazine.org/issues/what-would-democracy-look-like/562>, (Visited in: 10/3/2014).

المراجع

1- العربية

كتب

أبو خزام، إبراهيم. **الديمقراطية الغربية والعالم الثالث: دب قطبي في أدغال استوائية.** بغداد: منشورات مكتبة دار العلوم، 1997.

______. **الديمقراطية المباشرة: منابعها الفكرية ومؤسساتها السياسية.** طرابلس - ليبيا: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 1997.

أمين، سمير. **إمبرطورية الفوضى.** ترجمة سناء أبو شقرا. بيروت: دار الفارابي، 1991.

إيبرلي، دون إي. (تحرير). **بناء مجتمع من المواطنين: المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين.** ترجمة هشام عبد الله. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003.

باراني، زولتان وروبرت موزر. **هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟.** نقله إلى العربية جمال عبد الرحيم. بيروت: جداول للنشر، 2012.

بالاست، غريغ. **أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها.** ترجمة مركز التعريب والترجمة. بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2004.

برادلي، جون آر. **ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط.** ترجمة شيماء عبد الحكيم طه؛ محمد إبراهيم الجندي. القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 201ذ.

بريجنسكي، زبيغنيو. **رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية.** ترجمة فاضل جتكر. بيروت: دار الكتاب العربي، 1992.

______. **الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين.** ترجمة مالك فاضل. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.

بوبر، كارل. **في الحرية والديمقراطية.** ترجمة عقيل يوسف عيدان. الكويت: مركز الحوار للثقافة (تنوير)، 2009.

تابسكوت، دون. **جيل الإنترنت: كيف يغير جيل الإنترنت عالمنا.** ترجمة حسام بيومي محمود. القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2012.

تشومسكي، نعوم. **إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2013: حالة حقوق الإنسان في العالم. لندن: منظمة العفو الدولية، 2013.

تورين، آلان. **ما الديمقراطية؟.** ترجمة عبود كاسوحة. دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2000.

توفلر، ألفين. **تحول السلطة: المعرفة والثروة والعنف على أعتاب القرن الحادي والعشرين: الجزء الأول.** ترجمة لبنى الريدي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995.

______. **حضارة الموجة الثالثة.** ترجمة عصام الشيخ قاسم. بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر، 1990.

تيللي، تشارلز. **الديمقراطية.** ترجمة محمد فاضل طباخ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

جرين، فيليب (تحرير). **الديمقراطية.** ترجمة محمد درويش. بغداد: دار المأمون للترجمة والنشر، ووزارة الثقافة، 2007.

جيران في عالم واحد: نص تقرير لجنة «إدارة شؤون المجتمع العالمي». ترجمة مجموعة من المترجمين؛ مراجعة عبد السلام رضوان. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995. (عالم المعرفة؛ 201)

جيهينو، جان ماري. **نهاية الديمقراطية.** ترجمة حليم طوسون. القاهرة: مكتبة الشروق، 1995.

دال، روبرت. **الديمقراطية ونقادها.** ترجمة نمير عباس مظفر. عمّان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1995.

______. عن الديمقراطية. ترجمة أحمد أمين الجمل. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000.

دايموند، لاري. الديمقراطية: تطويرها وسبل تعزيزها. ترجمة فوزية ناجي جاسم الدفاعي. بغداد: دار المأمون للترجمة والنشر، بالتعاون مع وزارة الثقافة، 2005.

______. مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة. ترجمة سمية فلو عبود. بيروت: دار الساقي، 1994.

دوفرجيه، موريس. المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى. ترجمة جورج سعد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1992.

دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

رانسيير، جاك. كراهية الديمقراطية. ترجمة أحمد حسان. بيروت: دار التنوير، 2012.

ري، جميس لي. الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1995. (دراسات استراتيجية؛ 1)

رينكور، أموري. القياصرة القادمون. ترجمة أحمد نجيب هاشم. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

شارب، جين. من الدكتاتورية إلى الديمقراطية: إطار تصوري للتحرر. تقديم رضوان زيادة؛ ترجمة خالد دار عمر. بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2003.

الطعان، عبد الرضا. الفكر السياسي في وادي الرافدين ووادي النيل. بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1985.

الغرب وبقية العالم: بين صدام الحضارات وحوارها. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، 2000.

غنيم، أحمد فاروق [وآخرون]. دور الدولة في اقتصاد مختلط. تقديم مصطفى كامل السيد؛ تحرير عبد الله شحاتة. القاهرة: شركاء التنمية للبحوث والتدريب والاستشارات، 2010.

غيرث، كارل. **على خطى الصين يسير العالم: كيف يحدث المستهلكون الصينيون تحولاً في كل شيء؟**. ترجمة طارق عليان. أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث «كلمة»، 2012.

فريدمان، توماس. **العالم مسطح: تاريخ موجز للقرن الواحد والعشرين**. ترجمة عمر الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، 2006.

فوكوياما، فرانسيس. **التصدع العظيم: الفطرة الإنسانية وإعادة تشكيل النظام الاجتماعي**. ترجمة عزة حسين كبة. بغداد: بيت الحكمة، 2004.

______. **الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي**. ترجمة معين الإمام ومجاب الإمام. [د. م.]: Ram، 1998.

______. **نهاية التاريخ وخاتم البشر**. ترجمة حسين أحمد أمين. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

فيبر، ماكس. **العلم والسياسة بوصفهما حرفة**. ترجمة جورج كتورة. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011.

قياس إدارة الحكم الديمقراطي: إطار لانتقاء المؤشرات الحساسة تجاه الفقراء والنوع الاجتماعي. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، 2006.

كار، نيكولاس. **التحول الكبير: التغيير من عهد إديسون إلى عهد جوجل**. ترجمة كوثر محمود محمد. القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2011.

الكتاب السنوي *IEMed* للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012. عمّان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2014.

ليبهارت، آرنت. **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**. ترجمة حسني زينه. بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006.

مارتن، هانس بيتر وهارالد شومان. **فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**. ترجمة عدنان عباس علي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998. (عالم المعرفة؛ 238)

ميل، جون ستيوارت. **عن الحرية**. ترجمة هيثم كامل الزبيدي. [د. م.]: منبر الحرية، 2007.

ميلر، لوريل إي. وجيفري مارتيني. **التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم**. سانتا مونيكا: معهد أبحاث الدفاع الوطني (RAND)، 2013.

نخبة من الباحثين العراقيين. حضارة العراق: الجزء الثاني. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1985. 13 ج.

هانتنجتون، صامويل. الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. ترجمة عبد الوهاب علوب؛ تقديم سعد الدين إبراهيم. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993.

هوبزباوم، إيريك. العولمة والديمقراطية والإرهاب. ترجمة أكرم حمدان ونزهت طيب. بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2009.

هيرتس، نورينا. السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية. ترجمة صدقي حطاب. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007. (عالم المعرفة؛ 336)

هيلد، ديفيد. نماذج الديمقراطية. ترجمة فاضل جتكر. بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006.

دوريات

أحمد، أحمد أيمن. «الحركات الشعبوية: أسباب وتداعيات صعود الحركات الشعبوية ما بين القارتين اللاتينية والأوروبية.» السياسة الدولية: السنة 48، العدد 189، تموز/ يوليو 2012.

عبد الحي، وليد. «علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي.» المستقبل العربي: السنة 24، العدد 267، أيار/ مايو 2001.

فياض، عامر حسن. «المرجعية الحضارية للديمقراطية في العراق.» المستقبل العربي: العدد 223، أيلول/ سبتمبر 1997.

قرني، بهجت. «ما بعد سقوط رأس الحكم: تحديات المرحلة الانتقالية ومآلات الربيع العربي.» السياسة الدولية: السنة 49، العدد 192، نيسان/ أبريل 2013.

2- الأجنبية

Books

Blair, Dennis. *Military Engagement: Influencing Armed Forces Worldwide to Support Democratic Transitions: Vol. 1: Overview and Action Plan*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2013. (Council for a Community of Democracies)

Crouch, Colin. *Post-Democracy*. Malden: Polity Press, 2004.

Crozier, Michel J., Samuel P. Huntington and Joji Watanuki. *The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission*. New York: New York University Press, 1975.

Dawisha, Karen and Bruce Parrott. *The Consolidation of Democracy in East-Central Europe*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1997.

Gilley, Bruce. *China's Democratic Future: How it will Happen and Where it Will Lead*. New York: Columbia University Press, 2004.

Global Peace Index 2013: Measuring the State of Global Peace. New York: Institute of Economic and Peace, 2013.

Global Trends 2025: A Transformed World. Washington, DC: National Intelligence Council, 2008.

Global Trends 2030: Alternative Worlds: A Publication of the National Intelligence Council. Washington, DC: National Intelligence Council, 2012.

Goldsmith, William W. and Edward J. Blakely. *Separate Societies: Poverty and Inequality in U.S. Cities*. 2nd ed. Philadelphia, Pennsylvania: Temple University Press, 2010.

Keane, John. *The Life and Death of Democracy*. New York; London: W.W. Norton & Company, 2009.

Kupchan, Charles A. *How Enemies Become Friends: The Sources of Stable Peace*. New Jersey, NJ: Princeton University Press, 2010.

Piketty, Thomas. *Capital in the Twenty-First Century*. Translated by Arthur Goldhammer. Harvard: Belknap Press, 2014.

Periodicals

Attali, Jacques. «The Crash of Western Civilization: The Limits of Market and Democracy.» *Foreign Policy*: no. 107, Summer 1997.

Diamond, Larry. «Democracy's Deepening Recession.» *The Atlantic Magazine*: May 2014.

Dickson, Bruce. «Updating the China Model.» *The Washington Quarterly*: vol. 34, no. 4, Fall 2011.

Doorenspleet, Renske. «Reassessing the Three Waves of Democratization.» *World Politics*: vol. 52, no. 3, April 2000.

Fishman, Robert M. «Rethinking State and Regime: Southern Europe's Transition to Democracy.» *World Politics*: vol. 42, no. 3, April 1990.

Fukuyama, Francis. «The Future of History: Can Liberal Democracy Survive the Decline of the Middle Class?.» *Foreign Affairs*: vol. 91, no. 1, January-February 2012.

Horowitz, Irving Louis. «The Struggle for Democracy.» *The National Interest*: no. 83, Spring 2006.

Kupchan, Charles A. «Democratic Malaise: Globalization and the Threat to the West.» *Foreign Affairs*: vol. 91, no. 1, January-February 2012.

Lanzaro, Jorge. «Foundations of Pluralist Democracy and Political Structure of the State in Uruguay.» *Rev.urug.cienc.polit*: vol. 1, no. se, Montevideo 2004.

Lewit, David . «Porto Alegre's Budget of, by, and for the People.» *Yes Magazine*: 31 December 2002.

Li, Eric X. «The Life of the Party: The Post-Democratic Future Begins in China.» *Foreign Affairs*: January - February 2013.

Masoud, Tarek. «The Road to (and from) Liberation Square: The Upheavals in Egypt and Tunisia.» *Journal of Democracy*: vol. 22, no. 3, July 2011.

McFaul, Michael. «The Fourth Wave of Democracy and Dictatorship: Non Cooperative Transitions in the Post Communist World.» *World Politics*: vol. 54, no. 2, January 2002.

Melleuish, Greg. «Is Machiavelli or Tacitus More Relevant for Contemporary Politics?.» *The Independent Studies*: vol. 28, no. 4, Summer 2012.

Merton, Robert K. «The Unanticipated Consequences of Purposive Social Action.» *American Sociological Review*: vol. 1, no. 6, December 1936.

Miks, Jason. «Jasmine Lacks Spark.» *The Diplomat*: 7 March 2011.

Modelski, George and Gardner Perry III. «Democratization in Long Perspective.» *Technological Forecasting and Social Change*: vol. 39, nos. 1-2, 1991.

Patriquin, Larry. «More Democracy, Less Poverty.» *New Politics*: vol. 13, no. 51, Summer 2011.

Pei, Minxin. «5 Ways China Could Become a Democracy.» *The Diplomat*: 13 February 2013.

Pickering, Paula. «Path of Democratization: Circuitous in Slovakia but Not in the Czech Republic.» *Taiwan Journal of Democracy*: vol. 2, no. 1, July 2006.

Popescu, Cristian C. «Is There a Fourth Wave of Democracy or Not?: An Evaluation of the Latest Theories.» *The USV Annals of Economics and Public Administration*: vol. 12, no. 15, 2012.

Wang, Zhengxu. «Public Support for Democracy in China.» *Journal of Contemporary China*: vol. 16, no. 53, November 2007.

«What's Gone Wrong with Democracy.» The Economist: 1 March 2014.

Wilson, William Julius. «Being Poor, Black, and American: The Impact of Political, Economic, and Cultural Forces.» *American Educator*: Spring 2011.

Wormer, Katherine Van. «A Society without Poverty: The Norwegian Experience.» *Social Work*: vol. 39, no. 3, May 1994.

Zhao, Suisheng. «The China Model: Can It Replace the Western Model of Modernization?.» *Journal of Contemporary China*: vol. 19, no. 65, 2010.

Reports

The Economist Intelligence Unit. «Index of Democracy, 2006.» <http://www.economist.com/media/pdf/DEMOCRACY_INDEX_2007_v3.pdf>.

_______. «Index of Democracy, 2008.» <http://graphics.eiu.com/PDF/Democracy%20 Index%202008.pdf>

_______. «Democracy Index, 2010: Democracy in Retreat: A Report from the Economist Intelligence Unit.» <https://graphics.eiu.com/PDF/Democracy_Index_2010_web.pdf>.

_______. «The Democracy Index, 2011: Democracy under Stress.» <http://www.eiu.com/public/topical_report. aspx?campaignid=DemocracyIndex2011>.

_______. «Democracy Index, 2012: Democracy is at a Standstill.» <http://www.eiu.com/public/topical_report.aspx?campaignid=DemocracyIndex12>.

«Freedom in the World of 2013: Democratic Breakthroughs in the Balance: Selected Data from Freedom House's Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties.» Freedom House (2013). <https://www.freedomhouse.org/sites/default/files/FIW%202013%20Booklet.pdf>.

«Freedom in the World 2014.» Freedom House, <http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2014>. (Visited in: 2/3/2014).

Oliver, Alex. «Australia and the World: Public Opinion and Foreign Policy.» The Lowy Institute Poll (2013). <http://www.lowyinstitute.org/files/lowypoll2013_web_1.pdf>.

The Pew Global Project Attitudes. «World Publics Welcome Global Trade: But Not Immigration.» (4 October 2007).

Pew Research Center. «Growing Concerns in China about Inequality, Corruption: Ratings for the U.S. Decline.» (16 October 2012). <http://www.pewglobal.org/2012/10/16/growing-concerns-in-china-about-inequality-corruption/>.

فهرس عام

-ب-

-ح-

-خ-

-د-

-ش-

-هـ-

-و-